أثر عدم التأكد الاقتصادى على الغش فى التقارير المالية ـ الدور المعدل للجانب المعرفى لمراقب الحسابات "دراسة تجريبية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

الدكتور
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية الأعمال – جامعة الاسكندرية
mahmoud.metwally@alexu.edu.eg

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات الغش بالتقاير المالية وذلك فى ظل الدور المعدل لبعض المتغيرات التى ترتبط بالتكوين المعرفى لمراقب الحسابات وهم: خبرته وتدويره وتخصصه الصناعى. وقد انتهى الباحث إلى اشتقاق أربعة فروض تعكس العلاقات المتوقعة بين متغيرات البحث. ومن خلال التحليل الفعلى للتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. تمكن الباحث من اختيار عدد ١٦٢ شركة بإجمالى ١٣٦٧ مشاهدة شّكلت عينة الدراسة وذلك عن الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣.

ومن خلال تطبيق أسلوب الانحدار اللوجيستى، **أسفرت النتائج** عن وجود أثر إيجابى لعدم التأكد الاقتصادى على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية، وهو ما تحقق منه الباحث أيضًا من خلال تحليل الحساسية، حيث لم تختلف النتائج عنها فى ظل استخدام معدل التضخم كمقياس بديل لعدم التأكد الاقتصادى. وفيما يتعلق بالأثر المعدل للمتغيرات التى تعكس خبرة مراقب الحسابات، وتدويره، وتخصصه الصناعى، أسفرت النتائج عن وجود أثر معدل لخبرة مراقب الحسابات؛ حيث ساهمت الخبرة فى الحد من العلاقة الإيجابية بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال الغش بالتقارير المالية. بالإضافة لذلك فقد أدى تدوير مراقب الحسابات إلى الحد من العلاقة

الإيجابية بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال الغش بالتقارير المالية أيضًا. وأخيرًا انتهت نتائج البحث إلى عدم وجود أثر معدل ذو دلالة احصائية للتخصص الصناعى لمراقب الحسابات بشأن العلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال الغش بالتقارير المالية، وقد تأكد ذلك أيضًا من خلال تحليل الحساسية أيضًا.

ومن خلال **التحليل الإضافى**، توصل البحث إلى نتيجة هامة، تفيد بانعكاسات عدم التأكد الاقتصادى على زيادة الجهد المبذول فى عملية المراجعة مقاسًا بتأخر تقرير المراجعة(ARL)، حيث ظهرت العلاقة بينهما إيجابية ومعنوية. وبما يدعم نتائج اختبار فروض البحث، والتى بموجبها أكد الباحث على أهمية أن يأخذ مراقبى الحسابات فى الاعتبار الظروف الاقتصادية المحيطة عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وعند تقييم مخاطر عملية المراجعة.

الكلمات المفتاحية: عدم التأكد الاقتصادى، الغش بالتقارير المالية، خبرة مراقب الحسابات، تدوير مراقب الحسابات، التخصص الصناعى لمراقب الحسابات.

The Effect of Economic Uncertainty on Financial Reporting Fraud - The Moderating Role of The Auditor's Cognitive Aspect "An Empericial Study on Listed Firms on the Egyptian Stock Exchange "

Mahmoud Moussa Abd-Elaal Metwally Elessawy
Assistant Professor of Accounting and Auditing
Faculty of Business - Alexandria University
mahmoud.metwally@alexu.edu.eg

Abstract

The research examines the effect of economic uncertainty on the probability of fraud in financial reports, considering the moderating role of some variables that related to, the cognitive aspect of the auditor, namely: his experience, rotation, and industrial specialization. The researcher concluded by deriving four hypotheses that reflect the expected relationships between the research variables. Through the actual analysis of the published financial reports of firms listed on the Egyptian Stock Exchange. The researcher was able to select 162 firm with a total of 1367 observations that formed the sample for the period from 2015 to 2023.

By applying the logistic regression method, the results presented a positive effect of economic uncertainty on the probability of fraud in financial reports, which the researcher also verified through robustness test, as the results did not differ from

those when using the inflation rate as an alternative measure of economic uncertainty. With regard to the moderating effect of the variables that reflect the auditor's experience, rotation, and industrial specialization, the results presented a moderating effect of the auditor's experience; as experience contributed to mitigating the positive relationship between economic uncertainty and the probability of fraud in financial reports. In addition, auditor rotation led to mitigating the positive relationship between economic uncertainty and the probability of fraud in financial reports as well. Finally, the research results concluded that there was no statistically significant moderating effect of the industrial specialization on the relationship between economic uncertainty and the probability of fraud in financial reports, and this was also confirmed through robustness test.

Additional analysis presented an important result, that indicate the repercussions of economic uncertainty on the increase the audit effort measured by the audit report lag (ARL), as the relationship between them appeared positive and significant. This predict supports the results of testing the research hypotheses, according to which the researcher emphasized the importance of auditors considering the surrounding economic conditions when planning and implementing the audit process, and when assessing the audit risk.

Key words: Economic Uncertainty - Financial Reporting Fraud - Auditor Experience - Auditor Rotation - Auditor Industry Specialization.

١- مقدمة

تعرضت الكتابات فى علم الاقتصاد إلى ظاهرة عدم التأكد الاقتصادى، حيث تربط هذه الظاهرة بحالة كبيرة من التقلبات فى النشاط الاقتصادى، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة البطالة، واختلال التوازن في ميزان المدفوعات، والتقلبات المفرطة فى سعر صرف العملات الأجنبية وعدم استقرار الأسواق المالية. وأكد كثيرون على وجود العديد من التبعات السلبية جراء تفاقم ظاهرة عدم التأكد الاقتصادى، فقد تتطور هذه الظاهرة إلى حلقات متتالية من الأزمات الاقتصادية الحادة (e.g. Srivisal et al., 2021; Viana et al., 2023). وفى المقابل، فمن الممكن أن يتسبب عدم استقرار الاقتصاد الكلى فى تحقيق بعض الفوائد الااقتصادية، فقد يساعد على خلق فرص استثمارية جديدة، وغالبًا ما تحرص الشركات على استغلالها (Ramstetter, 2011). وبالتالى فقد يكون مستوى معين من عدم التأكد الاقتصادى أمرًا مرغوبًا فيه إلى الحد الذى تنطوى فيه عمليات التنمية على تغييرات كمية ونوعية في جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (Viana et al., 2023). وعلى الرغم من الفوائد المحتملة نتيجة عدم التأكد الاقتصادى، إلا أن البلدان التى تعانى من مستويات عالية من عدم الاستقرار عادة ما تعانى من تأثيرات سلبية أكثر من المزايا، وذلك على المستويين الاجتماعى والاقتصادى (Ramstetter, 2011).

وفيما يتعلق **بالوضع فى مصر**؛ وعلى الرغم من التغيرات السياسية التى شهدتها مصر فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير؛ إلا أن الظروف الاقتصادية ظلت مستقرة نسبيًا خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤. ولكن مع بداية عام ٢٠١٥، باتت مصر تعانى من نقص حاد فى العملات الأجنبية نتيجة التراجع المستمر فى احتياطيات النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى، ونتيجة لذلك لم تتمكن البنوك من تلبية الطلب المتزايد على العملات الأجنبية. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب لعل من أهمها: انتشار البطالة وانخفاض عائدات السياحة وخاصة فى فترات انتشار جائحة كورونا (عمارة، ٢٠٢١). ونتيجة لذلك، واجهت معظم الوحدات الاقتصادية فى مصر صعوبات مختلفة أثرت على أنشطتها؛ خاصة وأن جانب كبير من التأثيرات السلبية لعدم التأكد

الاقتصادى غالبًا ما يكون له تأثير على المستوى الجزئى تظهر تبعاته فى انتشار حالات التعثر المالى وزيادة مخاطر الائتمان، ومن ثمَّ ارتفع مستوى مخاطر الأعمال (عبدالناصر، ٢٠٢٤). وفى ضوء ذلك باتت الظروف الإقتصادية غير المؤكدة تدعو إلى إعادة النظر فى كافة مجالات الأعمال، بما فى ذلك الجوانب المالية والمحاسبية.

ومن **منظور محاسبى،** توصل البعض إلى أن الأزمات الاقتصادية كان لها انعكاسات سلبية على جودة التقارير المالية نتيجة للتوسع فى ممارسات إدارة الأرباح مستندين فى ذلك إلى افتراض اساسى وهو أن ظروف الاقتصاد الكلى أحد الدوافع التى تشكل الخيارات المحاسبية للمديرين، كما أنه فى تلك الفترات ينخفض التقييم السوقى للشركات، وأنه فى مثل هذه الظروف تميل الشركات إلى التلاعب فى الأرباح صعوداً فى محاولة من إدارتها لتقديم إشارات إيجابية للمستثمرين بشأن المركز المالى للشركة (Kurniawan et al., 2024). وفى المقابل توصل آخرون إلى وجود تحسن ملحوظ فى جودة التقارير المالية نتيجة لانخفاض ممارسات إدارة الأرباح فى فترات الأزمات الاقتصادية وخاصة فترات الركود الاقتصادى (Arthur et al., 2015, Trombetta and Imperatore, 2014). وبرر آخرون التباين فى نتائج الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد استنادًا إلى اختلاف طبيعة البيئة المؤسسية ومدى توافر آليات حماية المستثمرين (Ho et al, 2021; Wang et al., 2023).

وبخصوص **الغش بالتقارير المالية** باعتباره أحد المقاييس التى تعكس انخفاض جودة التقارير المالية فى حال وجوده، فقد اشارت نتائج عدد محدود من الدراسات إلى أن الشركات التى تعمل فى ظروف اقتصادية غير مستقرة، وهى سمة أساسية للاقتصادات الناشئة، من المرجح أن تشارك فى أنشطة غير قانونية ومنها الغش(Afzali et al., 2021; Ho et al., 2021; Wang et al., 2023) . ويزعم آخرون بأن الظروف الاقتصادية غير المواتية تشكل جانب كبير من محددات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. إذ يعوق زيادة عدم التأكد الاقتصادى عملية التنبؤ بالأداء فى الفترات المستقبلية، مما يجعل مثل هذه الظروف بمثابة **فرصة** مثالية لارتكاب الغش. بالإضافة لذلك فأن سوء وعدم استقرار الأداء المالى والتشغيلى للشركة والفشل فى

تحقيق الأهداف المالية قد يمثل **ضغوطًا** على إدارات بعض الشركات للانخراط في ممارسات الغش. وأخيرًا فأن الظروف الاقتصادية غير المواتية قد تتخذها الإدارة **كمبرر** لممارسة الغش، باعتباره وسيلة فعالة للتحوط من المخاطر الخارجية (Hou et al., 2021; Wang et al., 2023; Ning and Qi, 2023).

وبالرغم من اهتمام المنظمات المهنية والدراسات الأكاديمية بأهمية وضرورة منع واكتشاف الغش؛ إلا أنه ما يزال هناك تزايد ملحوظ فى معدلات الغش بالتقارير المالية، حيث زادت حالات الغش بالتقارير المالية من ٧.٦% من إجمالى الحالات المكتشفة فى عام ٢٠١٢ إلى ١٠% فى عام ٢٠١٨ (Dorris, 2018). وأن كل هذا بدوره أدى إلى زيادة مماثلة فى مخاطر المراجعة التى يواجهها مراقبو الحسابات وهم بصدد تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة. وبالتالى استهدفت مجموعة من الدراسات اختبار دور مراقب الحسابات[1] وسماته الشخصية فى الحد من احتمالات وجود الغش بالتقارير المالية. إذ يرى البعض أن تقييم مخاطر الغش أحد أصعب التحديات التى تواجه مراقب الحسابات (Boyle et al., 2015).

وفى سياق مماثل ظهر **الاهتمام المهنى بالغش** من خلال قيام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولى (IAASB) باصدار المعيار الدولى رقم (IAS No. 240) بعنوان "مسئولية مراقب الحسابات ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية". إذ تتمثل أهداف مراقب الحسابات فى تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية بسبب الغش، وكذلك الحصول على ما يكفى من أدلة المراجعة الملائمة بخصوص تلك المخاطر، وأخيرًا الاستجابة بشكل مناسب لما أسفرت عنه إجراءات عملية المراجعة. وفى السياق ذاته، وفى ضوء ما ورد بمعايير المراجعة المصرية والدولية وتحديدًا معيار المراجعة الدولى (ISA No. 315) بعنوان "التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها" يتعين على مراقبى الحسابات الحصول على فهم جيد لبيئة أعمال عميل المراجعة وبصورة تمكنهم من تقييم الأحداث والظروف

[1] يستخدم الباحث لفظ "مراقب الحسابات" كمرادف لمصطلح "المراجع الخارجى"، وذلك اتساقًا مع ما ورد بمعايير المراجعة المصرية، والقوانين المصرية ذات الصلة (القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١).

التى تؤثر على النشاط، ومن أهم العناصر التى يتعين تقييمها كلٍ من عوامل الصناعة والعوامل التنظيمية والخارجية الأخرى.

وفى ضوء ذلك، يخلص الباحث إلى أن الظروف الإقتصادية على المستوى الكلى تشكل جانب هامًا من محددات تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة. باعتبار أن مثل هذه الظروف قد تؤدى بالشركات إلى محاولة الحد من الظروف الاقتصادية غير المواتية من خلال الانخراط فى ممارسات احتيالية، تظهر تبعاتها فى زيادة احتمالات الغش بالتقارير المالية. وفى هذا السياق أكدت دراسات عدة على أن جودة المراجعة وخصائص مراقب الحسابات أحد العوامل التى من شأنها المساعدة فى اكتشاف الغش فى التقارير المالية، وبالتالى الحد من احتمال وجوده، وذلك لانتفاء أحد شروط ارتكاب الغش وهى الفرصة والتى ترتبط بسهولة اخفاء الغش.

إذ أكدت نتائج جانب كبير من الدراسات على أن السمات الشخصية لمراقب الحسابات أحد أهم محددات تحسين جودة التقارير المالية (e.g. Chen et al., 2018; Tong et al., 2022; Cameran et al., 2022). وأن **خبرة مراقب الحسابات وتخصصه الصناعى والنظرة الجديدة فى حال تدويره، باتت تشكل جزء هام من التكوين المعرفى لمراقب الحسابات**. ويعد البحث الحالى أمتدادًا للبحوث المحاسبية فى هذا الصدد، كونه يتناول **دور مراقب الحسابات** كأحد القوة التى تعكس آليات الرقابة الخارجية فى تعزيز القدرة على اكتشاف الغش فى التقارير المالية وذلك فى ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادى. ولذلك تتمثل **مشكلة البحث** فى الإجابة على التساؤلين البحثيين التاليين:

- **هل يؤثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات وجود الغش بالتقارير المالية للشركات؟**
- **هل للجانب المعرفى لمراقب الحسابات، والمستمد من الخبرة والتدوير والتخصص الصناعى، أثر معدل بشأن العلاقة التأثيرية بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمالات وجود الغش بالتقارير المالية للشركات؟**

ومن خلال الإجابة على التساؤلين السابقين، يحقق البحث **أهدافه ودوافعه،** والمتمثلة فى دراسة واختبار أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات وجود الغش بالتقارير المالية. وكذلك اختبار الدور المعدل للجانب المعرفى لمراقب الحسابات، والمستمد بصورة أساسية من خبرته وتخصصه الصناعى، فى الحد من العلاقة الإيجابية بين عدم التأكد الاقتصادى والغش بالتقارير المالية. كما يقف وراء هذا البحث العديد من الدوافع من أهمها: التطرق لمجال بحثى يعانى من ندرة ملموسة، كونه يعكس جانب هام من متغيرات الاقتصاد الكلى، بالإضافة إلى ايجاد دليل علمى على مدى صحة العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى بيئة الاعمال المصرية وفق منهجية بحثية علمية فى محاولة لاستكمال البحوث المصرية المماثلة فى هذا الصدد.

ويستمد البحث **أهميته الأكاديمية** لكونه يعد امتدادًا للبحوث التى تتناول التأثيرات المشتركة بين اثنين من فروع المعرفة ذات الصلة ببيئة الأعمال، وهما المراجعة والاقتصاد. كما تنبع أهمية البحث كونه امتداد لعدد محدود من الدراسات والتى تناولت تأثير عوامل الاقتصاد الكلى على المستوى الجزئى، من خلال مناقشة تبعات عدم التأكد الاقتصادى على واحد من أهم سلوكيات الإدارة وهى الغش فى التقارير المالية. وليس هذا فحسب؛ حيث يتطرق البحث لقضية بحثية تعكس جانب من الظروف الاقتصادية المحيطة، والتى ظهرت حدتها فى أعقاب الأزمات الاقتصادية الأخيرة التى شهدها الاقتصاد المصرى. وبالتالى باتت معرفة تبعات عدم التأكد الاقتصادى وتحديدًا انعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية من ناحية ودور مراقب الحسابات من ناحية آخرى أمرًا غاية فى الأهمية. كما يستمد البحث **أهميته العملية** لكونه يقدم أدلة تجريبية بشأن المردود الإيجابى لدور مراقب الحسابات فى فترات عدم التأكد الاقتصادى، وهو ما يعتبره الباحث بمثابة تقييم لأهمية الجانب الرقابى لمهنة المراجعة فى الفترات التى تشهد حالات كبيرة من عدم الاستقرار الاقتصادى.

وبالرغم من أهمية البحث وكثرة دوافعه، والتى من أهمها تضييق الفجوة البحثية فى هذا المجال؛ إلا أن من **حدود البحث** اقتصاره على اختبار العلاقات محل الدراسة باستخدام البيانات الفعلية لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبعد استبعاد

البنوك والشركات المالية الأخرى وذلك لأنها تخضع لمتطلبات محاسبية خاصة. وكذلك يعتبر من حدود البحث اقتصاره على الدور المعدل الخاص ببعض محددات تشكيل الجانب المعرفى لمراقب الحسابات وهى: الخبرة، والتدوير والتخصص الصناعى، ودون التطرق لباقى السمات الشخصية لمراقب الحسابات أو لخصائص عملية المراجعة الآخرى. وكذلك يقتصر البحث على اختبار العلاقات محل الدراسة فى سياق مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة فقط. وأخيرًا تقتصر الحدود الزمنية للبحث على الفترات المالية من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣، وهى فترة ملائمة لكونها اشتملت على الفترات المالية التى شهدت تغيرات اقتصادية جوهرية.

وحتى يتم تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، وفى ضوء حدوده، سيتم تنظيم البحث بحيث يتناول الباحث من خلال **القسم الثانى، الإطار النظرى للبحث،** ويعرض من خلاله التأصيل النظرى لمفهوم عدم التأكد الاقتصادى متطرقًا لمحدداته وتبعاته من منظور محاسبى ومهنى. بالإضافة للتعرف على ماهية الغش بالتقارير المالية ومحدداته من منظور الاقتصاد الكلى. وينتهى القسم الثانى بدراسة تحليلية تتناول العلاقات المتوقعة بين متغيرات البحث، وذلك على النحو الذى يمكن الباحث من اشتقاق فروضه. بينما يتناول **القسم الثالث، منهجية البحث،** ويقدم الباحث من خلاله وصفًا لمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى النماذج والأساليب الاحصائية المستخدمة، وكيفية قياس المتغيرات، والاحصاءات الوصفية. وقد خُصص **القسم الرابع** من البحث لعرض **نتائج اختبار فروضه** باستخدام بيانات فعلية أمكن الحصول عليها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة. ويتناول **القسم الخامس** بعض **التحليلات الأخرى** والتى يمكن من خلالها التحقق من صلاحية نتائج البحث، وتقديم نتائج إضافية تساهم فى تفسير ما انتهت إليه نتائج اختبار الفروض فى ظل التحليل الأساسى. وأخيرًا، يعرض الباحث فى **القسم السادس** من البحث ملخصًا لأهم نتائجه وتوصياته ومجالات البحوث المستقبلية.

٢- الاطار النظرى واشتقاق فروض البحث

شهدت السنوات الأخيرة قدرًا كبيرًا من عدم التأكد؛ وذلك بسبب العديد من الأحداث التى أثرت، وبصورة كبيرة، على الاقتصاد الكلى، مثل: الأزمات المالية ومشاكل سلاسل التوريد وانتشار فيروس كورونا(COVID-19). وبالتالي، أصبح من المهم معرفة ودراسة انعكاسات ذلك على المستوى الجزئى وخاصة فيما يتعلق بما يتخذه المديرين من قرارات ورد فعل مراقبى الحسابات تجاه هذه الظاهرة، وذلك باعتبارهم الأكثر تأثيرًا على بيئة انتاج ونشر المعلومات والتقارير المالية فى الوحدات الاقتصادية. وسوف يتناول الباحث من خلال الفرعيات التالية تحليلاً للدراسات السابقة ذات الصلة وذلك تمهيدًا لاشتقاق فروض البحث.

٢-١ عدم التأكد الاقتصادى (المفهوم والمحددات والتبعات)

تؤثر مجموعة السياسات الاقتصادية، التى تصوغها وتصدرها الحكومة، بشكل مباشر على البيئة الاقتصادية الكلية. ويشير **عدم التأكد الاقتصادى** إلى موقف معين لم تعد الوحدات الاقتصادية قادرة على التنبؤ بدقة بما ستجريه الحكومات من تغييرات فى السياسة الاقتصادية ومتى و/أو كيف ستجريها (Gulen and Ion, 2016). ويرى آخرون بأن عدم التأكد الاقتصادى بشكل عام هو انخفاض القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، حيث يفتقر المتعاملون فى الأسواق إلى المعرفة الضرورية اللازمة لتقييم الوضع الحالى والمستقبلى (Srivisal et al., 2021). وعرف عبدالناصر (٢٠٢٤) عدم التأكد الاقتصادى على أنه حالة من عدم اليقين بخصوص السياسات الاقتصادية التى تتبناها الحكومة فى المستقبل مقارنة بالسياسات الاقتصادية القائمة، وتوقيت تنفيذ هذه السياسات، وكيفية تنفيذها، والآثار المترتبة عليها. ويعتقد آخرون بأن ظاهرة عدم التأكد الاقتصادى ظاهرة معقدة؛ لكونها ترتبط بالعديد من العوامل، وتدرك المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، هذا التعقيد وتقوم بتقييم عدم التأكد الاقتصادى من خلال الأخذ فى الاعتبار مؤشرات الاقتصاد الكلى المتعددة (Viana et al., 2023).

وبذلك يعكس عدم التأكد الاقتصادى حالة من عدم الاستقرار فى السياسات المالية والنقدية والتنظيمية الحالية والمستقبلية. ويرتبط الأمر بكون هذه السياسات سوف تتغير فى الأجل القريب أو بسبب عدم وضوح تأثير تلك السياسات على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويرجع ذلك إلى أن البيئة الاقتصادية الكلية عامل مهم ويؤثر على بيئة التشغيل، وبالتالى فالتغييرات فى السياسات والظروف الاقتصادية تجعل بيئة التشغيل معقدة وغير مستقرة ويصعب التنبؤ بها، وبذلك يعد عدم التأكد الاقتصادى بمثابة إشارة مهمة للتغيير فى البيئات التشغيلية للشركات. كذلك فمن الممكن أن يتطور عدم الاستقرار الاقتصادى إلى حلقات متتالية من الأزمات الاقتصادية الحادة.

وفى المقابل، من الممكن أن يتسبب عدم استقرار الاقتصادى فى تحقيق بعض الفوائد الاقتصادية، فقد يساعد على خلق فرص استثمارية جديدة، وغالبًا ما تحرص الشركات على استغلالها (Ramstetter, 2011). وبالتالى فقد يكون مستوى معين من عدم التأكد الاقتصادى أمرًا مرغوبًا فيه إلى الحد الذى تنطوى فيه عمليات التنمية على تغييرات كمية ونوعية في جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتحدث هذه التغييرات بدرجات متفاوتة (Viana et al., 2023). وعلى الرغم الفوائد المحتملة جراء عدم التأكد الاقتصادى، إلا أن البلدان النامية/ أو التى تنتمى للاقتصاديات الناشئة عادة ما تعانى من تأثيرات سلبية أكثر من المزايا، وذلك على المستويين الاجتماعى والاقتصادى (Ramstetter, 2011, Wang et al., 2023). **ويتفق الباحث** مع ذلك، خاصة فى البلدان النامية والتى غالبًا ما توجه صعوبات فى التعافى من الأزمات الاقتصادية؛ حيث تفتقر تلك البلدان إلى الموارد المالية اللازمة لتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية. والأكثر من ذلك، يعتقد الباحث بأن جانب كبير من الفرص الاستثمارية المتاحة نتيجة عدم التأكد الاقتصادى يتحول إلى الاقتصاديات القوية.

وبخصوص **محددات عدم التأكد الاقتصادى،** فهى ترتبط بعدة عوامل والتى منها، التضخم والضغوط الركودية وارتفاع معدلات البطالة والانخفاض المفاجئ لقيمة العملة. ولذلك يؤكد البعض على أن عدم التأكد الاقتصادى ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، ولا يمكن قياسها بشكل مباشر، حيث أنها تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل

مثل التضخم والقيمة السوقية والناتج المحلى الإجمالى (Cariolle and Goujon, 2015). وينطوى عدم الاستقرار الاقتصادى على تقلبات كبيرة فى النشاط الاقتصادى، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة البطالة، واختلال التوازن في ميزان المدفوعات، والتقلبات المفرطة في العملات الأجنبية والأسواق المالية (صندوق النقد الدولى، ٢٠٢٠). وفى هذا الصدد لخصت دراسة Viana et al.(٢٠٢٣) محددات عدم التأكد الاقتصادى من خلال مؤشر يمكن الاستناد إليه فى قياس هذه الظاهرة، ويأخذ فى الاعتبار مؤشرات مختلفة مرتبطة ببيئة الاقتصاد الكلى ويستند إلى ستة متغيرات تتعلق بالظروف الاقتصادية، وهى: (١) معدل التضخم، (٢) القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية، (٣) الناتج المحلى الإجمالى للفرد، (٤) ميزان الحساب الجارى، (٥) صادرات السلع والخدمات، (٦) معدل البطالة. مع ملاحظة أن المؤشرات من الثانى وحتى الرابع تعد بمثابة مؤشرات عكسية لعدم التأكد الاقتصادى، فى حين أن المؤشران الأول والسادس يعكسان قدرًا أكبر من عدم التأكد الاقتصادى.

وفى السياق ذاته، توصلت دراسة Bloom (٢٠١٤) إلى أن أغلب البلدان النامية تعانى من مستويات عالية من التقلبات فى نمو الناتج المحلى الإجمالى، وأسواق الأوراق المالية، وأسعار صرف العملات، وهذا يقود تلك البلدان إلى مستويات أعلى من عدم التأكد الاقتصادى. وفى الوقت نفسه، يشير Koren and Tenreyro (٢٠٠٧) إلى أن المستوى المرتفع من عدم التأكد الاقتصادى في البلدان النامية يتأثر بانخفاض مستوى التنوع الاقتصادى. ونتيجة لذلك، أصبحت الظروف الاقتصادية الكلية في البلدان النامية عرضة بشكل متزايد للتقلبات في إنتاج وأسعار بعض السلع الأساسية، والتي هي عمومًا سلع ذات تقلبات عالية فى الأسعار.

وفيما يتعلق **بالوضع فى مصر**؛ وعلى الرغم من التغيرات السياسية التى شهدتها مصر فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير؛ إلا أن الظروف الاقتصادية ظلت مستقرة نسبيًا خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤، حيث شهدت أسعار صرف العملات الأجنبية استقرارًا نسبيًا وكانت معدلات التضخم فى الحدود المعقولة نسبيًا. ولكن مع بداية عام ٢٠١٥، باتت مصر تعانى من نقص حاد فى العملات الأجنبية نتيجة التراجع المستمر فى احتياطيات النقد

الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى، ونتيجة لذلك لم تتمكن البنوك من تلبية الطلب المتزايد على العملات الأجنبية التى يحتاجها المستوردون للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب لعل من أهمها: انخفاض عائدات السياحة وخاصة فى فترات انتشار جائحة كورونا (COVID-19)، وزادت الأزمة سواء فى ظل التغيرات السياسية التى شهدتها بلدان الجوار.

وفى سبيل مواجهة ذلك، وبهدف تحسين الوضع الإقتصادى للبلاد، اتخذت الحكومة المصرية بعض الإجراءات بناءً على توصيات المؤسسات الدولية المناحة (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى)، منها على سبيل المثال: تخفيض الدعم الممنوح للطاقة بصورة تدريجية، وقيام البنك المركزي المصري منذ ٢٠١٦ بتحرير سعر صرف الجنيه المصرى، ورفع أسعار الفائدة على عدة مراحل (آخرها قرار البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٦، والذى بموجبه تم تحرير سعر الصرف، كما تم رفع سعر الفائدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل سعر عائد الإيداع والإقراض إلى ٢٧.٢٥%، ٢٨.٢٥%). وقد أدى كل ذلك إلى انخفاض قيمة الجنيه المصرى مصحوبًا بانخفاض حاد فى القوة الشرائية نتيجة للتضخم الذى وصل إلى معدلات غير مسبوقه؛ ووفقًا لاحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، حيث سجل المعدل السنوى للتضخم العام ٣٢.٥% وذلك فى أبريل/٢٠٢٤.

وبخصوص **مردود وتبعات عدم التأكد الاقتصادى**، فقد أكد الكثيرون أن لهذه الظاهرة تبعات سلبية كبيرة على السياسات الاقتصادية على المستويين الكلى والجزئى (عمارة، ٢٠٢١ ,e.g.Viana et al., 2023). وفيما يتعلق بالمستوى الجزئى والذى يشكل محور اهتمام البحث الحالى. فقد أكدت الدراسات على أن عدم التأكد الاقتصادى من شأنه التأثير على قرارات واختيارات الشركات داخليًا وخارجيًا. إذ أن الظروف الاقتصادية غير المستقرة تدعو إلى إعادة النظر فى كافة مجالات الأعمال، بما فى ذلك الجوانب المالية والتمويلية والمحاسبية، خاصة وأن جانب كبير من التأثيرات السلبية لعدم استقرار الاقتصاد الكلى غالبًا ما يكون له تأثير تظهر تبعاته فى انتشار

حالات التعثر المالى واختراق عقود المديونية (عبدالناصر، ٢٠٢٤ e.g. Pástor and Veronesi, 2020;).

وفى هذا الصدد، تشير نتائج جانب كبير من البحوث إلى أن عدم التأكد الاقتصادى يزيد من مخاطر الأعمال للعديد من الأسباب. فقد أوضح البعض وجود زيادة فى تكلفة التمويل؛ حيث يطلب المستثمرون علاوة مخاطر فى ظل وجود سياسات حكومية غير مؤكدة (Pástor and Veronesi, 2020). كما أشار XU. (2020) إلى أن ظروف عدم التأكد الاقتصادى قد تزيد من تكلفة التمويل سواء بالملكية أو بالاقتراض، وبالتالى تحد مثل هذه الظروف من الاستثمارات. ويؤكد وجه النظر السابقة، ما توصل إليه البعض بشأن زيادة مخاطر انهيار أسعار الأسهم، والناتج عن زيادة الفروق السعرية وانخفاض رد فعل السوق تجاه الافصاحات بشأن الأرباح، وذلك خلال فترات عدم التأكد الاقتصادى (Jin et al., 2019; Wagdi et al., 2025). وباستخدام عينة من ١٠٧ شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى٢٠٢٢، توصلت دراسة عبدالناصر (٢٠٢٤) إلى وجود علاقة سلبية بين عدم التأكد الاقتصادى وحجم الائتمان التجارى، نتيجة لزيادة مخاطر الائتمان فى مثل هذه الفترات.

واستكمالًا لما سبق وأن اشار إليه الباحث، بخصوص تعدد التأثيرات السلبية لعدم التأكد الاقتصادى، والتى تمثلت فى زيادة التقلبات فى أداء الشركات، وزيادة المخاطر التمويلية، والفشل فى تحقيق النتائج المالية المرغوبة، وأن كل هذا بدوره قد يؤدى إلى ارسال إشارات غير جيدة إلى المتعاملين فى سوق الأوراق المالية والمستثمرين، ويزيد من تكاليف التمويل. وبالتالى يصبح المديرون التنفيذيون أكثر ميلاً لاتخاذ قرارات من شأنها تحسين الوضع المالى للشركة. أو بمعنى آخر يمكن لمثل هذه الظروف غير المواتية أن تحفز الإدارة التنفيذية على انتهاج بعض السلوكيات الاحتيالية وأن المديرون يتعاملون مع هذه الممارسات باعتبارها وسيلة للتحوط ضد المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلى. ويؤكد ذلك نتائج دراسات عدة؛ وقد اشارت نتائجها إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح فى ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادى، وأن هذه العلاقة الإيجابية تظهر بوضوح وبصورة أكبر فى

الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالدولة المتقدمة (e.g. Bermpel et al., 2022; Viana et al., 2023) وفسر الباحثون النتائج السابقة بأن ظروف الاقتصاد الكلى تعد أحد الدوافع التى تشكل الخيارات المحاسبية للمديرين، وأنهم يهدفون إلى تزويد أصحاب المصالح بمعلومات تعكس مركز مالى أفضل للشركة عندما يكون عدم التأكد الاقتصادى مرتفعًا.

٢-٢ الغش بالتقارير المالية: المفهوم والمحددات من منظور الاقتصاد الكلى

تشير **الانتهازية (Opportunism)** إلى أى سلوك أو تصرف مقصود يهدف إلى خداع الغير ومن أجل تحقيق منافع خاصة. وقد أدى تفاقم الآثار السلبية الناتجة عن تبنى السلوكيات والممارسات الانتهازية، إلى زيادة الاهتمام بمحاولة الكشف عن الممارسات المحاسبية التى صنفت على أنها انعكاس للسلوك الانتهازى للإدارة. وذلك سعيًا للبحث فى محددات هذا السلوك الانتهازى، وانعكاساته على كافة أصحاب المصالح، بل وتطرق الأمر إلى محاولة إبراز دور مهنة المراجعة فى الحد من تلك الممارسات واقتراح آليات وسبل عدة للتعامل معها. وبالرغم من تعدد صور السلوك الانتهازى، إلا أن الغش يعد من أهمها، لكونه الأكثر تأثيرًا على بيئة الأعمال فى الأونة الأخيرة، بالإضافة إلى تعدد سبل القيام به، وصعوبة اكتشافه فى أحيانًا آخرى.

ويعرف **الغش (Fraud)** على أنه "عمل متعمد يقوم به فرد أو عدة أفراد من بين أفراد الإدارة أو أولئك المسئولين عن الحوكمة أو العاملين أو الغير، وينطوى على استخدام الخداع للحصول على ميزة غير قانونية وغير مستحقة" (IAS No. 240). وعلى الرغم من أن الغش مفهوم قانونى واسع، إلا أن الغش الذى يهتم به مراقب الحسابات هو ذلك التصرف المتعمد الذى يترتب عليه تحريف جوهرى فى التقارير المالية. ولذلك يعرف الغش من منظور مهنى على أنه: "تحريف جوهرى متعمد بالتقارير المالية ينتج عن قيام، واحد أو اكثر من الإدارة أو المسئولين عن الحوكمة أو موظفى الشركة أو أى أطراف خارجية، باختلاس الأصول و/ أو إعداد تقارير مالية مضللة من أجل تحقيق منفعة شخصية غير قانونية وغير مستحقة" (زكى، ٢٠١٧). ويوجد نوعان من الغش (التحريفات المتعمدة)، وهما: التقرير المالى المضلل، والتحريفات الناتجة عن اختلاس الأصول (IAS

No. 240). ويندرج الفعل قانونياً تحت بند الغش إذا توافرت عدة شروط، أهمها: اصدار بيان أو إفصاح خاطئ بشأن أحداث جوهرية، ومتعمد، ويؤثر فى السلوك (التصرفات والقرارات)، وأخيرًا يترتب عليه خسائر أو اضرار.

وتصنف جمعية فاحصى الغش المعتمدين (ACFE، ٢٠٢٠) الغش إلى ثلاث فئات رئيسية وهى: اختلاس الأصول والفساد وتحريف المعلومات المالية. ويعد اختلاس الأصول أكثر أنواع الغش انتشارًا ولكنه أقلها خسارة، ويلى ذلك الفساد، بينما تحريف المعلومات المالية هو النوع الأقل شيوعًا وأن كان الأعلى خسارة (ACFE، ٢٠٢٠). **ويعتقد الباحث** بأن اختلاس الأصول أمر يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه من خلال آليات رقابية فعالة، وغالبًا ما يكون تأثيره محدود. بينما يعد اعداد التقرير المالى المضلل أمر بالغ الخطورة كونه ذو تأثير كبير على فئات متعددة من أصحاب المصالح المعنيين بأمور الشركة وما يتخذونه من قرارات. وغالبًا ما يتعلق اعداد التقرير المالى المضلل بتجاوزات من قبل الإدارة سواء كانت متعلقة بالتلاعب فى البيانات والسجلات المحاسبية، أو الخروج المتعمد عن تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية ذات الصلة.

وتولى مهنة المراجعة والمنظمات المهنية أهمية كبرى بشأن دور ومسئوليات مراقبى الحسابات بشأن اكتشاف الغش عند مراجعة القوائم المالية. إذ يتناول معيار المراجعة الدولى (IAS No. 240)، ومعيار المراجعة المصرى المناظر له، هذه المسئوليات بشئ من التفصيل، حيث يتطلب المعيار ضرورة أن يقوم مراقب الحسابات بكافة الإجراءات التى تمكنه من الحصول على المعلومات والتى تستخدم فى تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، ومن ثم تحديد رد فعله لمواجهة هذه المخاطر وأن يضع ذلك فى اعتباره فى كافة مراحل عملية المراجعة. والأكثر من ذلك حدد المعيار إرشادات تتعلق بالاتصال مع السلطات التنظيمية والرقابية فى حالات محددة. وقد حدد المعايير المهنية ذات الصلة شروط ومحددات ارتكاب الغش فى ثلاثة عناصر أساسية والتى عرفت على المستويين الأكاديمى والعملى بمثلث الغش.

وعلى المستوى الأكاديمى أيضًا بات الاهتمام بالغش أمرًا حتميًا، حيث استهدفت العديد من البحوث المحاسبية دراسة وتحليل محددات وشروط ارتكاب الغش (e.g. Wang et al., 2023; Ho et al., 2021)، وذلك فى محاولة منهم لاقتراح الحلول الممكنة والتى يمكن من خلالها الحد من تبعاته السلبية. إذ ينطوى الغش على دوافع لارتكابه وفرص متاحة، وبعض التبرير المنطقى من قبل القائم به، وهو ما يعرف بمثلث الغش، وبذلك يشير **مثلث الغش** إلى مجموعة من ثلاثة عوامل تحدد احتمالية حدوث الغش فى الشركات، وهم الدوافع أو الضغوط، والفرص والتبرير. وقد تم استخدام إطار مثلث الغش على نطاق واسع من قبل الباحثين والممارسين لتحليل وتوقع احتمالية الغش فى الشركات. إذ تعكس **الدوافع (Incentive)** مجموعة من الضغوط التى تدفع لارتكاب الغش، والتى غالبًا ما تكون ضغوط مالية كتلك التى تتعلق بالرغبة فى تحقيق مستويات الأداء المستهدفة. وترتبط **الفرص (Opportunity)** بموقف معين يسمح بارتكاب الغش واخفائه وتحويل إلى منافع مادية، وتظهر هذه عندما يعتقد الفرد بأنه يستطيع تجاوز الإجراءات الرقابية الداخلية والخارجية. وأخيرًا يرتبط **التبرير(Rationalization)** بقدرة مرتكبى الغش على إيجاد مبرر منطقى للفعل المتعمد الذى قام به.

وقد مر نموذج مثلث الغش بعملية تطوير. إذ قدما Wolfe and Hermanson (٢٠٠٤) نموذج **رباعى الغش**، من خلال إضافة بعدًا جديد كمحدد لارتكاب الغش وهو **القدرة (Capability)** ويعكس هذا البعد مدى توافر مهارات ارتكاب الغش وترتبط القدرة بتوافر مجموعة الخصائص المميزة لمرتكبى الغش، والتى أمكن تقسيمها إلى سماته الشخصية كالخبرة والذكاء والابتكار، وسماته الوظيفية والتى ترتبط بمكانته الوظيفية. وتلى ذلك اقترح Tugas(٢٠١٢) نموذج **خماسى الغش** وبموجبه اضيف لنموذج رباعى الغش بعدًا خامسًا يتعلق **بالأثر التنظيمى الخارجى (External Regulatory Influence)** وهو يعكس مدى وجود آليات رقابية خارجية من شأنها تحد من اختراق القوانين واللوائح ومخالفة المعايير المهنية ذات الصلة. **ويعتقد الباحث** بأن الأثر التنظيمى الخارجى أكثر ارتباطًا بالبعد المتعلق بالفرص والتى ترتبط بضعف آليات الرقابة الخارجية.

وموخرًا، اقترح Vousinas فى عام ٢٠١٩ نموذج **سداسى الغش** وبموجبه تم الاعتماد على ستة محددات يمكن استخدامها فى تفسير حدوث الغش وهى: الدوافع والفرص والتبرير والقدرة وذلك على النحو الوارد بنموذج رباعى الغش، بالإضافة إلى بعدى الأنا والتواطؤ. إذ يعتبر بعد **الأنا (Ego)**؛ بمثابة أحد السمات الشخصية لمرتكب الغش والتى تجعله على درجة كبيرة من الثقة فى قدرته على ارتكاب الغش دون اكتشاف ذلك من قبل الآخرين. **ويعتقد الباحث** بأن الأنا ما هى إلا أحد اشكال الدوافع السلوكية التى تقف وراء ارتكاب الغش، وخاصة فيما يتعلق بفئة محددة من مرتكبى الغش وهم ممن يسعون إلى ارتكابه بهدف اثبات الذات. بينما يعكس **التواطؤ (Collusion)** ذلك البعد الذى يرتبط باشتراك أكثر من طرف فى تنفيذ الغش سواء كانوا من داخل الشركة أوخارجها، **ويعتقد الباحث** أيضًا بأن التواطؤ شكل من أشكال الفرص التى تعكس جانب من القصور الملازم للإجراءات الرقابية والتى يمكن اختراقها بواسطة التواطؤ بين عدة أطراف وذلك عندما تكون أهدافهم مشتركة إلى حد ما.

وبالتالى **يتفق الباحث** مع منظور الاصدارات المهنية وتحديدًا معيارى المراجعة الدولى والمصرى رقم (٢٤٠) وذلك بالاكتفاء بكلٍ من الدوافع والفرص والتبرير باعتبارها بمثابة المحددات الرئيسية لارتكاب الغش؛ ففى ضوء ما ورد بتلك الاصدرارات ينطوى الغش بنوعيه على دوافع أو ضغوط لارتكابه وفرص مدركة لارتكابه، وبعض التبرير المنقطقى لفعل ذلك. وأن كان الباحث يمكنه تصنيف باقى محددات ارتكاب الغش والتى تناولتها الدراسات السابقة ذات الصلة باعتبارها محددات فرعية.

وبشأن **مقاييس تحديد مدى وجود الغش بالتقارير المالية من عدمه**، فقد قدمت دراسات وبحوث عدة مجموعة من النماذج الرياضة والاحصائية التى يمكن الاعتماد عليها فى تصنيف التقارير المالية إلى تقارير مالية بها غش، وأخرى ليس بها غش، وذلك استنادًا إلى مجموعات مختلفة من النسب المالية، يمكن من خلالها تحديد سبب واحتمال ومواضع ارتكاب الغش، وذلك استنادًا إلى دوافع ارتكابه. ويعد نموذج M-Score والذى قدم بواسطة Messod Beneish فى عام ١٩٩٩ من النماذج الرائدة فى هذا الصدد، وبموجب هذا النموذج تحتسب قيمة M-Score استنادًا إلى قيم ثمانية

مؤشرات، ويتم الدمج بينها من خلال أوزان نسبية محددة، وتصنف الشركة على أنها أكثر احتمالاً لوجود غش وذلك إذا كانت (M > -٢.٢٢). وفى السياق ذاته قدم نموذج P-Score بواسطة Pustlnic فى عام ٢٠٠٩، وهو يعد تطوير لنموذج Altman والخاص بالتنبؤ بالتعثر المالى، والذى بموجبه تصنف الشركات المتعثرة ماليًا على أنها أكثر احتمالاً للانخراط فى ممارسات الغش فى الفترات المستقبلية، حيث يعد التعثر المالى أحد دوافع ارتكاب الغش. وبموجب النموذج يتم احتساب قيمة P-Score، وإذا كان التغير فى P-Score أكبر من التغير فى Z-Score، فأن ذلك يشير إلى احتمال وجود غش بالتقارير المالية.

وفى ضوء ما سبق عرضه **يخلص الباحث** إلى أن الغش إجراءً معقدًا وديناميكيًا؛ فهو يتكيف باستمرار مع البيئة المحيطة؛ وهذا هو السبب فى صعوبة اكتشاف الغش وإثباته. علاوة على ذلك، فإن الغش له طبيعة متنوعة للغاية ولهذا السبب تم تطوير نماذج مختلفة لشرح أسباب ومحددات حدوث الغش. وبخصوص **محددات ارتكاب الغش من منظور الاقتصاد الكلى،** توصل Baucus and Near (١٩٩١) إلى أن الشركات التى تعمل في بيئة ديناميكية سريعة التغير، من المرجح أن تشارك فى أنشطة غير قانونية، خاصة عندما تكون البيئة القانونية وأنظمة الإشراف والرقابة على الإدارة التنفيذية أضعف نسبيًا من تلك الموجودة فى الدولة المتقدمة. ولذلك **يعتقد الباحث** بأن ظروف عدم التأكد الاقتصادى بيئة مناسبة لارتكاب الغش، أو بمعنى آخر تزايد احتمالات ارتكاب الغش فى مثل هذه الظروف. إذ يعوق زيادة عدم التأكد الاقتصادى عملية التنبؤ بالأداء فى الفترات المستقبلية، وبالتالى ففى مثل هذه الظروف تقدم اشارات غير واضحة لأسواق المال والمستثمرين، مما يجعل مثل هذه الظروف بمثابة **فرصة** مثالية للقيام بالغش. بالإضافة لذلك فأن سوء وعدم استقرار الأداء المالى والتشغيلى للشركة والفشل فى تحقيق الأهداف المالية من خلال الأنشطة العادية فى فترات عدم التأكد الاقتصادى قد يمثل **ضغوطًا** على إدارات بعض الشركات للانخراط فى ممارسات الغش؛ حيث يسعى البعض إلى تحقيق مستوى أداء معين قد يصعب تحققها فى مثل هذه الظروف وذلك لمقابلة وتحقيق أهداف معينة، وتلبية

متطلبات المستثمرين، والحصول على منافع شخصية أيضًا. وأخيرًا فأن الظروف الاقتصادية غير المواتية فى فترات عدم التأكد الاقتصادى قد تتخذها الإدارة **كمبرر** لممارسة الغش، باعتباره وسيلة فعالة للتحوط من المخاطر الخارجية، والتي من خلالها يمكنهم التخفيف من تقلبات أداء الشركة، وتحقيق أهدافها المالية، (Hou et al., 2021; Wang et al., 2023; Ning and Qi, 2023).

٢-٣ تحليل العلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى والغش فى التقارير المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث

تؤثر مجموعة السياسات المالية والنقدية التى تصدرها الحكومة، بشكل مباشر وغير مباشر، على البيئة الاقتصادية الكلية التى تعمل فيها الشركة. وكثيراً ما يتسبب عدم التأكد المصاحب لتلك السياسات فى عواقب اقتصادية خطيرة وهذا التبعات ليس فقط على المستوى الكلى، بل يمتد تأثيرها للمستوى الجزئى. فالتغيرات فى السياسات الاقتصادية تجعل بيئة التشغيل معقدة وغير مستقرة ويصعب التنبؤ بها؛ الأمر الذى بدوره يحفز سلوك الإدارة التنفيذية الاحتيالى، وذلك من خلال اختيار البدائل واتخاذ القرارات التى من شأنها مواجه التبعات السلبية لظروف الاقتصاد الكلى غير المواتية.

وبشأن عدم التأكد الاقتصادى باعتباره واحد من أهم الظواهر التى تعرضت لها كافة الدول فى الأونة الأخيرة سواء المتقدمة أو النامية. تناولت بعض البحوث تأثير متغيرات الاقتصاد الكلى على الشركات وأداءها وتوجهها الاستراتيجى. واستكمالًا لدراسة Baucus and Near (١٩٩١) والتى توصلت إلى أن الشركات التى تعمل فى بيئة ديناميكية سريعة التغير، وهى سمة أساسية للاقتصادات الناشئة، من المرجح أن تشارك فى أنشطة غير قانونية، بسبب التغيير المستمر للمؤسسات مما يوفر لها فرصة للانخراط فى سوء السلوك. وتوصل Afzali et al. (٢٠٢١) إلى أنه فى فترات عدم التأكد الاقتصادى تنخرط الشركات فى ممارسات احتيالية، وبصورة واضحة من خلال السعى نحو تخفيض المدفوعات الضريبية وذلك عن طريق خفض قيمة المبيعات المقر عنها للأغراض الضريبية. وتوصلت دراسة Ho et al.

(٢٠٢١) إلى أن الشركات الصينية، والتى أمكن تجميع بياناتها خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٨، أكثر عرضة للانخراط فى سلوك الغش خلال فترات عدم التأكد الاقتصادى، حيث أظهرت نتائج الانحدار زيادة حوالى ١٦% فى احتمالات الغش فى فترات عدم التأكد الاقتصادى مقارنة بغيرها من الفترات.

ومن منظور يستند إلى **فرضية الرقابة النشطة** والتى بموجبها يمكن للمستثمرين المؤسسيين ممارسة دورهم الرقابى بشكل أفضل، حيث يشاركون بصورة أكبر فى قرارات الإدارة التنفيذية، ويحثون الإدارة على الإفصاح عن المعلومات فى الوقت المناسب وبما يساهم فى الحد من مشاكل الوكالة. استند Ning and Qi (٢٠٢٣) إلى أهمية الدور الرقابى للملكية المؤسسية فى تفسيرهما بشأن مبررات انتشار الغش فى ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادى، ففى مثل هذه الظروف تقل نسبة الملكية المؤسسية (المستثمرين المؤسسيين سيقللون من استعدادهم للاحتفاظ بالأسهم) وبالتالى فهناك فرصة أكبر لارتكاب الغش وذلك بسبب القصور فى الدور الرقابى. وعلاوة على ذلك، أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الصينية أكثر عرضه لارتكاب الغش (مقاسًا بعدد الحالات) وذلك خلال الفترات التى يزيد فيها عدم التأكد الإقصادى وأن العلاقة بينهما علاقة تبادلية، وبررا الباحثان ذلك بأن ظروف عدم التأكد الاقتصادى من شأنها زيادة مخاطر الأعمال، وخاصة مخاطر عدم القدرة على سداد الديون، وأن كل هذا بدوره يشكل ضغوطًا على الإدارة التنفيذية لتبنى بعض الممارسات الاحتيالية، حيث تعتقد الإدارة أنه فى مثل هذه الظروف يحقق ارتكاب الغش مصالح المساهمين ومصالحها أيضًا؛ لذلك يمكن لهذه الأعذار أن تجعل الغش متسقًا مع إدراك وسلوك الإدارة غير الأخلاقى فى تبريرها للغش.

وأكدت نفس النتيجة دراسة أجرها .Wang et al (٢٠٢٣) وقد توصلت إلى أن عدم التأكد الاقتصادى له تأثير إيجابى مباشر على الغش فى الشركات الصينية، وليس هذا فحسب بل ظهرت العلاقة الإيجابية بينهما أيضًا كعلاقة غير مباشرة من خلال أربعة متغيرات وسيطة، حيث ارتبط بزيادة عدم التأكد الاقتصادى زيادة فى عمليات الاندماج والاستحواذ، وانخفاض مستوى الاحتفاظ بالنقدية، وزيادة التقلبات فى أسعار الأسهم،

واخيرًا انخفاض حصص المستثمرين المؤسسيين، وأن كل هذا بدوره أدى إلى زيادة احتمالات حدوث الغش بالتقارير المالية. وقد تبنى Wang et al. (٢٠٢٣) مدخل مغاير بموجبه فسر كون ظروف عدم التأكد الاقتصادى تعد بيئة مناسبة لارتكاب الغش. إذ أنه بناء على افتراض أن سلوكيات الإدارة تتصف بالرشد الاقتصادى، وأن اتخاذ سلوك انتهازى من عدمه يتوقف على **تحليل المنافع والتكاليف** المترتبه على هذه السلوك. ونظرًا لتعدد منافع ارتكاب الغش فى ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادى والتى يتمثل أهمها فى تحقيق الأهداف المالية للشركة، والتأثير على أسعار الأسهم، وتجنب القيود التمويلية وتحقيق منافع شخصية للإدارة. وفى المقابل تنعكس تكلفة الغش فى أزمة المصداقية التى يواجهها المديرون التنفيذيون، والتأثير الكبير على عمليات الشركة بعد التحقيق فى الغش واكتشافه. ولكن نظرًا لصعوبة اكتشاف الغش بسبب الغموض المصاحب لبيئة الأعمال فى فترات عدم التأكد الاقتصادى وتفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات فى مثل هذه الظروف، ونتيجة لذلك تبدو منافع أرتكاب الغش أكبر من تكاليفه -والتى غالبًا ما تكون مرهونه باكتشافه- وبالتالى يُظهر المديرون التنفيذيون استعدادًا أكبر للانخراط فى سلوكيات احتيالية فى فترات عدم التأكد الاقتصادى.

وفى السياق ذاته ولكن على المستوى الدولى، وباستخدام بيانات من ثمانى دول أسيوية ناشئة توصلت دراسة أجرها Kurniawan et al. (٢٠٢٤) إلى انخفاض جودة التقارير المالية فى ظل فترات عدم التأكد الاقتصادى، وبرر الباحثون ذلك بأنه خلال تلك الفترات ينخفض التقييم السوقى للشركات، وأنه فى مثل هذه الظروف تميل الشركات إلى التلاعب فى الأرباح صعوداً فى محاولة من إدارتها لتقديم إشارات إيجابية للمستثمرين بشأن المركز المالى للشركة، بالإضافة لذلك ففى فترات عدم التأكد الاقتصادى تتجه الشركات لتخفيض أنشطة الاستثمار وذلك بهدف تجنب المخاطر الناتجة عن التغير فى الظروف الاقتصادية.

ويخلص الباحث إلى أن زيادة عدم التأكد الاقتصادى يترتبط بمزيد من التقلب فى أداء الشركة، وفى أحيان كثيرة تواجه الشركات صعوبة فى إدارة أعمالها وممارسة أنشطتها بالشكل المعتاد. ويؤدى الخطر المتزايد للتقلبات الجذرية في أداء الأعمال

التجارية للشركات إلى إرسال إشارات غير جيدة إلى سوق رأس المال والمستثمرين ويزيد من التكاليف التمويلية نتيجة لارتفاع مخاطر الائتمان، وعندما تفشل الشركة فى تحقيق أهدافها المالية من خلال الأنشطة والعمليات العادية. وفى مثل هذه الظروف يصبح المديرون التنفيذيون أكثر ميلاً إلى التلاعب بالتقارير المالية، وذلك بهدف الحد من التقلبات فى الأداء وتحقيق المستويات المستهدفة وتلبية توقعات أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين. ويبرر المديرون هذا السلوك باعتباره وسيلة فعالة للتحوط ضد المخاطر الخارجية. وأخيرًا فأن الغموض المصاحب للظروف الاقتصادية فى ظل عدم التأكد من شأنه أن يعكس فرصة مواتية لسهولة ارتكاب الغش وصعوبة اكتشافه. وبناء على ذلك يتوقع الباحث بوجود تأثير إيجابى بين ظروف عدم التأكد الاقتصادى واحتمالات وجود الغش من خلال اصدار تقارير مالية مضللة، وبناء عليه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث ليكون على النحو التالى:

H1: يؤثر عدم التأكد الاقتصادى إيجابًا على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.

٢-٤ الأثر المعدل للجانب المعرفى لمراقب الحسابات على العلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى والغش بالتقارير المالية واشتقاق الفروض الثانى والثالث والرابع

ظهر **الاهتمام المهنى بالغش** من خلال قيام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولى (IAASB) باصدار المعيار الدولى رقم (IAS No. 240, 2004) بعنوان "مسئولية المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية"، وجاء ذلك فى أعقاب قيام مجمع المحاسبين القانونيين اللأمريكى (AICPA) باصدار القائمة بمعايير المراجعة رقم (SAS No.99, 2002) بعنوان "اعتبارات الغش عند مراجعة القوائم المالية". وبموجب تلك الإصدارات تتمثل أهداف مراقب الحسابات فى تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية بسبب الغش، وكذلك الحصول على ما يكفى من أدلة المراجعة الملائمة بخصوص تلك المخاطر، وأخيرًا الاستجابة بشكل مناسب للغش أو الغش المشتبه فيه أثناء عملية المراجعة. وحتى يفى مراقب الحسابات بمسئوليته المهنية فى هذا الصدد؛ يستلزم الأمر ممارسته لقدر أكبر من الشك المهنى

فيما يتعلق بالأحكام والتصرفات المهنية ذات الصلة، وخاصة فى مرحلتى تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة وتحديدًا فيما يتعلق بتقييمه لمدى كفاية وملاءمة أدلة الاثبات اللازمة لتحديد مجالات ارتكاب الغش. وفى السياق ذاته، وفى ضوء ما ورد بمعايير المراجعة المصرية والدولية وتحديدًا معيار المراجعة الدولى (ISA, 315) بعنوان "التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها"[(2)] يتعين على مراقبى الحسابات الحصول على فهم جيد لبيئة أعمال عميل المراجعة وبصورة تمكنهم من تقييم الأحداث والظروف التى تؤثر على النشاط، ومن أهم العناصر التى يتعين تقييمها كلٍ من عوامل الصناعة والعوامل التنظيمية والخارجية الأخرى.

ونتيجة لذلك يحتمل أن تواجه منشآت الأعمال، التى تعمل فى ظل ظروف اقتصادية غير جيدة أو يشوبها قدر كبير من عدم التأكد، صعوبات فى الحفاظ على مستويات أداء جيدة ومربحة أو توفير تدفقات نقدية كافية لمواجهة احتياجاتها التشغيلية والتمويلية. وأن هذا من شأنه أن يهدد قدرة بعض المنشآت على الاستمرار فى المستقبل. علاوة على ذلك، ففى ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة، قد لا تتمكن بعض الشركات من الحفاظ على التمويل اللازم لمواصلة عملياتها أو تلبية متطلبات اتفاقيات الديون.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الظروف الاقتصادية على المستوى الكلى تشكل جانبًا هامًا من محددات تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة. باعتبار أن مثل هذه الظروف قد تؤدى بالشركات إلى محاولة الحد من الظروف الاقتصادية غير المواتية من خلال الانخراط فى ممارسات احتيالية، تظهر تبعاتها فى زيادة احتمالات الغش بالتقارير المالية. ويؤكد ذلك الإرشادات الصادرة عن مجلس الرقابة على أعمال مراقبى حسابات الشركات المقيدة (PCAOB) والتى أكدت على ضرورة أن يأخذ مراقبى الحسابات فى الاعتبار خلال مرحلة التخطيط للمراجعة مدى تأثير الظروف الاقتصادية السيئة على التقارير المالية لعميل المراجعة (PCAOB, 2008).

[(2)] يقابل المعيار الدولى (IAS, 315)، معيار المراجعة المصرى رقم (٣١٥) "تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام".

وفى سبيل الوفاء بالمسئولية المهنية بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه؛ يواجه مراقبو الحسابات تحديات كبيرة، وذلك نتيجة زيادة حجم أعمال عملائهم وتعقدها بصورة كبيرة، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية ذات الصلة ببيئة انتاج ونشر التقارير المالية. وأن كل هذا بدوره يستلزم من مراقبى الحسابات تطوير إجراءات وأساليب كشف الغش. وفى هذا السياق أكدت دراسات عدة على أن جودة المراجعة وخصائص مراقب الحسابات أحد العوامل التى من شأنها المساعدة فى اكتشاف الغش فى التقارير المالية، وبالتالى الحد من احتمال وجود هذا الغش وذلك لانتفاء أحد شروط ارتكاب الغش وهى الفرصة والتى ترتبط بسهولة اخفاء الغش. إذ توصلت دراسة أجرها .Khaksar et al (٢٠٢٢) إلى وجود علاقة إيجابية ومهمة بين حجم منشأة المراجعة والتدوير والتخصص الصناعى واستقلال مراقب الحسابات وتأخر تقرير المراجعة واعادة اصدار التقارير المالية مع اكتشاف الغش. وكذلك توصلت دراسة .Nejad et al (٢٠٢٤) إلى وجود علاقة سلبية بين حجم منشأة المراجعة ووجود الغش بالتقارير المالية، وبررا الباحثون ذلك بأن منشآت المراجعة الكبرى لديه من الموارد والخبرات وآليات رقابة الجودة ما يمكنها منع الغش. وبالتطبيق على عينة من الشركات المصرية العائلية توصلت دراسة السيد (٢٠١٧) أيضًا إلى وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة، مقاسة بحجم منشآة المراجعة، وبين احتمال وجود الغش بالتقارير المالية.

واستنادًا إلى **مفاهيم النظرية المعرفية الاجتماعية (Social Cognitive Theory)**، تؤثر السمات الشخصية وبيئة العمل على السلوك الفردى؛ وهو ما يؤثر بدوره على الأداء (Bandura, 1999). ومن ثمَّ فالأحكام والتصرفات المهنية لمراقب الحسابات سوف تتأثر بالعديد من العوامل، منها ما يرتبط ببيئة العمل وظروف العميل محل المراجعة، كتلك التى تعكس نوع الصناعة، وحجم منشأة العميل، والظروف الاقتصادية المحيطة. والبعض الأخر يرتبط بالسمات الشخصية لمراقب الحسابات، كالخبرة والتأهيل العلمى والعمر والنوع. ويتفق ذلك مع مفاهيم **نظرية الإسناد/الاعزاء (Attribution Theory)** والتى بموجبها يكون تفسير الشخص لحدث ما وسلوكه تجاه هذا الحدث فى ضوء بعدين وهما: القوة الداخلية والقوة الخارجية، وبالتالى يتأثر أداء الشخص بقدراته الشخصية والتى

ترتبط بالقوة الداخلية التى يمتلكها، ومنها على سبيل المثال، الشخصية والقدرة والخبرة والجهد (Wahidahwati and Asyik, 2022). فى حين أن القوة الخارجية ترتبط بالعوامل خارج سيطرة الشخص وذلك مثل؛ الضغوط والصعوبات المحيطة بالعمل. وتستخدم مفاهيم نظرية الإسناد من أجل فهم دوافع الفرد وكفاءته بشكل أفضل، ولذلك استندت العديد من البحوث المحاسبية إلى هذه النظرية من أجل دراسة واختبار العوامل أو المحددات التي تؤثر على رد فعل مراقب الحسابات عند القيام بمهام عملية المراجعة (e.g. Khaksar et al., 2022; Chen et al., 2018).

إذ أكدت نتائج جانب كبير من الدراسات على أن خبرة مراقب الحسابات وسماته الشخصية محدد رئيسى لتحقيق جودة المراجعة (e.g. Chen et al., 2018; Tong et al., 2022; Cameran et al., 2022). ويعد البحث الحالى أمتدادًا للبحوث المحاسبية فى هذا الصدد، كونه يتناول **دور خبرة مراقب الحسابات** كأحد القوة الداخلية فى تعزيز قدرته على اكتشاف الغش فى التقارير المالية وذلك فى ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادى باعتبارها من القوة الخارجية التى تشتمل العوامل خارج سيطرته. ويمكن النظر إلى **خبرة مراقب الحسابات** على أنها: الإطار الزمنى الذى يعبر عن مدى إلمام مراقب الحسابات بمقومات أداء مهام عملية المراجعة، والفهم المتعمق لطبيعة نشاط عميل المراجعة، والتحديات التشغيلية التى تواجه تلك الصناعة، والتى يرتبط جانب كبير منها بالظروف الاقتصادية على المستوى الكلى. وفيما يتعلق بالمردود الإيجابى لخبرة مراقب الحسابات، والتى تعكس زيادة فى كفاءة وفاعلية أداء مهام المراجعة، وذلك من خلال القدرة على تصميم وتنفيذ برنامج للمراجعة يساهم فى الحد من مخاطر المراجعة ذات الصلة بمخاطر أعمال العميل والتحديات التشغيلية ذات الصلة.

وفى هذا الصدد، أظهرت نتائج دراسة Rahmawati and Indrijawati (٢٠٢٠) أن خبرة مراقب الحسابات وحجم العمل والشك المهنى كان لهم تأثير إيجابى على قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الغش. وباستخدام المنهج التجريبى توصلت دراسة أجرها Wahidahwati and Asyik (٢٠٢٢) إلى أن خبرة مراقب الحسابات لها تأثير إيجابى ومعنوى على اكتشاف الغش، وكذلك أكدت النتائج على

أخلاقيات مراقب الحسابات وممارسته للشك المهنى وسماته الشخصية يؤثرون إيجابيًا ومعنويًا على قدرته على الكشف عن حالات الغش فى التقارير المالية. وتوصلت دراسة Rahim et al. (٢٠٢٣) إلى أن خبرة مراقبو الحسابات أثرت بشكل إيجابى على مهاراتهم فى اكتشاف الغش وذلك من خلال متغير وسيط يعكس قيام مراقبى الحسابات الأكثر خبرة بممارسة الشك المهنى بصورة أكبر.

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية، وباستخدام االمدخل التجربى توصلت دراسة أبو العلا (٢٠٢١) إلى أن استخدام مراقب الحسابات للعصف الذهنى له تأثير إيجابى على كفاءته فى اكتشاف الغش بالقوائم المالية، وأن هذا التأثير الإيجابى يختلف باختلاف خبرته. بالإضافة لذلك توصلت الدراسة إلى أن خبرة مراقب الحسابات تؤثر إيجابًا على قدرته على اكتشاف الغش. وفى المقابل توصلت دراسة حنا (٢٠٢٤) بأنه لم يكن هناك اختلاف جوهرى فى احتمال اكتشاف الغش بواسطة مراقبى الحسابات ذوى الخبرة أو المقيدين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية مقارنة بمراقبى الحسابات الأقل خبرة أو غير المقيدين، ولكن أظهرت النتائج أن مراقبى الحسابات ذوى الخبرة والمقيدين بهيئة الرقابة المالية لديهم مقدرة أكبر على اكتشاف الغش مقارنة بغيرهم من مراقبى الحسابات.

وفى سياق مماثل أكد عدد محدود من الدراسات على **أهمية خبرة مراقب الحسابات فى الظروف الاقتصادية غير المستقرة**. إذ يدعى Awadallah and Elsaid (٢٠٢٠) أن مراقبى الحسابات يغيرون استراتيجياتهم فى إدارة المخاطر خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة. وقد اشارات نتائج دراستهما إلى أن مراقبو الحسابات يزيدون من اعتمادهم على البيانات والمعلومات غير المالية كأدلة داعمة عند تقييم مخاطر المراجعة خلال أوقات الصعوبات الاقتصادية، وعندما تتراجع مؤشرات الاقتصاد الكلى، تميل شركات المراجعة إلى إسناد أداء إجراءات المراجعة إلى أعضاء فريق المراجعة الأكثر خبرة. وفى السياق ذاته توصلت دراسة Dekeser et al. (٢٠٢٤) إلى أن الخبرة والتخصص الصناعى لمراقب الحسابات ترتبط بجودة مراجعة أعلى وأن العلاقة بينهما تبدو أقوى بالنسبة لعملاء المراجعة الأكثر تعقيدًا وفى البيئات الاقتصادية التى تتصف بعدم التأكد. وللتأكيد على أهمية المراجعة فى

فترات عدم التأكد الاقتصادى، توصلت دراسة .Ai et al (٢٠٢٤) باستخدام عينة من ٢١ دولة مختلفة، إلى أنه خلال فترات عدم التأكد الاقتصادى تستفيد الشركات الصغيرة بصورة كبيرة من خدمات المراجعة وذلك من خلال المساعدة فى تحسين مصداقية التقارير المالية ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن خبرة المراجعة، والتى تعكس الخبرة المكتسبة من طول أو عدد المهام التى تعامل معها مراقب الحسابات. فكلما زاد عدد مرات قيام الشخص بنفس الوظيفة، كلما كان أكثر مهارة وأسرع فى إنجاز المهمة. وكلما زاد عدد المهام الذى يقوم به الشخص، كلما كانت خبرته فى العمل أكثر تعقيدًا وشمولاً، مما يسمح بتحسين الأداء. وسيكون لدى مراقبو الحسابات الذين لديهم الكثير من الخبرة القدرة على اكتشاف الغش الذى يحدث فى الشركة، وذلك بسبب قدرتهم على تقديم تفسيرات أفضل بشأن احتمالات وأماكن وجود الغش مقارنة بغيرهم. وفى الوقت نفسه، تفرض ظروف عدم التأكد الاقتصادى حالة من غموض وتعقد التقارير المالية لعملاء المراجعة، وبالتالى فأن خبرة مراقب الحسابات هى العامل الأساسى والجوهرى فى الحد من التأثيرات السلبية لظروف عدم التأكد الاقتصادى ذات الصلة بالغش بالتقارير المالية. وبناء عليه يمكن اشتقاق الفرض الثانى للبحث ليكون على النحو التالى:

H2: تحد خبرة مراقب الحسابات من التأثير الإيجابى لعدم التأكد الاقتصادى على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.

وبالرغم من أن خبرة مراقب الحسابات شرطًا ضروريًا لتحسين جودة أحكامه المهنية؛ إلا أنها غير كافية لتحقيق جودة المراجعة إجمالاً، إذ يتطلب الأمر ضرورة الحفاظ على استقلال مراقب الحسابات وكذلك تعزيز ممارسته للشك المهنى فى كافة مراحل عملية المراجعة. ويعتقد البعض أن من أهم تهديدات استقلال مراقب الحسابات هو طول فترة بقائه مع عميل المراجعة، ولذلك تناولت العديد من الدراسات المردود الإيجابى والسلبى لتدوير مراقب الحسابات بعميله على جودة المراجعة ومؤشراتها المختلفة.

وبشأن **تدوير مراقب الحسابات كأحد محددات جودة المراجعة**؛ توجد وجهتا نظر متعارضتين. **أولهما، يدعم ويؤكد أهمية طول فترة ارتباط[3] مراقب الحسابات بعميل المراجعة** وذلك بدافع التأثير المعرفى (knowledge effect). إذ أنه من المتوقع أن تزداد كفاءة مراقب الحسابات عندما يكون لديه معرفة أعمق بالعميل وذلك من خلال تأثير منحنى التعلم. إذ تعمل مدة الارتباط الأطول على الحد من عدم تماثل المعلومات وتحسين خبرة مراقبو الحسابات من خلال تراكم المعرفة الخاصة بالعميل، وهو أمر ضروري للمراجعين للكشف عن الأخطاء والتحريفات الجوهرية (Johnson et al., 2002). بالإضافة لذلك فالمعرفة الخاصة بالأنظمة المحاسبة والعمليات وهياكل الرقابة الداخلية وآليات الحوكمة وثقافة الشركة، أمر بالغ الأهمية لمراقبى الحسابات للكشف عن التحريفات الجوهرية (Ghosh and Moon, 2005). ويتفق ذلك مع النتائج التجريبية التي تشير إلى أن المدة الأطول ترتبط بانخفاض استخدام الاستحقاقات المحاسبية (Chu et al., 2018; Garcia- Blandon et al., 2020)، وجودة أعلى للأرباح المحاسبية (Bratten et al., 2019; Gul et al., 2007) وفى السياق ذاته توصل آخرون إلى أن التدوير الإلزامى لشريك المراجعة أو منشأته لم يكن له تأثير جوهرى على جودة المراجعة (Martani et al., 2021).

وفى سياق دور مراقب الحسابات فى اكتشاف الغش بالتقارير المالية، تناولت دراسة Patterson et al. (٢٠١٩) أثر بقاء مراقب الحسابات على احتمالات انخراط المديرين فى ارتكاب الغش، وقد أظهرت النتائج أن مخاطر المراجعة (احتمال وجود الغش وعدم اكتشافه) أقل بالنسبة لمراقب الحسابات المستمر مع عميل المراجعة. وبالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية الاسبانية، خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٣ توصلت دراسة Garcia- Blandon et al. (٢٠٢٠) إلى أن طول فترة الارتباط بين منشأة المراجعة والعميل تؤثر إيجابًا على جودة المراجعة مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية. وفى الوقت نفسه تتأثر جودة المراجعة سلبًا فى حالة

[3] طول فترة الارتباط مقياس عكسى لتدوير مراقب الحسابات. حيث يرتبط عدم تدوير مراقب الحسابات بفترة ارتباط أطول مع عميل المراجعة، والعكس صحيح أيضًا.

زيادة طول فترة بقاء شريك المراجعة مع عميله. كما تظهر نتائجنا أن العلاقة السلبية بين مدة عمل الشريك الطويلة وجودة المراجعة لا تتحقق عندما تكون مدة العمل مع شركة المراجعة طويلة. لذلك، يبدو أن مدة ارتباط منشأة المراجعة الطويلة لا تنطوى فقط على جودة مراجعة أعلى "في حد ذاتها"، ولكنها تخفف أيضًا من التأثيرات السلبية لمدة عمل الشريك على جودة المراجعة. ومن منظور البيئة المؤسسية وباستخدام عينة كبيرة من ٣٦ دولة أظهرت نتائج دراسة أجرها Kamarudin et al. (٢٠٢٢) أن الشركات التى تتمتع بفترة بقاء أطول لمراقب الحسابات تحقق مستويات أفضل بشأن جودة التقارير المالية. وتدعم النتائج مفهوم تأثير المعرفة، حيث يؤدى تراكم المعرفة الخاصة بالعميل بسبب العلاقة الطويلة بين مراقب الحسابات والعميل إلى عمليات مراجعة وتقارير مالية عالية الجودة.

وفى المقابل، **يعارض مؤيدو وجهة النظر الأخرى؛ طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميل المراجعة،** فقد ينطوى طول فترة الارتباط/ عدم تدوير مراقب الحسابات على تهديد محتمل لاستقلاله، وبالتالى انخفاض جودة الأحكام المهنية لمراقب الحسابات مصحوبًا بقصور فى جودة المراجعة. وذلك كنتيجة منطقية ترتبط بالتأثير السلبى على موضوعية مراقبى الحسابات والتى تتضاءل بمرور الوقت فى حال زيادة مدة ارتباطهم بعملائهم. ويدعى Shockley (١٩٨١) بأن الرضا عن النفس، والافتقار إلى الابتكار، وإجراءات المراجعة الأقل صرامة والثقة المتطورة فى العميل قد تنشأ بعد ارتباط طويل معه. كذلك قد يرتبط مراقب الحسابات اجتماعيًا بالعميل ويوافق على/ يدعم المواقف والقرارات المفضل له (Bamber and Iyer, 2007). ويزعم Ball et al. (٢٠١٥) أنه مع زيادة مدة الارتباط، فهناك احتمال أن يؤدى الإفراط فى الألفة مع عميل المراجعة إلى تقليل نزعة الشك المهنى لدى فريق المراجعة، حيث يتسبب الولاء والثقة الزائدة فى قبولهم لاختيارات الإدارة لبدائل وسياسات اعداد التقارير المالية. وتزيد مدة بقاء مراقب الحسابات من احتمالات قبوله لممارسات إدارة الأرباح (Davis et al., 2009).

وفى السياق ذاته، وباستخدام التوقيت المناسب لاكتشاف الأخطاء كمقياس لجودة المراجعة توصلت دراسة Singer and Zhang (٢٠١٨) إلى أن مدة ارتباط منشأة المراجعة الأطول تؤدى إلى اكتشاف الأخطاء وتصحيحها فى الوقت غير المناسب، وهو ما يتفق مع التأثير السلبى لعدم تدوير مراقب الحسابات على جودة المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج بأن التدوير الإلزامى لمراقب الحسابات ساهم فى اكتشاف حالات الغش التى ارتكبها العملاء السابقون بشكل أسرع من تلك التى ارتكبتها الشركات المماثلة التى احتفظت بمراقبى الحسابات فترة أطول. ويشير هذا الاكتشاف إلى أهمية ومنفعة النظرة الجديدة من جانب مراقب الحسابات الجديد. ويُظهر تحليل موسع أن مدة خدمة مراقب الحسابات الأطول تؤدى أيضًا إلى أخطاء أكبر حجمًا، وأن قانون ساربانس أوكسلى خفف، ولكن لم يقض، على التأثير السلبي لفترة خدمة مراقب الحسابات الطويلة. كما تشير نتائج دراسة Payne and Williamson (٢٠٢١) إلى أن طول فترة العمل المتبادلة بين منشأة المراجعة والمدير المالى مرتبطة بانخفاض جودة المراجعة والتى تم قياسها استنادًا إلى الاستحقاقات الاختيارية، وانخفاض احتمالات إصدار آراء مراجعة معدلة بشأن الاستمرارية وذلك بالنسبة للشركات المتعثرة، وزيادة احتمالية تلقى تحذيرات فيما يتعلق بالمحاسبة والمراجعة من لجنة الأوراق المالية الأمريكية، وتظهر هذه النتائج بصورة أكثر وضوحًا فى الشركات التى تتصف بضعف آليات حوكمة الشركات.

وبما يتفق مع وجهتى النظر المتعارضتين السابق الإشارة إليهما، أظهرت الدراسات المحدودة التى أجريت فى البيئة المصرية مؤخرًا نتائج متباينة أيضًا. بداية من دراسة راشد (٢٠٢٠) وقد اشارت نتائجها إلى عدم وجود أى تأثير معنوى لتدوير مراقب الحسابات على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية أو الحقيقية بالشركات المصرية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨. وفى المقابل توصلت دراسة على (٢٠٢٣) إلى ما يدعم الدور الإيجابى لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات، والذى تمثل فى ترشيد السلوك الإدارى. وفى المقابل توصلت دراسة .Aly et al (٢٠٢٣) إلى أن طول مدة ارتباط مراقب الحسابات بعميله تحد من التأثير الإيجابى

للعلاقة بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة، وفى ضوء ذلك أكد الباحثون على أن ما انتهجته الجهات التنظيمية المصرية بشأن تفعيل التدوير الإلزامى لمراقبى الحسابات يعد أمرًا هامًا لتحسين جودة المراجعة.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى وجود تباين فى نتائج الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد، حيث أكد البعض على المردود الإيجابى المعرفى الناتج عن طول فترة الارتباط، فى حين توصل آخرون إلى أهمية تقييد مدة الارتباط لوجود مردود سلبى لطول فترة الارتباط، وذلك من خلال تفعيل التدوير الإلزامى لمراقب الحسابات، وخاصة فيما يتعلق باستقلال مراقب الحسابات. وأن "النظرة الجديدة" من جانب مراقب الحسابات الجديد تؤدى إلى جودة مراجعة أعلى. **ويعتقد الباحث** بأن بيئة أعمال عميل المراجعة محدد جوهرى فى هذا الشأن، وأن التعامل مع حالة عدم التأكد الاقتصادى المحيطة، تلقى الضوء على أهمية ممارسة الشك المهنى من قبل مراقب الحسابات، والذى يكون فى أعلى درجته فى الفترات الأولى لارتباط مراقب الحسابات بعميله. بالإضافة لذلك فأن استقلال مراقب الحسابات أيضًا أمر بالغ الأهمية فى مثل هذه الظروف وينبغى الحفاظ عليه قدر الأمكان. ولذلك يتفق الباحث مع وجه النظر التى **تزعم بوجود مردود إيجابى لتدوير مراقب الحسابات** وخاصة فى فترات عدم التأكد الاقتصادى، وخاصة فى الاقتصاديات الناشئة ومنها مصر. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث ليكون على النحو التالى:

H3: يحد تدوير مراقب الحسابات من التأثير الإيجابى لعدم التأكد الاقتصادى على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.

وفى سياق آخر ذو صلة بالتكوين المعرفى لمراقب الحسابات، واتساقًا مع الاتجاه البحثى الذى يدعم ويؤكد على أهمية المعرفة المتعلقة بالصناعة والتى تستمد من خلال التخصص الصناعى لمراقب الحسابات. إذ يوصف مراقب الحسابات بأنه متخصصًا عندما تتركز خبرته وتدريبة بصورة كبيرة فى صناعة محددة، ويقضى معظم مهام عمله فى مراجعة عملاء ينتمون لنفس القطاع. وبذلك يعكس **التخصص**

الصناعى مستوى تركز خدمات المراجعة التى يؤديها مراقب الحسابات لعملائه ممن ينتمون إلى قطاع صناعى معين، وبالتالى فقد يساهم ذلك بصورة كبيرة فى اكتساب المزيد من المعارف والخبرات المتعلقة بأنشطة وعمليات الشركات التى تنتمى لهذا القطاع. وبذلك يحقق التخصص الصناعى لمراقب الحسابات العديد من المنافع، لعل من أهمها: تخفيض تكاليف تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وتحسين جودة الأداء المهنى (e.g. Hsu and Liao, 2023; Dekeyser et al., 2024)، فضلاً عن التأثير الإيجابى على سمعة منشأة المراجعة وسمعة شركاء المراجعة المنتمين له. هذا بالإضافة إلى أن التخصص الصناعى يساعد فى تعزيز الأفكار المبتكرة فى تقديم قيمة مضافة أكبر لعملية المراجعة من خلال الإلمام بالمشاكل والقضايا المحورية المتعلقة بصناعة عميل المراجعة (Karami et al., 2017). بالإضافة لذلك تساعد الخبرة فى صناعة معينة مراقب الحسابات على فهم ممارسات التشغيل فى الصناعة، والمشاكل المحاسبية الهامة التى تواجه الشركات فى تلك الصناعة، وأفضل السبل لحل هذه القضايا وبما يساهم فى تحسين جودة المراجعة (Stocken and Petrov, 2022).

وفى سياق دور التخصص الصناعى لمراقب الحسابات فى تحسين جودة المراجعة. فقد توصل Rusmin (٢٠١٠) إلى وجود انخفاض ملحوظ فى ممارسات إدارة الأرباح فى ظل عمليات المراجعة التى تتم بواسطة المتخصصون مقارنة بغيرهم من غير المتخصصون. واشارت دراسة Hsu and Liao (٢٠٢٣) إلى أن التخصص الصناعى لشريك المراجعة يحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وبرر الباحثان النتيجة السابقة بأن المتخصصون من شركاء المراجعة يمكنهم تقييم مخاطر عمل عملائهم بشكل أفضل. وبالتطبيق على عينة من الشركات الصينية أمكن تجميع بياناتها عن الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٨ توصلت دراسة Hung et al. (٢٠٢٤) إلى وجود علاقة سلبية بين التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وممارسات تمهيد الدخل. وخلصت دراسة Dekeyser et al. (٢٠٢٤) إلى أن شركاء المراجعة المتخصصيين فى صناعة العميل يطلبون تعديلات وتسويات أكثر مقارنة بنظرائهم الأقل خبرة، وبما يعكس تحسن ملحوظ فى جودة

مراجعة أفضل بالنسبة لشركاء المراجعة الذى يمتلكون الخبرة فى مجال صناعة العميل. كما أكدت دراسة Aobdia et al. 2021 على أن التخصص الصناعى لشريك المراجعة يرتبط سلبًا بإعادة اصدار القوائم المالية، وبصفة خاصة فى المهام التى تتصف بدرجة كبيرة من الصعوبة والتعقد. وفيما يتعلق بالبيئة المصرية توصلت دراسة عمرو (٢٠٢٢) إلى أن التخصص الصناعى لمراقب الحسابات يؤثر إيجابيًا على دقة الحكم المهنى بشأن الاستمرارية.

وفيما يتعلق بدور وأهمية التخصص الصناعى لمراقب الحسابات فى كشف الغش والتقرير عنه. توصلت دراسة Carcello and Nagy (٢٠٠٤) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التخصص الصناعى واحتمالات وجود الغش بالتقارير المالية. وتوصل Havasi and Darabi (٢٠١٦) إلى أن التخصص الصناعى ساعد مراقبى الحسابات فى الكشف عن الغش فى التقارير المالية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية. وتوصل Hegaz et al. (٢٠١٥) إلى أن التخصص الصناعى ساهم فى تحسين قدرة مراقبى الحسابات على كشف الغش وسوء سلوك الإدارة. ويرجع ذلك إلى أن مراقبى الحسابات المتخصصين فى صناعة العميل يطبقون إجراءات مراجعة أكثر معيارية بشأن الكشف والتقرير عن الغش بالتقارير المالية مقارنة بغيرهم من غير المتخصصين(Mukhlasin, 2018). وتوصل Khaksar et al. (٢٠٢٢) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التخصص الصناعى لمراقب الحسابات والقدرة على اكتشاف الغش بالتقارير المالية.

وفى سياق الدور المعدل للتخصص الصناعى، توصلت دراسة Liao et al., 2023 إلى أن التخصص الصناعى لشريك المراجعة يحد من العلاقة الإيجابية بين الاستحقاقات الاختيارية كمقياس عكسى لجودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات. كما توصلت دراسة عمرو، ٢٠٢٢ إلى أن التخصص الصناعى لمراقب الحسابات يحد أيضًا من العلاقة السلبية بين أتعاب المراجعة ودقة الحكم المهنى بشأن الاستمرارية. وتناولت دراسة Chen et al. (٢٠١٩) العلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى وأتعاب المراجعة وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بينهما وأن الخفض فى الأتعاب يكون أكثر وضوحًا فى الشركات التى تعين مراقبى

الحسابات من المتخصصين صناعياً، وبما يشير لوجود أثر معدل للتخصص الصناعى للعلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى والأتعاب.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن التخصص الصناعى لمراقب الحسابات أمر بالغ الأهمية، فهو يعكس بعد مهم يرتبط بأحد أهم مصادر تكوين الجانب المعرفى لمراقب الحسابات، وهى الخبرة المكتسبة من تكرار القيام بنفس العمل. وأن التخصص الصناعى لمراقب الحسابات ينعكس إيجابًا على قدرته على فهم طبيعة نشاط عميل المراجعة والظروف التى يعمل من خلالها، وأن كل هذا بدوره يؤدى إلى دعم مقدرته على اكتشاف الغش بالتقارير المالية، وخاصة فى الفترات التى تشهد تغيرات اقتصادية ويشوبها قدر أكبر من عدم التأكد. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الرابع للبحث ليكون على النحو التالى:

H4: يحد التخصص الصناعى لمراقب الحسابات من التأثير الإيجابى لعدم التأكد الاقتصادى على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.

وفى ضوء ما سبق، يمكن تلخيص فروض البحث، والتى تعكس العلاقات المتوقعة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، والمتغيرات المعدلة للعلاقة الرئيسية محل الاختبار بالفرض الأول للبحث، وذلك كما يظهر فى الشكل رقم (١)، والذى يعرض نموذج البحث والعلاقات المتوقعة بين متغيراته.

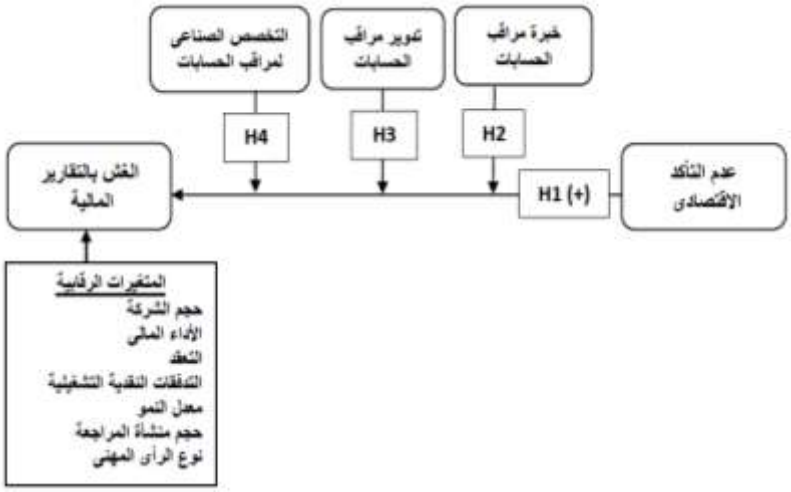

شكل رقم (١): نموذج البحث

٣- منهجية البحث

يتناول الباحث فى هذه الفرعية منهجية البحث وتصميمها، وكيف تم تجميع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات محل الدراسة. كما يعرض الباحث طبيعة مجتمع وعينة البحث، وكيفية اختيار العينة، هذا بالإضافة إلى توضيح لأهم الأساليب الاحصائية المستخدمة فى اختبار فروض البحث عمليًا. إذ تستهدف **الدراسة التجريبية (Empirical Study)** اختبار فروض البحث بشأن أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات الغش بالتقارير المالية، وذلك فى ظل الدور المعدل لبعض خصائص مراقب الحسابات والمتمثلة فى الخبرة والتدوير والتخصص الصناعى. وهو ما يعرضه الباحث باختصار فى الفرعيات التالية.

٣-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة التجريبية من جميع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٣، وهى فترة معقولة؛ فهى تعكس بداية الاستقرار التى شهدها الإقتصاد المصرى عقب التغيرات السياسية التى شهدتها مصر فى أعقاب ثورة

يناير ٢٠١١. وهى الفترة التى شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية والذى تمثل أهمها فى تحرير سعر الصرف على عدة مراحل متتالية. بالإضافة لذلك فقد قام الباحث باستبعاد البنوك والشركات المالية كونها تخضع لمتطلبات تنظيمية وقواعد محاسبية ومالية يتطلبها البنك المركزى، وتختلف كثيرًا عن ما تخضع له باقى الشركات. ويوضح الجدول التالى عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرة خلال فترة الدراسة.

وبذلك فقد تكون **مجتمع الدراسة** من كافة الشركات المقيدة بالبورصة خلال فترة الدراسة وقد قام الباحث باختيار عينة الدراسة فى ضوء شرط واحد فقط، وهو: توافر التقارير المالية للشركة، والتى تمكن من قياس المتغيرات محل الدراسة. وبذلك فقد تم استبعاد بعض الشركات التى لا تتوافر تقارير مالية بشأنها عن الفترة محل الدراسة. وقد أسفر تطبيق هذا الشرط عن اختيار **عينة تحكمية** من ١٦٢ شركة تنتمى لعدد ١٥ قطاع، وذلك بنسبة ٧٣% من إجمالى شركات مجتمع الدراسة والبالغ عددها ٢٢٢ شركة، وبإجمالى ١٣٦٧ مشاهدة شّكلت عينة الدراسة. ويوضح الجدول رقم (١) بيانات مجتمع وعينة الدراسة موزعة تبعًا للقطاع الصناعة الذى تنتمى له الشركة.

جدول رقم (١): مجتمع وعينة الدراسة

القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
موارد اساسية	18	١٦٠	%١٢
منسوجات وسلع معمرة	65	7	%٥
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	5	40	%٣
ورق ومواد تعبئة وتغليف	4	39	%٣
طاقة وخدمات مساندة	1	6	%٠.٤
اغذية ومشروبات وتبغ	31	٢٨٥	%٢١
عقارات	27	٢٢٠	%١٦
مواد البناء	16	١٢٣	%٩
مقاولات وانشاءات هندسية	8	٦٢	%٤.٥

سياحة وترفيه	12	٩٠	%٦.٥
اتصالات واعلام وتكنولوجيا	6	٤4	%٣
خدمات تعليمية	٤	30	%٢
مرافق	1	٩	%٠.٦
رعاية صحية وادوية	18	154	%١١
تجارة وموزعين	4	40	%٣
الاجمالي	162	١٣٦٧	%١٠٠

٣-٢ أدوات الدراسة التجريبية (نماذج الانحدار)

بصفة عامة يعتبر الانحدار أسلوبًا ملائمًا لاختبار ووصف العلاقات وبناء النماذج، عن طريق صياغة معادلة رياضية تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل الدراسة. ومن أجل اختبار فروض البحث تجريبيًا؛ اعتمد الباحث على أسلوب الإنحدار اللوجيستى الثنائى (Binary Logistic Regression) لملائمته لطبيعة قياس المتغير التابع؛ فهو متغير نوعى ثنائى، يتم التعبير عنه كمتغير وهمى؛ يأخذ القيمة (١) باحتمال (P)، و يأخذ القيمة (٠) باحتمال (1-P). ويمكن استخدام الانحدار اللوجيستى أيضًا عندما تشمل المتغيرات المستقلة مزيجًا من المتغيرات المتصلة والمتغيرات الفئوية، وسبق استخدامه فى العديد من البحوث المحاسبية التى تناولت محددات الغش بالتقارير المالية (e.g. Khaksar et al., 2022; Hou et al., 2021; Cassell et al., 2019).

ولتحقيق أولى أهداف البحث والخاص باختبار أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. سوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (١)، وذلك من أجل اختبار الفرض الأول للبحث:

$$Financial\ Reporting\ Fraud = \square_{\square}\square\square\ Economic\ Uncertainty + Controls \qquad \square\ ١\square$$

ويمتد هدف البحث ليشمل اختبار تأثير ثلاثة متغيرات معدلة على العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول. إذ يختبر الفرض الثانى للبحث دور **خبرة مراقب الحسابات** فى تعديل العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول للبحث، وسوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار الوارد بالمعادلة رقم (٢).

$$Financial\ Reporting\ Fraud = \square_{\square}\square\square\ Economic\ Uncertainty + Auditor\ Experience + (Economic\ Uncertainty \times Auditor\ Experience) + Controls \quad \square\ ٢\square$$

ويختبر الفرض الثالث للبحث أثر **تدوير مراقب الحسابات** على تعديل العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول، وسوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار الوارد بالمعادلة رقم (٣).

$$Financial\ Reporting\ Fraud = \square_{\square}\square\square\ Economic\ Uncertainty + Auditor\ Rotation + (Economic\ Uncertainty \times Auditor\ Rotation) + Contro \quad \square 3\square$$

وأخيرًا يختبر الفرض الرابع للبحث أثر **التخصص الصناعى لمراقب الحسابات** على تعديل العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول، وسوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار الوارد بالمعادلة رقم (٣).

$$Financial\ Reporting\ Fraud = \square_{\square}\square\square\ Economic\ Uncertainty + Auditor\ Industry\ Specialization + (Economic\ Uncertainty \times Auditor\ Industry\ Specialization) + Controls \quad \square 4\square$$

٣-٣ قياس المتغيرات

قدم الباحث نموذج البحث كما يظهر بالشكل رقم (١)، وهو يشتمل على متغير مستقل رئيسى وهو عدم التأكد الاقتصادى، بالإضافة إلى متغير تابع وهو الغش بالتقارير المالية، بالإضافة إلى ثلاثة متغيرات معدلة ذات صلة بعملية المراجعة وتشكل جانب كبير من التكوين المعرفى لمراقب الحسابات، وهى: خبرة مراقب الحسابات، وتدوير مراقب الحسابات، والتخصص الصناعى لمراقب الحسابات، والذى توقع الباحث بأن يكون لتلك المتغيرات دور فى تعديل العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول للبحث. بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الرقابية والتى تناولتها الدراسات السابقة باعتبارها من محددات ارتكاب الغش بالتقارير المالية ذات الصلة بالسلوك الانتهازى للإدارة (e.g. Hou et al., 2021; Khaksar et al., 2022; Wang et al., 2023)، وهى: حجم الشركة، والأداء المالى، والتعقد، والتدفقات النقدية التشغيلية، ومعدل النمو، وحجم منشأة المراجعة، ونوع الرأى المهنى لمراقب الحسابات. وقد تم قياس تلك المتغيرات على النحو الوارد بالفرعيات التالية.

٣-٣-١ المتغير التابع: الغش بالتقارير المالية (Financial Reporting Fraud - FRF)

على الرغم من أن الغش مفهوم قانونى واسع؛ إلا أن مراقب الحسابات يهتم بالغش الذى يرتبط بوجود تحريف جوهرى بالتقارير المالية. وبذلك يعرف الغش على أنه: "تحريف جوهرى متعمد بالتقارير المالية ينتج عن قيام، واحد أو اكثر من الإدارة أو المسئولين عن الحوكمة أو موظفى الشركة أو أى أطراف خارجية، باختلاس الأصول و/ أو إعداد تقارير مالية مضللة من أجل تحقيق منفعة شخصية غير قانونية وغير مستحقة" (IAS No. 240). وسوف يعتمد الباحث على نموذج M-Score والذى قدم بواسطة Messod Beneish فى عام ١٩٩٩، فهو من النماذج الرائدة فى هذا الصدد، وتحتسب

قيمة M-Score استنادًا إلى احتساب قيمة ثمانية مؤشرات[4] ويتم الدمج بينها من خلال أوزان نسبية محددة، وتصنف الشركة على أنها أكثر احتمالاً لوجود غش وذلك إذا كانت (M > -2.22). وبالتالى يقاس الغش بالتقارير المالية من خلال متغير وهمى يأخذ القيمة (١) وذلك إذ أسفر تطبيق النموذج عن احتمال وجود الغش، ويأخذ القيمة (٠) فى خلاف ذلك وذلك قياسًا على ما ورد بالدراسات المحاسبية ذات الصلة (e.g. Khaksar et al., 2022; Ahmadi et al., 2024).

٣-٣-٢ المتغير المستقل: عدم التأكد الاقتصادى (Economic Uncertainty- EU)

عدم التأكد الاقتصادى ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، ولذلك لا يمكن قياسها بشكل مباشر، فهى تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل، ومنها التضخم، والناتج المحلى، والبطالة. وسوف يعتمد الباحث على بناء مؤشر لعدم التأكد الاقتصادى يأخذ فى الاعتبار العديد من العوامل تعكس الظروف الاقتصادية الكلية على مستوى الدولة، فبناء مؤشر من عوامل مختلفة ولكنها متصلة ببعضها البعض يمكن أن يعبر عن الظاهرة بصورة أفضل ويساعد فى معرفة الأهمية النسبية لكل عامل على حدا (Brave and Butters, 2011). وقياسًا على ما ورد بدراسة Viana et al. (٢٠٢٣) قام الباحث باشتقاق مؤشر عدم التأكد الاقتصادى (EU) من خلال تطبيق أسلوب تحليل المكونات الأساسية (Principal Component Analysis-PCA) على ستة متغيرات تعكس الظروف الاقتصادية، وهم: معدل التضخم، والقيمة السوقية، والناتج المحلى الإجمالى، وميزان الحساب الجارى، والصادرات من السلع والخدمات، ومعدل البطالة، مع القيام بعكس بعض المتغيرات بحيث تعكس القيم

[4] يعتمد نموذج M-Score على تطبيق الأوزان النسبية على احتساب ثمانية مؤشرات (نسب) وهم: (مؤشر المدينين إلى المبيعات اليومية - DSRI، ومؤشر هامش الربح - GMI، ومؤشر جودة الأصول - AQI، ومؤشر نمو المبيعات - SGI، وموشر الإهلاك - DEPI، ومؤشر المصروفات البيعية والإدارية - SGAI، وإجمالى الاستحقاقات إلى إجمالى الأصول - TATA، ومؤشر الرفع المالى - LVGI)، وبالتالى يمكن الحصول على قيمة M-Score من خلال تطبيق أسلوب الترجيح بالأوزان النسبية على تلك المؤشرات، وذلك على النحو الوارد بالمعادلة التالية:

M-Score= - 4.84 + (0.92* DSRI) + (0.528*GMI) + (0.404*AQI) + (0.892*SGI) + (0.115*DEPI) - (0.172*SGAI) + (4.679*TATA) - (0.327*LVGI)

الكبيرة لتلك المتغيرات مستويات أعلى من عدم التأكد الاقتصادى. ويتم قياس المؤشر بالقيمة المعيارية لدرجة العوامل المرتبطة بالمكون الرئيسى الأول والتى تتراوح ما بين (٠ إلى ١)، وبالتالى كلما زادت قيمة المؤشر فأن ذلك يرتبط بزيادة عدم التأكد الاقتصادى. ويوضح الجدول رقم (2) توصيف وقياس تلك المتغيرات.

جدول رقم (2): توصيف وقياس متغيرات مؤشر عدم التأكد الاقتصادى

المتغير	التوصيف	القياس (المصدر)
(١) معدل التضخم	حالة من عدم الاستقرار تحدث عندما يزيد مستوى الطلب الاستهلاكى عن إجمالى إجمالى العرض، مما يؤدى إلى ارتفاع مستمر فى الأسعار وانخفاض فى قيمة النقود (Tamimi and Orban, 2020). ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعًا واستخدامًا، والذى يجمع أسعار السلع والخدمات ويعالجها من خلال تخصيص أوزان لكل سلعة ومجموعة (البنك المركزى المصرى).	– الرقم القياسى لأسعار المستهلكين. (البنك المركزى المصرى)
(٢) القيمة السوقية (مقياس عكسى)	وهى عبارة عن القيمة السوقية للأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية بنهاية الفترة المالية، وهى حاصل ضرب عدد أسهم الشركات المدرجة فى قيمتها السوقية، وذلك بعد استبعاد البيانات الخاصة بصناديق الاستثمار.	– اللوغارتم الطبيعى للقيمة السوقية للأسهم منسوبًا إلى الناتج المحلى الإجمالى. (البنك الدولى)
(٣) الناتج المحلى الإجمالى (مقياس عكسى)	إجمالى قيمة السلعة والخدمات المنتجة داخل حدود دولة معينة وذلك خلال فترة زمنية معينة (IMF, 2020).	– اللوغارتم الطبيعى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. (البنك الدولى)
(٤) ميزان الحساب الجارى (مقياس عكسى)	مجموع صافى صادرات السلع والخدمات، والدخل الأولى، والدخل الثانوى نتيجة للتعامل بين المقيمين فى دولة ما وغير المقيمين.	– رصيد الحساب الجارى منسوبًا إلى الناتج المحلى الإجمالى. (البنك الدولى)
(٥) صادرات السلع والخدمات (مقياس عكسى)	إجمالى الصادرات من السلع والخدمات، وهى تشمل قيمة البضائع والشحن والتأمين والنقل والسفر والإتاوات ورسوم الترخيص وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات والبناء والمعلومات المالية والأعمال التجارية والخدمات الشخصية والحكومية (Viana et al. 2023).	– قيمة الصادرات من السلع والخدمات منسوبًا إلى الناتج المحلى الإجمالى. (البنك الدولى)
(٦) البطالة	هم الأفراد ممن يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه منسوبًا إلى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء).	– معدل البطالة. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء)

ويظهر الجدول رقم (٣) فى الجزء الأول منه مصفوفة الارتباط التى تعكس العلاقات بين المتغيرات الستة، وقد أظهرت النتائج ارتباط سلبى بين التضخم وكلٍ من القيمة السوقية والناتج المحلى الإجمالى وصادرات السلع والخدمات، وارتباط إيجابى مع ميزان الحساب الجارى والبطالة، وظهرت كافة معاملات الارتباط بمستوى معنوية < ٠.٠١، باستثناء العلاقة بين التضخم وصادرات السلع الخدمات فقد ظهرت بمستوى معنوية < ٠.٠٥. ويظهر الجزء الثانى من الجدول نتائج تطبيق تحليل المكونات الأساسية (PCA) وظهرت قيمة مقياس الكفاية Kaiser-Meyer-Olkin بقيمة (KMO=٠.٥٦١) وكذلك اختبار Bartlett للكروية (١٤٤٥٧، P < ٠.٠٠٠)، وبما يشير إلى تحليل المكونات الأساسية يعد كافيًا وملائمًا.

واستنادًا إلى القاعدة الأكثر استخدامًا، وهى الأخذ فى الاعتبار القيم الذاتية التى تزيد عن ١، فتشير النتائج إلى استنتاج اثنين فقط من المتغيرات الستة يفسران ما يقرب من ٩٠% من إجمالى تباين المتغيرات، وهما **التضخم، والقيمة السوقية**. ومن أجل استخراج مؤشر واحد فقط يمثل التباين الإجمالى لمؤشرات الاقتصاد الكلى الستة، فسوف نعتمد على معيار مجموع الرتب المرجح، من خلال ترجيح قيم المتغيران المفسران من خلال النسب الخاصة بالتباين المشترك لكل منهما.

جدول رقم (٣): مؤشر عدم التأكد الاقتصادى (نتائج تحليل المكونات الأساسية)

الجزء الأول: مصفوفة الارتباط						
العوامل	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
(١) التضخم	١					
(٢) القيمة السوقية	-٠.٦٣٠ ٠.٠٠٠	١				
(٣) الناتج المحلى الإجمالى	-٠.٠٨٣ ٠.٠٠٢	٠.٧٩١ ٠.٠٠٠	١			
(٤) ميزان الحساب الجارى	٠.١٨٣ ٠.٠٠٠	٠.٤٧٩ ٠.٠٠٠	٠.٧٥١ ٠.٠٠٠	١		
(٥) صادرات السلع والخدمات	-٠.٠٦٨ ٠.٠١٢	٠.٦٨٥ ٠.٠٠٠	٠.٨٣٦ ٠.٠٠٠	٠.٤٢٠ ٠.٠٠٠	١	
(٦) البطالة	٠.١٦٧ ٠.٠٠٠	٠.٦٣٢ ٠.٠٠٠	٠.٩٤٣ ٠.٠٠٠	٠.٧٦٣ ٠.٠٠٠	٠.٨٧٨ ٠.٠٠٠	١

الجزء الثانى: تحليل المكونات الأساسية (مؤشر عدم التأكد الاقتصادى)				
العامل (المتغير)	القيم الذاتية (Eigenvalue)	الفرق (Difference)	النسبة (Proportion)	النسبة التراكمية (Cumulative)
(١) التضخم	٣.٩١٦	٢.٤٦٠	%٦٥.٢٦	%٦٥.٢٦
(٢) القيمة السوقية	١.٤٥٦	٠.٩١٤	%٢٤.٢٧	%٨٩.٥٣
(٣) الناتج المحلى الإجمالى	٠.٥٤٢	٠.٤٨٨	%٩.٠٣	%٩٨.٥٦
(٤) ميزان الحساب الجارى	٠.٠٥٤	٠.٠٢٧	%٠.٩٠	%٩٩.٤٦
(٥) صادرات السلع والخدمات	٠.٠٢٧	٠.٠٢١	%٠.٤٤	%٩٩.٩٠
(٦) البطالة	٠.٠٠٦	—	%٠.٠٩	%١٠٠
Bartlett test of Sphericity	14457			
P- Value (Sig)	0.000			
Kaiser-Meyer-Olkin (KMO)	0.561			

٣-٣-3 المتغيرات المعدلة

تشتمل الدراسة على ثلاثة متغيرات معدلة تعكس الجانب المعرفى لمراقب الحسابات وهى: (١) **خبرة مراقب الحسابات (AE)**، والتى تعكس مدى توافر التأهيل المهنى الملائم لشريك المراجعة سواء كان علمياً أو عملياً، وتوافر المهارات اللازمة للقيام بمهامه وذلك نتيجة لتراكم المعرفة العلمية والعملية من ادائه لتلك المهام (شحاته، ٢٠١٥؛ أبو العلا، ٢٠٢١). وتم قياسه بدلالة رقم قيد مراقب الحسابات لدى هيئة الرقابة المالية؛ حيث يرتبط رقم قيده لدى هيئة الرقابة المالية بتاريخ القيد بالهيئة، وتم اعتبار الرقم الذى يقل عن متوسط العينة يمثل خبرة مرتفعة ويأخذ القيمة (١)، بينما يأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك (أبو العلا، ٢٠٢١؛ مصطفى، ٢٠٢٣). **(٢) تدوير مراقب الحسابات (AR)**، ويقاس بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١)، فى حالة تغيير مراقب الحسابات فى الفترة الحالية، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك (Aly et al., 2023; Khaksar et al., 2022). و(٣) **التخصص الصناعى لمراقب الحسابات (AIS)**، ويقاس استنادًا إلى مدخل الحصة السوقية، وذلك من خلال احتساب نسبة عدد العملاء التى تقوم منشأة المراجعة بمراجعتها منسوبًا إلى إجمالى عدد العملاء المنتمين للقطاع، وفى ضوء ذلك يقاس التخصص الصناعى عن طريق متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت منشأة مراقب الحسابات متخصصة فى قطاع معين، وذلك فى حالة زيادة نسبة عدد العملاء عن ١٠% من شركات القطاع، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. وذلك فى ضوء دمج القطاعات المتضمنة بعينة الدراسة فى خمسة قطاعات رئيسية وهم؛ (أ) الموارد الأساسية والغاز والبترول والمرافق والطاقة، (ب) القطاع الصناعى ويشمل؛ المنسوجات والسلع المعمرة والأغذية والمشروبات والتبغ والسيارات والمنتجات الصناعية، (ج) قطاع الخدمات يشمل؛ قطاع الاعلام والأدوية والسياحة والترفيه والإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم، (د) قطاع العقارات ومواد البناء والتشييد ومقاولات وانشاءات هندسية، (ه) قطاع التجارة والموزعين والتجزئة. وذلك قياساً على (مصطفى، ٢٠٢٣؛ عمرو، ٢٠٢٢).

٣-٣-٤ المتغيرات الرقابية

تشتمل نماذج الانحدار على عدد من المتغيرات الرقابية، والتى تناولتها الدراسات السابقة ذات الصلة، ويعتقد الباحث بثمة وجود تأثير محتمل لتلك المتغيرات على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية (FRF)، مقسمة إلى مجموعتين، **أولهما: يرتبط بالخصائص التشغيلية لعميل المراجعة،** وهم: **(١) حجم الشركة،** ويقاس عن طريق اللوغارتم الطبيعى لإجمالى إيرادات الشركة عن الفترة. و**(٢) الأداء المالى للشركة،** ويقاس بمعدل العائد على الأصول (ROA) وهو يعكس مدى قدرة الشركة على استخدام أصولها فى تحقيق الأرباح، ويقاس على أساس ناتج قسمة صافى الربح قبل الضريبة/ إجمالى الأصول. **و(٣) التعقد (COM)** ، ويقاس باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى أرصدة المخزون والعملاء فى نهاية الفترة. **و(٤) التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)،** ويقاس بدلالة حجم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية منسوبًا إلى إجمالى أصول فى نهاية الفترة. **و(٥) معدل النمو (Growth)،** ويقاس بنسبة التغير فى الإيرادات السنوية منسوبًا إلى إجمالى الإيرادات عن الفترة السابقة. وتم قياس تلك المتغيرات اتساقًا مع الدراسات المحاسبية ذات الصلة والتى تناولت محددات ارتكاب الغش بالتقارير المالية (e.g. Garcia-Blandon et al., 2020; Hou et al., 2021; Ahmadi et al., 2024).

وثانيهما: يرتبط **بخصائص عملية المراجعة،** وهما: **(١) حجم منشأة المراجعة،** ويقاس من خلال متغير وهمى يأخذ قيمة (١) فى حالة ما إذا كان مراقب الحسابات شريكًا لأحد منشآت المراجعة الأربعة الكبرى (Big 4) وكذلك الجهاز المركزى للمحاسبات، وقيمة (٠) فى خلاف ذلك، وذلك قياسًا على (Garcia-Blandon et al., 2020; Wang and Wang, 2022). و**(٢) نوع الرأى المهنى لمراقب الحسابات،** وهو المحصلة النهائية لمجموعة من الأحكام المهنية التى اتخذها مراقب الحسابات فى سياق تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، ويقاس بمتغير وهمى يأخذ قيمة (١) إذ انتهت عملية المراجعة باصدار تقرير مراجعة يتضمن رأيًا معدلاً، وقيمة (٠) فى خلاف ذلك وذلك قياسًا على (Garcia-Blandon et al., 2020; Khaksar et

al., 2022). ويلخص الجدول رقم (٤) توصيف متغيرات الدراسة تبعًا لنوعها وكيفية قياسها وتأثيرها المتوقع على المتغير التابع.

جدول رقم (٤): توصيف وقياس متغيرات الدارسة

المتغير	نوعه	قياسه	الأثر المتوقع
الغش بالتقارير المالية (FRF)	تابع	– متغير وهمى، يأخذ القيمة (١) وذلك إذ أسفر تطبيق نموذج M-Score عن احتمال وجود الغش، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	———
عدم التأكد الاقتصادى (EU)	مستقل	– متغير متصل، ويقاس بدلالة المؤشر الذى أمكن احتسابه استناد إلى تطبيق أسلوب تحليل المكونات الأساسية (PCA)، على ستة متغيرات، وهم: (التضخم، والقيمة السوقية، والناتج المحلى الاجمالى، وميزان الحساب الجارى، والصادرات من السلع والخدمات، والبطالة).	(+)
خبرة مراقب الحسابات (AE)	معدل	– متغير وهمى، يأخذ القيمة (١) بالنسبة لمراقبى الحسابات ذو الخبرة المرتفعة (رقم القيد بهيئة الرقابة المالية يقل عن متوسط العينة)، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	———
تدوير مراقب الحسابات (AR)	معدل	– متغير وهمى، يأخذ القيمة (١) فى حالة تغيير مراقب الحسابات، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	———
التخصص الصناعى لمراقب الحسابات (AIS)	معدل	– متغير وهمى، يأخذ القيمة (١) بالنسبة لمنشأة المراجعة التى تقوم بمراجعة أزيد من ١٠% من شركات القطاع، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	———
حجم الشركة (Size)	رقابى	– متغير متصل، يقاس عن طريق احتساب اللوغارتم الطبيعى لإجمالى إيرادات الشركة عن الفترة.	(-/+)
الأداء المالى (ROA)	رقابى	– متغير متصل، يقاس بدلالة (ROA) وهو صافى الربح المحاسبى قبل الضريبة منسوبًا إلى إجمالى أصول الشركة فى نهاية الفترة.	(-/+)
تعقد الأعمال (COM)	رقابى	– متغير متصل، ويقاس عن طريق اللوغارتيم الطبيعى لأرصدة العملاء والمخزون فى نهاية الفترة.	(-/+)
التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)	رقابى	– متغير متصل، ويقاس بحجم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية منسوبًا إلى إجمالى أصول فى نهاية الفترة.	(-/+)
النمو (Growth)	رقابى	– متغير متصل، ويقاس بدلالة معدل النمو فى الإيرادات السنوية للشركة.	(-/+)
حجم منشأة المراجعة (Big4)	رقابى	– متغير وهمى، يأخذ القيمة (١) بالنسبة للشركات التى يتم مراجعة قوائمها المالية بواسطة مراقب حسابات ممن تربطهم شركة مهنية مع أحدى منشآت المراجعة الكبرى أو بواسطة الجهاز المركزى للمحاسبات، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	(-/+)
نوع الرأى المهنى (Opinion)	رقابى	– متغير وهمى، يأخذ القيمة (١) إذا كان تقرير المراجعة يتضمن رأيًا معدلاً، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	(-/+)

٤-٣ الاحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (٥) ملخصًا للاحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات التى شملتها الدراسة. إذ يتضمن **الجزء الأول** من الجدول الاحصاءات الوصفية، وهى تشمل كلاً من: الوسط الحسابى، والانحراف المعيارى، وأقل وأكبر قيمة لكل متغيرات الدراسة. والذى يتضح من خلاله أن الوسط الحسابى للغش بالتقارير المالى (FRF) قيمته ٠.٤٣٠ ويشير ذلك إلى أن ما يقرب من ٤٠% المشاهدات المتضمنة بعينة الدراسة أسفر تطبيق نموذج (M-Score) على احتمال وجود غش بتقاريرها المالية. فى حين بلغ الوسط الحسابى لعدم التأكد الاقتصادى (EU) ما قيمته ٠.٠٠، وبلغت أقل وأكبر قيمة - ١.٩٥، ٢.٧١ على التوالى وقد

شهدت الفترة المالية المنتهية فى نهاية ٢٠١٧ أعلى مستوى لعدم التأكد الاقتصادى ويؤكد ذلك ارتفاع معدل التضخم عن تلك الفترة وقد ظهر بمعدل يقترب من ٣٠%، فى حين أن عامى ٢٠٢٠، ٢٠٢١ ظهرت أقل مستويات عدم التأكد الاقتصادى وبما يتفق أيضًا مع معدلات التضخم عن تلك الفترات والتى بلغت فى حدود ٥%، وذلك وفقًا لاحصائيات البنك المركزى المصرى.

وبخصوص المتغيرات المعدلة، فقد قدر الوسط الحسابى **لخبرة مراقب الحسابات (AE)** بقيمة ٠.٧١ وبما يشير إلى أن نسبة كبيرة من المشاهدات المتضمنة بعينة الدراسات يتم مراجعتها بواسطة مراقبى الحسابات من ذوى الخبرة. وكذلك قدر الوسط الحسابى **للتخصص الصناعى لمراقب الحسابات (AIS)** بقيمة ٠.٣٣ وبما يشير إلى أن ما يقرب من ثلث عينة الدراسة يتم مراجعة قوائمها المالية بواسطة مراقبى الحسابات من المتخصصين فى القطاع الصناعى. وأخيرًا قدر الوسط الحسابى **لتدوير مراقب الحسابات (AR)** بقيمة ٠.١٣ وبما يشير ضمنًا إلى انخفاض معدلات تدوير مراقبى الحسابات فى البيئة المصرية.

وفيما يتعلق **بخصائص منشأة عميل المراجعة** فقد قدرت قيمة الوسط الحسابى لمعدل العائد على الأصول (ROA) بقيمة ٦.٥% تقريبًا، وبلغ الوسط الحسابى للمتغير الخاص بمعدل النمو فى الإيرادات ٣٩.٩%، وبلغت الوسط الحسابى لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالى الأصول ما قيمته ٣.٧% وبما يشير إلى أن أغلب الشركات التى شملتها عينة الدراسة تمر بحالة متوسطة من الاستقرار المالى. وبخصوص **خصائص عملية المراجعة** فقد بلغ الوسط الحسابى لمتغيرىَّ حجم منشأة المراجعة، ونوع الرأى المهنى بقيمة ٠.٢٩٠ ، ٠.٣٤٠ وهو ما يشير إلى أن حوالى ثلث عينة الدراسة تمت مراجعة قوائمها المالية بواسطة منشآت المراجعة الكبرى وبما يعكس تركز عالى فى سوق مهنة المراجعة المصرى، وأن حوالى ٣٤% من العينة قد حصلت على تقرير مراجعة يتضمن رأيًا معدلاً.

وأخيرًا يلاحظ أن معظم المتغيرات التى اشتملت عليها الدراسة قد ظهر الانحراف المعيارى لها بقيم صغيرة وأقل من الواحد أو قريب منه، وبما يشير إلى تجانس بين مفردات العينة. وبالرغم من ذلك يلاحظ أن الانحراف المعيارى قد ظهر بقيمة أكبر من الوسط الحسابى بالنسبة لبعض المتغيرات، ويشير ذلك إلى تشتت قيم المشاهدات، وهو أمر طبيعى لعينة تنتمى لقطاعات اقتصادية مختلفة.

جدول رقم (٥): الاحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط

الجزء الأول: الاحصاءات الوصفية					
المتغيرات		الوسط الحسابى (Mean)	الانحراف المعيارى (Std. Dev)	أقل قيمة (Min)	أكبر قيمة (Max)	حجم العينة (N)
الغش بالتقارير المالية	FRF	٠.٤٣٠	٠.٤٩٥	٠.٠٠	١.٠٠	١٣٥٧
عدم التأكد الاقتصادى	EU	٠.٠٠٠	١.٤١٤	١.٩٥-	٢.٧١	١٣٦٧
خبرة مراقب الحسابات	AE	٠.٧١٠	٠.٤٥٣	٠.٠٠	١.٠٠	١١٨٥
مدة المراجعة (الارتباط)	AT	٠.١٣٠	٠.٣٣٨	٠.٠٠	١.٠٠	١١٨٤
التخصص الصناعى	AIS	٠.٣٣٠	٠.٤٧٢	٠.٠٠	١.٠٠	١١٨٤
حجم الشركة	Size	١٩.٦٩٠	٢.١٩٦	٩.٥١	٢٤.٨٥	١٣٠٤
الأداء المالى	ROA	٠.٠٦٥	٠.١٣٥	١.٤٣-	٠.٦٦	١٣٥٥
تعقد الأعمال	COM	١٨.٩٩٥	٢.٢٢٧	٧.٤٩	٢٦.٨٤	١٣١٥
التدفقات النقدية التشغيلية	OCF	٠.٠٣٧	٠.١٤٣	١.١٣-	٠.٧٦	١٣٥٥
النمو	Growth	٠.٣٩٩	٢.١٣٤	١.١٤-	٤٦.٧٠	١٢٦٧
حجم منشأة المراجعة	Big 4	٠.٢٩٠	٠.٤٥٥	٠.٠٠	١.٠٠	١١٨٦
نوع الرأى المهنى	Opinion	٠.٣٣٠	٠.٤٧١	٠.٠٠	١.٠٠	١٣٢٩

الجزء الثانى: مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation)												
المتغيرات	FRF	EU	AE	AT	AIS	Size	ROA	COM	OCF	Growth	Big 4	Opinion
FRF	1											
EU	٠.٠٩١** ٠.٠٠١	1										
AE	٠.٠٣٦ ٠.٢١٩	٠.٠٢١ ٠.٤٧٨	1									
AT	٠.٠٠٦- ٠.٨٤٥	-٠.١٦٠** ٠.٠٠٠	٠.٠٠٦- ٠.٨٣٩	1								

AIS	٠.٠٠١ ٠.٩٦٣	٠.١٣٠** ٠.٠٠٠	٠.٠٠٧ ٠.٨١١	- ٠.٠٩٦** ٠.٠٠١	1							
Size	٠.٠٠٥ ٠.٨٥٥	٠.٠٠٣ ٠.٩٠٥	-٠.٠٤٢ ٠.١٥٩	- ٠.١٠٩** ٠.٠٠٠	٠.٢٢٢** ٠.٠٠٠	1						
ROA	٠.١٢٤** ٠.٠٠٠	٠.٠٥٨* ٠.٠٣٣	-٠.٠٠٧ ٠.٨١٢	- ٠.٠٧٩** ٠.٠٠٧	٠.٠٦٢* ٠.٠٣٣	٠.٢٨٠** ٠.٠٠٠	1					
COM	٠.٠٩٠** ٠.٠٠١	-٠.٠٠١ ٠.٩٨٠	٠.٠٠٨ ٠.٧٧٧	- ٠.١٠٩** ٠.٠٠٠	٠.٢٢٥** ٠.٠٠٠	٠.٧٤٢** ٠.٠٠٠	٠.١٧٧** ٠.٠٠٠	1				
OCF	- ٠.١١٣** ٠.٠٠٠	-٠.٠١٠ ٠.٧١٨	٠.٠١٨ ٠.٥٣٧	-٠.٠٢٤ ٠.٤١٣	٠.٠٤٣ ٠.١٤٥	٠.١٨٨** ٠.٠٠٠	٠.٤٧٦** ٠.٠٠٠	٠.٠٥١ ٠.٠٦٣	1			
Growth	٠.١٥٥** ٠.٠٠٠	٠.٠٤٨ ٠.٠٨٧	-٠.٠١٣ ٠.٦٦٢	٠.٠٠٢ ٠.٩٤٧	-٠.٠٤٦ ٠.١٢٦	٠.٠٠١ ٠.٩٦٣	٠.٠٧٤** ٠.٠٠٨	٠.٠٠٧ ٠.٨٠٨	٠.٠٠٨ ٠.٧٦٥	1		
Big 4	-٠.٠٥٣ ٠.٠٦٨	٠.١٠٢** ٠.٠٠٠	- ٠.١٧٤** ٠.٠٠٠	- ٠.١٦٨** ٠.٠٠٠	٠.٤٠٤** ٠.٠٠٠	٠.٢٨٦** ٠.٠٠٠	٠.٠٢٩ ٠.٣١٤	٠.٢٦٠** ٠.٠٠٠	٠.٠٠١ ٠.٩٧٠	٠.٠٠١ ٠.٩٧٨	1	
Opinion	٠.٠٣٩ ٠.١٥٥	-٠.٠١٩ ٠.٤٧٩	٠.٠٤٤ ٠.١٢٧	-٠.٠٢٢ ٠.٤٤٩	٠.٠٣٢ ٠.٢٥٧	- ٠.١٠٦** ٠.٠٠٠	٠.٠٢٤ ٠.٣٩٢	٠.٠٢٨ ٠.٣٠٥	-٠.٠١٨ ٠.٥٢٨	- ٠.١٧٣** ٠.٠٠٠	1	

** تعنى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (٠.٠١).
* تعنى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

كما يعرض الباحث فى الجزء الثانى من الجدول رقم (٥) مصفوفة الارتباط الثنائى بين متغيرات الدراسة والتى توضح معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ومستوى المعنوية لكلٍ منها. وبصفة عامة لا توجد علاقة ارتباط معنوية قوى (أى يزيد معامل الارتباط عن ٠.٧٠) بين أى من المتغيرات المستقلة المتضمنة بنماذج الانحدار، وبالتالى يمكن الاستنتاج بعدم وجود مشكلة الازدواج الخطى(Multi-collinearity) بين المتغيرات المستقلة. وذلك بخلاف الارتباط الإيجابى بين حجم الشركة والتعقد والذى ظهر إيجابيًا ومعنويًا (B= ٠.٧٤، P= ٠.٠٠٠) وهو أمر منطقى، حيث تتصف الشركات الأكبر حجمًا بتعقد أعمالها. وبخصوص العلاقة بين المتغير التابع والذى يعبر عن الغش بالتقارير المالية والمتغيرات المستقل الرئيسى وهو عدم التأكد الاقتصادى فقد ظهر الارتباط بينهما إيجابيًا ومعنويًا (B= ٠.٠٩١، P=٠.٠٠١) وبما يشير مبدئيًا إلى الاتجاه المتوقع للعلاقة الرئيسية محل الاختبار بالفرض الأول للبحث. وأخيرًا فقد أظهرت مصفوفة

الارتباط عن وجود ارتباط معنوى بين المتغيرات المعدلة والتى تعكس خبرة مراقب الحسابات ومدة بقائه وتخصصه الصناعى من ناحية فى علاقتهم بالمتغير التابع من ناحية آخرى.

٤- نتائج اختبار فروض البحث

يتناول الباحث فى هذه الفرعية نتائج اختبار فروض البحث والتى تعكس العلاقات المتوقع بين متغيراته، وذلك من خلال تطبيق أسلوب الانحدار اللوجيستى. وبما يمكن من الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تحديد مدى قبول أو عدم قبول تلك الفروض، وقد اعتمد الباحث على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS, 24)، حيث قام الباحث باختبار فروض البحث على أربعة مراحل خصصت كل مرحلة منها لاختبار أحد فروض البحث، وذلك على النحو الوارد بالفرعيات التالية.

٤-١ أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية (H1)

يختبر الفرض الأول للبحث أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (١)، ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (١)، والتى قام الباحث بإعادة صياغتها لتكون على النحو التالى.

$$FRF = b_0 + b_1\ EU + b_2\ Size + b_3\ ROA + b_4\ COM + b_5\ OCF + b_6\ Growth + b_7\ Big4 + b_8\ Opinion + E \qquad (1)$$

وفى ضوء ما أسفر عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (١)، وجد أن كا^2 (χ^2) = ١٥٢.٣٨١، وذلك بمستوى معنوية (P-value < 0.000)، وهذا يعنى أن نموذج الإنحدار ذو دلالة إحصائية (معنوى)، وأن واحدًا على الأقل من المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير ١٧.٩% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع استنادًا إلى معامل (R^2 Nagelkerke)، فى حين أن باقى التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما يتضح من الجدول رقم (٦)، أن معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) إيجابى ومعنوى حيث كانت (B = + ٠.١٠٤، P= ٠.٠٢٩)، وأن ذلك يشير إلى أن عدم التأكد الاقتصادى قد أثر **إيجابيًا ومعنويًا** على زيادة احتمالات قيام الشركات بالغش فى التقارير المالية، وبالتالى يمكن للباحث **قبول الفرض الأول للبحث**. ويتفق ذلك مع نتائج بعض الدراسات والتى جاءت نتائجها إجمالًا بما يشير إلى أن الشركات التى تعمل فى ظروف اقتصادية غير مواتية غالبًا ما تنخرط فى ممارسات احتيالية (Afzali et al., 2021; Ho et al., 2021; Wang et al., 2023) ويرتبط ذلك بانخفاض جودة التقارير المالية، ففى مثل هذه الظروف تميل الشركات للتلاعب فى الأرباح صعودًا فى محاولة لتقديم اشارات إيجابية للمستثمرين (Kurniawan et al., 2024).

ويعتقد الباحث بأن النتيجة السابقة تتفق مع **فرضية الرقابة النشطة** والتى سبق وأن اشار إليها الباحث، حيث يظهر التأثير السلبى لعدم التأكد الاقتصادى فى البيئات الاقتصادية التى تتصف بضعف الآليات الرقابية وتحديدًا آليات حماية المستثمرين. إذ أنه فى مثل هذه الظروف -عدم التأكد الاقتصادى مصحوبًا بضعف آليات الرقابة- تتعاظم الفرص المهيئة لارتكاب الغش من ناحية، هذا بالإضافة إلى صعوبة اكتشافه نتيجة للغموض المصاحب لبيئة الأعمال فى فترات عدم التأكد الاقتصادى من ناحية آخرى. بالإضافة إلى كثرة دوافع/ منافع ارتكاب الغش والتى يتمثل أهمها فى تحقيق الأهداف المالية للشركة، والتأثير على أسعار الأسهم، وتجنب القيود التمويلية وتحقيق منافع شخصية للإدارة، وخاصة عندما تفشل فى تحقيق مستويات الأداء المستهدفة من خلال الأنشطة والعمليات العادية. وأخيرًا يبرر المديرون هذا سلوك - الغش- باعتباره وسيلة فعالة للتحوط ضد المخاطر الخارجية.

بالإضافة إلى ما سبق، وبخصوص المحددات الأخرى لاحتمالات وجود الغش بالتقارير المالية. ففيما يتعلق **بالخصائص التشغيلية للشركة**، وفى ضوء النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) فقد أتضح أن الشركات الأكبر حجماً، والتى لديها نسبة أكبر من التدفقات النقدية التشغيلية يقل بها احتمالات ارتكاب الغش وذلك حيث ظهرت العلاقة بينهما كعلاقة سلبية، وقد قدرت معاملات الانحدار بقيمة (B= - ٠.٢٠٢، P=

٠.٠٠٠)، (B= - ٣.٧٧٢، P= ٠.٠٠٠) لكل منهما على التوالى. كما يتضح أيضًا أن الشركات التى حققت أداء مالى أعلى وتتصف بتعقد أعمالها وكذلك لديها معدلات نمو أعلى فقد كانت أكثر احتمالاً لارتكاب الغش بالتقارير المالية حيث ظهرت العلاقة بينهم كعلاقة إيجابية، وقد قدرت معاملات الانحدار بقيمة (B= + ٤.٠٩٣، P= ٠.٠٠٠)، (B= + ٠.٢٢٧، P= ٠.٠٠٠)، (B= + ٠.٨٧٧، P= ٠.٠٠٠) لكل منهما على التوالى. وأخيرًا وفيما يتعلق **بالمنتج النهائى لعملية المراجعة**، فقد اشارت النتائج إلى أن الشركات الأكثر احتمالًا لارتكاب الغش بالتقارير المالية لديها احتمالات أكبر للحصول على تقرير مراجعة برأى معدل حيث ظهرت العلاقة بينهما كعلاقة إيجابية معنوية وقدر معامل الانحدار بينهما بقيمة (B= + ٠.٣٤٤، P= ٠.٠٢٣)، وتعد هذه النتيجة منطقية فهى تعكس جانب هام بشأن جودة عملية المراجعة، وبما يتفق مع ما توصل إليه Lee and Jeong (٢٠٢٤) بأن مراقبى الحسابات يقومون بزيادة جودة المراجعة فى فترات عدم التأكد الاقتصادى.

جدول رقم (٦): نتيجة اختبار الفرض الأول (نموذج الانحدار ١)
أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية

المتغيرات المستقلة	(B) معاملات الانحدار	S.E الخطأ المعيارى	احصائية Wald	Sig معنوية المعاملات	*Exp (B)* حدود الثقة
عدم التأكد الاقتصادى (EU)	٠.١٠٤**	٠.٠٤٨	٤.٧٧٢	٠.٠٢٩	١.١٠٩
حجم الشركة (Size)	-٠.٢٠٢***	٠.٠٥٥	١٣.٥٨٥	٠.٠٠٠	٠.٨١٧
الأداء المالى (ROA)	٤.٠٩٣***	٠.٧٢٦	٣١.٧٤٢	٠.٠٠٠	٥٩.٨٩٧
تعقد الأعمال (COM)	٠.٢٢٧***	٠.٠٥٦	16.629	٠.٠٠٠	١.٢٥٥
التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)	-٣.٧٧٢***	٠.٦٦٣	32.349	٠.٠٠٠	٠.٠٢٣
معدل النمو (Growth)	٠.٨٧٧***	٠.١٣٦	41.853	٠.٠٠٠	٢.٤٠٤
حجم منشأة المراجعة (Big 4)	-٠.١٦٦	٠.١٥٧	1.118	٠.٢٩٠	٠.٨٤٧
نوع الرأى المهنى (Opinion)	٠.٣٤٤**	٠.١٥٢	5.140	٠.٠٢٣	١.٤١٠
Constant	-٠.٨٩٣	٠.٧٠٧	1.599	٠.٢٠٦	٠.٤٠٩
عدد المشاهدات (N)	١٠٦٠				
Chi-square *(□²)*	١٥٢.٣٨١				
Log likelihood	١٣١٢				
P-Value	٠.٠٠٠				
Cox & Snell *(R^2)*	%١٣.٤				
Nagelkerke *(R^2)*	%١٧.٩				

**** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%)
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%)
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

٤-٢ الدور المعدل لخبرة مراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال وجود الغش بالتقارير المالية (H2)

يختبر الفرض الثانى للبحث الدور المعدل لخبرة مراقب الحسابات فى الحد من أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٢)، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٢)، والذى قام الباحث بإعادة صياغتها لتكون على النحو التالى.

$$FRF = b_0 + b_1\ EU + b_2\ AE + b_3\ (EU*AE) + b_4\ Size + b_3\ ROA + b_6\ COM + b_7\ OCF + b_8\ Growth + b_9\ Big4 + b_{10}\ Opinion + E \qquad (2)$$

وفى ضوء ما أسفر عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (2)، وجد أن كا^2 (χ^2) = 156.588، وذلك بمستوى معنوية (P-value < 0.000)، وهذا يعنى أن نموذج الإنحدار ذو دلالة إحصائية (معنوى)، وأن واحدًا على الأقل من المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير 18.4% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع استنادًا إلى معامل (R^2 Nagelkerke)، فى حين أن باقى التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. وبمقارنة نتائج نموذج الانحدار (١) بنموذج الانحدار (٢) يلاحظ زيادة محدودة فى القوة التفسيرية للنموذج نتيجة أدخال المتغير المعدل الخاص بخبرة مراقب الحسابات، بالإضافة إلى زيادة قيمة معامل الانحدار التى تعكس العلاقة بين المتغير المستقل (EU) والمتغير التابع (الغش بالتقارير المالية)، وكذلك ظهر أثر المتغير التفاعلى (EU*AE) على احتمال الغش بالتقارير المالية **سلبى ولكن غير معنوى**. ويشير ذلك مبدئيًا إلى احتمال وجود أثر معدل لخبرة مراقب الحسابات على العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول.

ومن أجل التحقق من ذلك بصورة أكبر، قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة الرئيسية على النحو الوارد بنموذج الانحدار رقم (١) وذلك بعد تقسيم العينة الإجمالية للدراسة إلى عينتين فرعيتين تبعًا لمستوى خبرة مراقبى الحسابات (ذو خبرة - أقل خبرة). وأسفر تطبيق نموذج الانحدار فى ظل العينة الفرعية لمراقبى الحسابات **الأقل خبرة** عن تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) **إيجابيًا ومعنوى** حيث كانت (B= + ٠.٢١١، P= ٠.٠٢٩). فى حين أسفر تطبيق نموذج الانحدار للعينة الفرعية لمراقبى الحسابات **ذوى الخبرة** عن تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) **إيجابى ولكنه غير معنوى** حيث كانت (B = + ٠.٠٦٧، P= ٠.٢٢٧)، وبما يشير إجمالًا إلى انتفاء الأثر الإيجابى المعنوى لعدم التأكد الاقتصادى على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية فى حالات المراجعة التى يتم مراجعتها بواسطة مراقبى الحسابات الأكثر خبرة مقارنة بمراقبى الحسابات الأقل خبرة. وبالتالى يمكن للباحث **قبول الفرض الثانى للبحث**.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما أكدته دراسات عدة جاءت نتائجها لتؤكد أهمية ودور خبرة مراقب الحسابات فى تحسين جودة المراجعة (e.g. Chen et al., 2018; Tong et al., 2022; Cameran et al., 2022). كما أكد آخرون على دور خبرة مراقب الحسابات فى تحسين قدرته على اكتشاف الغش (Wahidahwati and Asyik, 2022؛ أبو العلا، ٢٠٢١؛ حنا، ٢٠٢٤). وتأتى نتائج الدراسة الحالية بما يتفق مع نتائج عدد محدود من الدراسات اشارت إلى أهمية خبرة مراقب الحسابات فى فترات عدم الاستقرار الاقتصادى (Dekeser et al., 2024; Awadallah and Elsaid, 2020). **ويعتقد الباحث** بأن مراقبى الحسابات الأكثر خبرة يمتلكون من المعارف والخبرات ما يمكنهم من تعديل استراتيجيات المراجعة فى ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادى، هذا بالإضافة إلى أهمية ودور الخبرة فى دعم ممارسات الشك المهنى، وتعزيز قدراتهم على تقديم تفسيرات أفضل بشأن احتمالات وأماكن وجود الغش فى الظروف الاقتصادية غير المستقرة وذلك مقارنة بغيرهم من مراقبى الحسابات الأقل خبرة.

جدول رقم (٧): نتيجة اختبار الفرض الثانى (نموذج الانحدار ٢)
الدور المعدل لخبرة مراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال وجود الغش بالتقارير المالية

المتغيرات المستقلة	العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ١)		العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ٢)		ذو خبرة		أقل خبرة	
	B	Sig	B	Sig	B	Sig	B	Sig
عدم التأكد الاقتصادى (EU)	٠.١٠٤	٠.٠٢٩**	٠.٢٠٢	٠.٠٢٧**	٠.٠٦٧	٠.٢٢٧	٠.٢١١	٠.٠٢٩**
خبرة مراقب الحسابات (AE)	———	———	٠.٠٨٦	٠.٥٧١	———	———	———	———
عدم التأكد×الخبرة (EU*AE)	———	———	٠.١٣٩-	٠.١٩٢	———	———	———	———
حجم الشركة (Size)	٠.٢٠٢-	٠.٠٠٠***	٠.٢٠١-	٠.٠٠٠***	٠.١٧٨-	٠.٠٠٤***	٠.٣٢٢-	٠.٠١٢**
الأداء المالى (ROA)	٤.٠٩٣	٠.٠٠٠***	٤.١٦٨	٠.٠٠٠***	٤.٠٠٦	٠.٠٠٠***	٤.٦٤٢	٠.٠٠٣***
تعقد الأعمال (COM)	٠.٢٢٧	٠.٠٠٠***	٠.٢٢٨	٠.٠٠٠***	٠.٢١١	٠.٠٠١***	٠.٣٣٨	٠.٠٠٧***
التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)	٣.٧٧٢-	٠.٠٠٠***	٣.٨٩٢-	٠.٠٠٠***	٣.٦٠٠-	٠.٠٠٠***	٤.٧٧٧-	٠.٠٠٠***
النمو (Growth)	٠.٨٧٧	٠.٠٠٠***	٠.٨٧٧	٠.٠٠٠***	٠.٧٩٣	٠.٠٠٠***	١.٢٦٠	٠.٠٠٠***
حجم منشأة المراجعة (Big 4)	٠.١٦٦-	٠.٢٩٠	٠.١٤٦-	٠.٣٦٤	٠.١٩٤-	٠.٣٢٢	٠.٠١٩	٠.٩٤٩
نوع الرأى المهنى (Opinion)	٠.٣٤٤	٠.٠٢٣**	٠.٣٥٨	٠.٠١٩**	٠.٢٠٧	٠.٢٢٩	٠.٩٧٩	٠.٠٠٤***
Constant	٠.٨٩٣-	٠.٢٠٦	١.٠٠٤-	٠.١٦٠	٠.٩٦٩-	٠.٢٢٠	١.٠٢٨-	٠.٥٣٠
عدد المشاهدات (N)	١٠٦٠		١٠٥٨		٧٦٨		٢٩٠	
Chi-square ($\square^2$)	١٥٢.٣٨١		١٥٦.٥٨٨		٩٩.٧٢٠		٦٢.٧٣٤	
Log likelihood	١٣١٢		١٣٠٤		٩٦٢		٣٣٦	
P-Valu	٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		٠.٠٠٠	
Cox & Snell (R^2)	%١٣.٤		%١٣.٨		%١٢.٢		%١٩.٥	
Nagelkerke (R^2)	%١٧.٩		%١٨.٤		%١٦.٣		%٢٦	

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%)
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%)
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

٤-٣ الدور المعدل لتدوير مراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال وجود الغش بالتقارير المالية (H3)

يختبر الفرض الثالث للبحث الدور المعدل لتدوير مراقب الحسابات فى الحد من أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (3)، ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (3)، والذى قام الباحث بإعادة صياغتها لتكون على النحو التالى.

$$FRF = b_0 + b_1\ EU + b_2\ AR + b_3\ (EU*AR) + b_4\ Size + b_3\ ROA + b_6\ COM + b_7\ OCF + b_8\ Growth + b_9\ Big4 + b_{10}\ Opinion + E \qquad (3)$$

وفى ضوء ما أسفر عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (٣)، وجد أن كا^2 ($\square^2$) = 155.435، وذلك بمستوى معنوية (P-value < 0.000)، وهذا يعنى أن نموذج الإنحدار ذو دلالة إحصائية (معنوى)، وأن واحدًا على الأقل من المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير 18.2% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع استنادًا إلى معامل (R^2 Nagelkerke)، فى حين أن باقى التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. وبمقارنة نتائج نموذج الانحدار (١) بنموذج الانحدار (3) يلاحظ زيادة محدودة فى القوة التفسيرية للنموذج نتيجة أدخال المتغير المعدل الخاص بتدوير مراقب الحسابات (AR)، بالإضافة إلى زيادة قيمة معامل الانحدار التى تعكس العلاقة بين المتغير المستقل (EU) والمتغير التابع (الغش بالتقارير المالية)، وكذلك ظهر أثر المتغير التفاعلى (EU*AR) على احتمال الغش بالتقارير المالية **سلبى ولكن غير معنوى**. ويشير ذلك مبدئيًا إلى احتمال وجود أثر معدل لتدوير مراقب الحسابات على العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول.

ومن أجل التحقق من ذلك بصورة أكبر، قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة الرئيسية على النحو الوارد بنموذج الانحدار رقم (١) وذلك بعد تقسيم العينة الإجمالية للدراسة إلى عينتين فرعيتين وهما: (تدوير مراقب الحسابات - عدم تدوير مراقب الحسابات). وأسفر تطبيق نموذج الانحدار فى ظل العينة الفرعية التى تعبر عن **عدم تدوير مراقب الحسابات** عن تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) **إيجابيًا ومعنوى** حيث كانت (B= + ٠.١١٤، P= ٠.٠٢٤). فى حين أسفر تطبيق نموذج الانحدار للعينة الفرعية التى تعبر عن تدوير مراقب الحسابات عن تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) **إيجابى ولكنه غير معنوى** حيث كانت (B= +

٠.٠٢٨، P= ٠.٨٦٨)، وبما يشير إجمالًا إلى انتفاء الأثر الإيجابى المعنوى لعدم التأكد الاقتصادى على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية فى حالات المراجعة التى شهدت تدوير مراقب الحسابات. وبالتالى يمكن للباحث **قبول الفرض الثالث للبحث**.

وتتفق النتيجة السابقة مع الاتجاه الذى يعارض زيادة فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، حيث تنطوى طول فترة الارتباط (عدم تدوير مراقب الحسابات) على تأثيرات سلبية على جودة المراجعة، حيث تتضاءل بمرور الوقت موضوعية مراقبى الحسابات بدافع الألفة مع السياسات والبدائل المحاسبية التى يستخدمها عميل المراجعة، هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى الابتكار بشأن عملية تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة (e.g. Ball et al., 2015; Payne and Williamson, 2021; Aly et al., 2023). كما يتفق ذلك مع دراسة Singer and Zhang (2018) والتى أظهرت نتائجها بأن التغيير الإلزامى لمراقب الحسابات ساهم فى اكتشاف حالات الغش التى ارتكبها العملاء السابقون بشكل أسرع من تلك التى ارتكبتها الشركات المماثلة والتى احتفظت بمراقبى الحسابات فترة أطول.

ويمكن للباحث تفسير النتيجة السابقة بأن أهمية تدوير مراقب الحسابات تنبع من أهمية نزعة الشك المهنى، والتى تشكل البعد الأهم فى تحسين جودة المراجعة، ودعم قدرة مراقبى الحسابات على كشف الغش بالتقارير المالية. وأن ممارسات الشك المهنى من قبل أعضاء فريق المراجعة تظهر بوضوح فى الفترة الأولى لعملية المراجعة، حيث تظهر أهمية ومنفعة النظرة الجديدة من قبل مراقب الحسابات الجديد. ويؤكد ذلك أن الإصدارات المهنية ذات الصلة، وتحديدًا معيار المراجعة الدولى (IAS No. 510) **"ارتباطات المراجعة لأول مرة"**، تتطلب من مراقب الحسابات تنفيذ إجراءات مراجعة خاصة للحصول على أدلة بشأن مدى ملائمة السياسات المطبقة فى الفترة السابقة وما إذا كانت تتسق مع القوائم المالية المعدة عن الفترة الحالية.

جدول رقم (٨): نتيجة اختبار الفرض الثالث (نموذج الانحدار ٣)
الدور المعدل لتدوير مراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال وجود الغش بالتقارير المالية

المتغيرات المستقلة	العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ١)		العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ٣)		تدوير مراقب الحسابات		عدم تدوير مراقب الحسابات	
	B	Sig	B	Sig	B	Sig	B	Sig
عدم التأكد الاقتصادى (EU)	٠.١٠٤	٠.٠٢٩**	٠.١١٧	٠.٠٢١**	٠.٠٢٨	٠.٨٦٨	٠.١١٤	٠.٠٢٤**
تدوير مراقب الحسابات (AR)	—	—	٠.٠٤٧	٠.٨٣٢	—	—	—	—
عدم التأكد× التدوير (EU*AR)	-	-	٠.١٢٤-	٠.٤٥٠	-	-	-	-
حجم الشركة (Size)	٠.٢٠٢-	٠.٠٠٠***	٠.١٩٩-	٠.٠٠٠***	٠.٠٣١-	٠.٨٣٣	٠.٢١٦-	٠.٠٠٠***
الأداء المالى (ROA)	٤.٠٩٣	٠.٠٠٠***	٤.١٤٥	٠.٠٠٠***	٢.٤١١	٠.٢١٤	٤.٣٥٨	٠.٠٠٠***
تعقد الأعمال (COM)	٠.٢٢٧	٠.٠٠٠***	٠.٢٣٠	٠.٠٠٠***	٠.٠٩٥	٠.٥٣٧	٠.٢٤٤	٠.٠٠٠***
التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)	٣.٧٧٢-	٠.٠٠٠***	٣.٨٥٤-	٠.٠٠٠***	٤.٣١٤-	٠.٠١٩**	٣.٧٦٤-	٠.٠٠٠***
النمو (Growth)	٠.٨٧٧	٠.٠٠٠***	٠.٨٨٦	٠.٠٠٠***	٠.٨١٠	٠.٠١٧**	٠.٩٠٠	٠.٠٠٠***
حجم منشأة المراجعة (Big 4)	٠.١٦٦-	٠.٢٩٠	٠.١٦٥-	٠.٢٩٨	١.٢٨٧-	٠.١٠٧	٠.١١٨-	٠.٤٧٢
نوع الرأى المهنى (Opinion)	٠.٣٤٤	٠.٠٢٣**	٠.٣٥١	٠.٠٢١**	٠.٦٢٧	٠.١١٢	٠.٢٩٣	٠.٠٧٨*
Constant	٠.٨٩٣-	٠.٢٠٦	١.٠٤٢-	٠.١٤٧	١.٥٤٤-	٠.٤١٨	٠.٩٩٧-	٠.٢٠٠
عدد المشاهدات (N)	١٠٦٠		١٠٥٨		١٣٧		٩٢١	
Chi-square (χ^2)	١٥٢.٣٨١		١٥٥.٤٣٥		٢١.٨٩٨		١٣٨.٣٤١	
Log likelihood	١٣١٢		١٣٠٦		١٦٧		١١٣٣	
P-Valu	٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		٠.٠٠٥		٠.٠٠٠	
Cox & Snell (R^2)	%١٣.٤		%١٣.٧		%١٤.٨		%١٣.٩	
Nagelkerke (R^2)	%١٧.٩		%١٨.٢		%١٩.٧		%١٨.٦	

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%)
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%)
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

٤-٣ الدور المعدل للتخصص الصناعى لمراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال وجود الغش بالتقارير المالية (H4)

يختبر الفرض الرابع للبحث الدور المعدل للتخصص الصناعى لمراقب الحسابات فى الحد من أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٤)، ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٤)، والذى قام الباحث بإعادة صياغتها لتكون على النحو التالى.

$$FRF = b_0 + b_1\ EU + b_2\ AIS + b_3\ (EU*AIS) + b_4\ Size + b_3\ ROA + b_6\ COM + b_7\ OCF + b_8\ Growth + b_9\ Big4 + b_{10}\ Opinion + E \qquad (4)$$

وفى ضوء ما أسفر عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (٤)، وجد أن كا^2 (χ^2) = 154.727، وذلك بمستوى معنوية (P-value < 0.000)، وهذا يعنى أن نموذج الإنحدار ذو دلالة إحصائية (معنوى)، وأن واحدًا على الأقل من المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير 18.2% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع استنادًا إلى معامل (R^2 Nagelkerke)، فى حين أن باقى التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. وبمقارنة نتائج نموذج الانحدار (١) بنموذج الانحدار (٤) يلاحظ زيادة محدودة فى القوة التفسيرية للنموذج نتيجة أدخال المتغير المعدل الخاص بالتخصص الصناعى مراقب الحسابات (AIS)، بالإضافة إلى انخفاض قيمة معامل الانحدار التى تعكس العلاقة بين المتغير المستقل (EU) والمتغير التابع (الغش بالتقارير المالية) ولكنها غير معنوية، وكذلك ظهر أثر المتغير التفاعلى (EU*AIS) على الغش بالتقارير المالية **إيجابيًا ولكن غير معنوى.** ويشير ذلك مبدئيًا إلى احتمال عدم وجود أثر معدل للتخصص الصناعى لمراقب الحسابات على العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول.

ومن أجل التحقق من ذلك بصورة أكبر، قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة الرئيسية على النحو الوارد بنموذج الانحدار رقم (١) وذلك بعد تقسيم العينة الإجمالية للدراسة إلى عينتين فرعيتين وهما: (التخصص الصناعى لمراقب الحسابات - عدم التخصص الصناعى لمراقب الحسابات). وأسفر تطبيق نموذج الانحدار فى العينتين الفرعيتين عن عدم وجود أى اختلاف بشأن أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات الغش بالتقارير المالية بكلا العينتين، فقد ظهرت العلاقة بينهما **إيجابية وغير معنوية فى العينتين الفرعيتين،** حيث كانت (B= + ٠.٠٨١، P= ٠.٣٣٠)، (B= + ٠.٠٨٠، P= ٠.١٨١) وذلك فى عينتى التخصص الصناعى وعدم التخصص الصناعى على التوالى. وبما يشير إجمالًا إلى الأثر الإيجابى المعنوى لعدم التأكد الاقتصادى على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية لم يتأثر بالتخصص الصناعى لمراقب الحسابات. وبالتالى يمكن للباحث **عدم قبول الفرض الرابع للبحث**.

وتختلف النتيجة السابقة مع نتائج اتجاه كبير من الدراسات أكد على أن التخصص الصناعى أحد محددات جودة المراجعة (e.g. Hsu and Liao, 2023; Hung et al., 2024; Dekeyser et al., 2024)، وكذلك تختلف عن نتائج مجموعة أخرى من الدراسات أكدت على أهمية التخصص الصناعى فى الحد من الغش بالتقارير المالية (e.g. Carcello and Nagy, 2004; Havasi and Darabi, 2016; Khaksar et al., 2022). وفى الوقت نفسه تتفق نتائج اختبار الفرض الرابع مع نتائج بعض الدراسات والتى توصلت إلى عدم وجود علاقة بين التخصص الصناعى لشريك المراجعة من ناحية وبين جودة المراجعة من ناحية آخرى (Martani et al., 2021; Rochmatilah et al., 2021). بالإضافة لذلك تتفق نتيجة اختبار الفرض الرابع مع نتيجة هامة اشارت إليها دراسة Cassell et al. (٢٠١٩) والتى توصلت إلى أنه خلال فترات الأزمات الاقتصادية يكون للتخصص الصناعى مردود سلبى على جودة المراجعة، وبرر الباحثون ذلك بأنه خلال فترات عدم التأكد قد يواجه مراقبو الحسابات المتخصصون صناعيًا صعوبة فى الحفاظ على الموارد الكافية للحد من المخاطر المرتبطة بالصناعة المتضررة من الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

بالإضافة لذلك **يعتقد الباحث** أيضًا بأن أهمية التخصص الصناعى لمراقب الحسابات كأحد محددات جودة المراجعة، قد يتأثر بالعديد من العوامل الأخرى تتعلق بواقع الممارسة المهنية. إذ تتصف بيئة الممارسة المهنية المصرية بتركز المهنة إلى حد ما، هذا بالإضافة إلى انخفاض عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثمَّ انخفاض عدد الشركات التى تنتمى لكل قطاع من القطاعات، وبالتالى فقد يكون من غير الملائم الاعتماد على مدخل الحصة السوقية لقياس التخصص الصناعى لمراقب الحسابات.

جدول رقم (٩): نتيجة اختبار الفرض الرابع (نموذج الانحدار ٤)
الدور المعدل للتخصص الصناعى لمراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال وجود الغش بالتقارير المالية

المتغيرات المستقلة	العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ١)		العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ٤)		التخصص الصناعى		عدم التخصص الصناعى	
	B	Sig	B	Sig	B	Sig	B	Sig
عدم التأكد الاقتصادى (EU)	٠.١٠٤	٠.٠٢٩**	٠.٠٨٨	٠.١٤٠	٠.٠٨١	٠.٣٣٠	٠.٠٨٠	٠.١٨١
التخصص الصناعى (AIS)	ــــــ	ــــــ	٠.٠٠٢	٠.٩٩٢	ــــــ	ــــــ	ــــــ	ــــــ
عدم التأكد× التخصص (EU*AIS)	ــــــ	ــــــ	0.039	٠.٦٩٩	ــــــ	ــــــ	ــــــ	ــــــ
حجم الشركة (Size)	-٠.٢٠٢	٠.٠٠٠***	-٠.٢٠٢	٠.٠٠٠***	-٠.١١٣	٠.٣٠٥	-٠.٢٢٢	٠.٠٠١**
الأداء المالى (ROA)	٤.٠٩٣	٠.٠٠٠***	٤.١٨٢	٠.٠٠٠***	٢.٤٥٩	٠.٠٣٣**	٥.٦٤٦	٠.٠٠٠***
تعقد الأعمال (COM)	٠.٢٢٧	٠.٠٠٠***	٠.٢٢٨	٠.٠٠٠***	٠.١٨٠	٠.١٢٧	٠.٢٣٦	٠.٠٠٠***
التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)	-٣.٧٧٢	٠.٠٠٠***	-٣.٨٦٠	٠.٠٠٠***	-٣.٨٠٣	٠.٠٠١**	-٣.٩٤٩	٠.٠٠٠***
النمو (Growth)	٠.٨٧٧	٠.٠٠٠***	٠.٨٨٠	٠.٠٠٠***	١.٢٦٩	٠.٠٠٠***	٠.٧٨٨	٠.٠٠٠***
حجم منشأة المراجعة (Big 4)	-٠.١٦٦	٠.٢٩٠	-٠.١٨٨	٠.٢٧٣	٠.٠٥١	٠.٨٣٢	-٠.٥٣٤	٠.٠٣٨**
نوع الرأى المهنى (Opinion)	٠.٣٤٤	٠.٠٢٣**	٠.٣٥٤	٠.٠٢٠**	٠.٠٤٣	٠.٨٧٠	٠.٥١٠	٠.٠٠٧**
Constant	-٠.٨٩٣	٠.٢٠٦	-٠.٩٤٢	٠.١٨٥	-١.٧٤٩	٠.٢٥١	-٠.٧٦٨	٠.٣٦٠
عدد المشاهدات (N)	١٠٦٠		١٠٥٨		٣٦٨		٦٩٠	
Chi-square (□²)	١٥٢.٣٨١		١٥٤.٧٢٧		٤٩.٧٤٧		١١٨.٤٥٩	
Log likelihood	١٣١٢		١٣٠٦		٤٥٧		٨٣٥	
P-Valu	٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		٠.٠٠٠	
Cox & Snell (R^2)	%١٣.٤		%١٣.٦		%١٢.٦		%١٥.٨	
Nagelkerke (R^2)	%١٧.٩		%١٨.٢		%١٦.٩		%٢١.١	

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%)
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%)
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

٥- التحليلات الأخرى

تتمثل أهمية التحليلات الأخرى فى اختبار مدى صلاحية نموذج البحث المقترح وقدرته على تقديم نتائج يمكن الاعتماد عليها، وذلك فى حال أن تحقق الباحث من مستوى دقة نتائج اختبار الفروض، وذلك فى ظل تغيير طرق قياس واحد أو أكثر من المتغيرات محل الدراسة وهو ما يتناوله الباحث من خلال **تحليل الحساسية**. كما تشتمل التحليلات الأخرى على **تحليلًا إضافيًا** يستهدف من خلاله الباحث زيادة المقدرة التفسيرية بشأن العلاقات محل الاختبار، ويمكن من خلاله توجيه انتباه الباحث نحو مجالات بحثية مستقبلية ذات صلة، لم يتطرق لها البحث الحالى بصورة تفصيلية.

٥-١ تحليل الحساسية (التضخم أهم مصادر عدم التأكد الاقتصادى)

يعد **التضخم (Inflation)** من أهم الظواهر الاقتصادية التى تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو واحد من أهم محددات عدم التأكد الاقتصادى التى شهدتها اقتصاديات معظم الدول فى الأونة الأخيرة، ولذلك باتت هذه الظاهرة تُشكل أمرًا هامًا. وأن كل هذا بدوره دفع الباحثين وصناع السياسات للبحث فى أسباب تلك الظاهرة وتبعاتها على المستويين الكلى والجزئى. ويمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما عبر الزمن. وبذلك يعكس التضخم الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعًا واستخدامًا، والذى يجمع أسعار السلع والخدمات ويعالجها من خلال تخصيص أوزان لكل سلعة ومجموعة (البنك المركزى المصرى).

وعرف البعض **التضخم** بأنه، حالة من عدم الاستقرار تحدث عندما يزيد مستوى الطلب الاستهلاكى عن إجمالى إجمالى العرض، مما يؤدى إلى ارتفاع مستمر فى الأسعار وانخفاض فى قيمة النقود (Tamimi and Orban, 2020). وبالتالى يمكن القول بأن التضخم يتصف بخاصيتين اساسيتين، أولهما: أنه مرتبط بحدوث زيادة فى أسعار كافة السلع والخدمات، وثانيهما: أن يكون هذا الارتفاع ممتد لفترة زمنية طويلة نسبيًا، وليس ارتفاعًا لحظيًا قد يكون ناتج عن ظروف العرض والطلب الخاصة بنوع معين من السلع أو الخدمات. ولذلك تعتبر الأدبيات فى علم الاقتصاد التضخم بمثابة النتيجة الأهم والأكثر تأثرًا بالتغيرات الاقتصادية، حيث تفسر معظم النظريات التقلبات الاقتصادية من خلال تتبع معدلات الارتفاع والهبوط فى معدلات التضخم. ويزعم البعض بأن الانخفاض المحتمل فى الناتج المحلى الإجمالى وزيادة معدلات البطالة والتضخم كلها عوامل تؤثر إيجابًا على الغش بالتقارير المالية (Mustafa and Khan, 2020). وتوصل آخرون إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التضخم والتعقد فى التقارير المالية (Khalil and Ali, 2024).

ويخلص الباحث إلى أن التضخم يؤدى إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، وهذا يؤدى بطبيعة الحال إلى عدم التأكد بشأن حجم أعمال الشركة، بالإضافة لذلك فأن كثير من الشركات تتأثر مبيعاتها ونشاطها المعتاد نتيجة زيادة معدلات التضخم. وبالتالى فقد يؤدى التضخم إلى المزيد من الدوافع للسلوكيات غير الأخلاقية، مثل الغش بالتقارير المالية، حيث يختار البعض ارتكاب الغش كبديل للتغلب على الضغوط التى يفرضها الوضع الاقتصادي غير المستقر.

وفى ضوء ما سبق سيقوم الباحث باعادة اختبار فروض البحث مع تغير طريقة قياس المتغير المستقل والذى يعبر عن عدم التأكد الاقتصادى والتى قام الباحث باستخدام مؤشر لقياسه فى ظل التحليل الأساسى للبحث ليحل محله **معدل التضخم**، إذ تعكس معدلات التضخم المرتفعة حالة أكبر من عدم التأكد الاقتصادى. ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٥)، حيث يقاس **معدل التضخم (Inflation)** بدلالة الرقم الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (البنك المركزى المصرى)، فى حين تم قياس باقى المتغيرات على النحو السابق ذكره من قبل. بالإضافة لذلك ومن أجل اختبار فروض البحث التى تعكس الدور المعدل لمراقب الحسابات، فقد قام الباحث بتقسيم عينة الدراسة الإجمالية إلى عينات فرعية وذلك تبعاً لمستويات قياس المتغيرات المعدلة الثلاثة محل الدراسة.

$$FRF = b_0 + b_1\ Inflation + b_2\ Size + b_3\ ROA + b_4\ COM + b_5\ OCF + b_6\ Growth + b_7\ Opinion + E \qquad (5)$$

وفى ضوء ما أسفر عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (٥) سواء بالنسبة للعينة الإجمالية أو العينات الفرعية. تظهر النتائج معنوية نماذج الانحدار المستخدمة، وذلك بمستوى معنوية (P-value < 0.000)، وهذا يعنى أن نماذج الانحدار المستخدمة لها دلالة إحصائية (معنوى)، وأن واحدًا على الأقل من المتغيرات المستقلة الموجودة بتلك النماذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج الوارد بالعمود رقم (١) والذى يختبر

العلاقة بين التضخم كمقياس لعدم التأكد الاقتصادى واحتمالات الغش بالتقارير المالية (H1) إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير ١٥.٩% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع استنادًا إلى معامل (R^2 Nagelkerke)، فى حين أن باقى التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما يتضح من العمود رقم (١) ضمن الجدول رقم (١٠)، أن معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) إيجابى ومعنوى حيث كانت (B = + 1.518، P = ٠.٠٢٥)، وأن ذلك يشير إلى أن عدم التأكد الاقتصادى مقاسًا بدلالة معدل التضخم قد أثر **إيجابيًا ومعنويًا** على زيادة احتمالات قيام الشركات بالغش فى التقارير المالية، وبالتالى **تتفق تلك النتيجة** مع ما سبق وأن توصل إليه الباحث عند اختبار الفرض الأول للبحث فى ظل التحليل الأساسى. بالإضافة لذلك فقد قدرت معاملات الانحدار فى ظل استخدام التضخم بقيمة أكبر منها فى ظل استخدام مؤشر عدم التأكد الاقتصادى، وبما يتفق مع ما توصلت إليه نتائج تحليل المكونات الأساسية، وبما يفيد بأن **التضخم أحد أهم المؤشرات التى تعكس جانب كبير من عدم التأكد الاقتصاى.**

كما يتضح من العمود رقم (٢) ضمن الجدول رقم (١٠)، والذى بموجبه تم تقسيم العينة الإجمالية إلى عينتين فرعيتين وذلك تبعًا لمستوى خبرة مراقبى الحسابات، وقد تم تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) **إيجابيًا وبمعنوية محدودة جدًا فى ظل عينة مراقبى الحسابات ذوى الخبرة وغير معنوى فى ظل العينة الفرعية لمراقبى الحسابات الأقل خبرة**، حيث كانت (B= + ١.٣٩٨، P= ٠.٠٩٦)، (B= + ١.٤٣٧، P= ٠.٢٨٥) فى العينتين على التوالى. وبما يشير إلى أن خبرة مراقب الحسابات لم يكن لها تأثير معدل بشأن العلاقة بين التضخم واحتمالات الغش بالتقارير المالية.

كما يتضح من العمود رقم (٣) ضمن الجدول رقم (١٠)، والذى بموجبه تم تقسيم العينة الإجمالية إلى عينتين فرعيتين وذلك تبعًا لتدوير مراقب الحسابات، وقد تم تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) **إيجابيًا ولكن غير معنوى**

فى ظل العينة الفرعية لتدوير مراقب الحسابات، حيث كانت (B= + ٠.٣١٠ ،P= ٠.٨٧١)، بينما قدر معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) **إيجابيًا ومعنويًا فى ظل العينة الفرعية لعدم تدوير مراقب الحسابات،** حيث كانت (B= + ١.٦٣١، P= ٠.٠٣٢). وبما يشير إلى أن تدوير مراقب الحسابات كان له أثر معدل بشأن العلاقة بين التضخم والغش بالتقارير المالية، حيث انتفت العلاقة الإيجابية المعنوية بينهما فى حال تدوير مراقب الحسابات. و**تتفق تلك النتيجة** مع ما سبق وأن توصل إليه الباحث عند اختبار الفرض الثالث للبحث فى ظل التحليل الأساسى.

وأخيرًا يتضح من العمود رقم (٤) ضمن الجدول رقم (١٠)، والذى بموجبه تم تقسيم العينة الإجمالية إلى عينتين فرعيتين وذلك تبعًا للتخصص الصناعى لمراقب الحسابات، وقد تم تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) **إيجابيًا ومعنويًا فى ظل العينة الفرعية للتخصص الصناعى،** حيث كانت (B= + ٢.١٥٤، P= ٠.٠٧٤)، بينما قدر معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) **إيجابى وغير معنوى فى ظل العينة الفرعية لعدم التخصص الصناعى،** حيث كانت (B= + ١.٠٢٠، P= ٠.٢٤٤). وبما يشير إلى أن التخصص الصناعى لمراقب الحسابات كان له أثر معدل بشأن العلاقة بين التضخم والغش بالتقارير المالية، حيث انتفت العلاقة الإيجابية المعنوية بينهما فى حال عدم التخصص الصناعى لمراقب الحسابات. و**تختلف تلك النتيجة** مع ما سبق وأن توصل إليه الباحث عند اختبار الفرض الرابع للبحث فى ظل التحليل الأساسى. **وأيضًا تختلف تلك النتيجة** مع توقعات البحث بأن التخصص الصناعى قد يدعم قدرة مراقب الحسابات على الحد من الغش فى ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادى. فقد أسفرت النتائج عن أنه فى ظل وجود مراقبى الحسابات من غير المتخصصين صناعيًا تظهر العلاقة بين التضخم واحتمالات الغش بالتقارير المالية بصورة أقل، وبمعنى آخر تشير النتائج إلى أن عدم التخصص الصناعى لمراقب الحسابات يحد من العلاقة الإيجابية بين التضخم والغش بالتقارير المالية.

جدول رقم (١٠): نتيجة اختبار فروض البحث فى ظل تحليل الحساسية
أثر معدل التضخم على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية

المتغيرات المستقلة	(١) H1	(٢) H2		(٣) H3		(٤) H4	
	B Sig	ذو خبرة	أقل خبرة	تدوير	عدم تدوير	التخصص	عدم التخصص
	B Sig	B Sig	B Sig	B Sig	B Sig	B Sig	B Sig
التضخم (Inflation)	١.٥١٨ **٠.٠٢٥	١.٣٩٨ ٠.٠٩٦	١.٤٣٧ ٠.٢٨٥	٠.٣١٠ ٠.٨٧١	١.٦٣١ **٠.٠٣٢	٢.١٥٤ ٠.٠٧٤	١.٠٢٠ ٠.٢٤٤
حجم الشركة (Size)	-٠.١٧٣ ***٠.٠٠٠	-٠.١٣٩ ٠.٠١١	-٠.٣٣١ **٠.٠٠٧	-٠.١٢٥ ٠.٣٧٣	-٠.١٧٧ **٠.٠٠١	-٠.٠٥٨ ٠.٥٧٣	-٠.٢١٤ ***٠.٠٠٠
الأداء المالى (ROA)	٤.٥٣٠ ***٠.٠٠٠	٣.٩٣٦ ٠.٠٠٠	٥.٠٠٣ **٠.٠٠١	٣.٣١٤ ٠.٠٦٣	٤.٢٦٨ ***٠.٠٠٠	٢.٣١٣ ٠.٠٢٧	٥.٧٩٦ ***٠.٠٠٠
تعقد الأعمال (COM)	٠.١٥١ **٠.٠٠١	٠.١٤٠ ٠.٠١٢	٠.٣٢٢ **٠.٠٠٩	٠.١٢٠ ٠.٤٤٠	٠.١٧٣ **٠.٠٠١	٠.١٤٢ ٠.٢٠٩	٠.١٧٦ **٠.٠٠٢
التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)	-٤.٠٦٩ ***٠.٠٠٠	-٣.٨١٩ ٠.٠٠٠	-٤.٥٨٥ ***٠.٠٠٠	-٣.٥١٩ ٠.٠٣٦	-٣.٩٦٠ ***٠.٠٠٠	-٤.٠٨٣ ٠.٠٠٠	-٤.٠٥٩ ***٠.٠٠٠
النمو (Growth)	٠.٥٣٢ ***٠.٠٠٠	٠.٣٧٩ ٠.٠٠٠	١.٢٩٦ ***٠.٠٠٠	٠.٨٥٨ ٠.٠١٢	٠.٤٥٨ ***٠.٠٠٠	٠.٣٥٥ ٠.٠٦١	٠.٥٥٢ ***٠.٠٠٠
نوع الرأى المهنى (Opinion)	٠.٢٩١ **٠.٠٢٦	٠.٢٣٣ ٠.١٦١	٠.٩٠٥ **٠.٠٠٦	٠.٧٧٤ ٠.٠٤٥	٠.٢٩٧ *٠.٠٦٤	-٠.٠٢٢ ٠.٩٣٠	٠.٥٦٨ **٠.٠٠٢
Constant	-٠.٢٢٣ ٠.٧٢٥	-٠.٥٤٢ ٠.٤٥٤	-٠.٧٦٢ ٠.٦٣١	-٠.٥٤٠ ٠.٧٥٩	-٠.٥٥٨ ٠.٤٣٦	-٢.٢٠٧ ٠.١٣٠	٠.٠٠٣ ٠.٩٩٧
عدد المشاهدات (N)	١٠٨٢	٧٨٨	٢٩٤	١٤٠	٩٤٢	٣٧٢	٧١٠
Chi-square (χ^2)	١٣٧.٩١٠	٨٧.١٣٤	٦٤.٧٩٢	٢٢.٤٣٧	١١٩.٨٧٠	٣٤.٢٥١	١١٧.٨٣٨
Log likelihood	١٣٦١	١٠٠٣	٣٤٠	١٧١	١١٨٢	٤٧٩	٨٦٤
P-Valu	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٢	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
Cox & Snell (R^2)	%١١.٩	%١٠.٥	%١٩.٨	%١٤.٨	%١١.٩	%٨.٨	%١٥.٣
Nagelkerke (R^2)	%١٥.٩	%١٤	%٢٦.٥	%١٩.٨	%١٦	%١١.٨	%٢٠.٤

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%)
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%)
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

ويظهر الجدول رقم (١١) ملخصًا لنتائج اختبار فروض البحث فى ظل التحليلين الأساسى والحساسية، حيث اعتمد الباحث فى التحليل الأساسى على **مؤشر عدم التأكد الاقتصادى** والمقدر فى ظل ستة متغيرات باستخدام تحليل المكونات الأساسية وعلى النحو السابق عرضه من قبل. فى حين اعتمد الباحث **على معدل التضخم** كمقياس بديل لعدم التأكد الاقتصادى وذلك فى ظل تحليل الحساسية.

جدول رقم (١١): ملخص نتيجة اختبار فروض البحث فى ظل التحليلين الأساسى والحساسية

الفرض	التحليل الأساسى مؤشر عدم التأكد الاقتصادى	تحليل الحساسية التضخم
H1: يؤثر عدم التأكد الاقتصادى (التضخم) إيجابًا على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.	قبول	قبول
H2: تحد خبرة مراقب الحسابات من التأثير الإيجابى لعدم التأكد الاقتصادى (التضخم) على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.	قبول	عدم قبول
H3: يحد تدوير مراقب الحسابات من التأثير الإيجابى لعدم التأكد الاقتصادى (التضخم) على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.	قبول	قبول
H4: يحد التخصص الصناعى لمراقب الحسابات من التأثير الإيجابى لعدم التأكد الاقتصادى (التضخم) على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.	عدم قبول	عدم قبول

٥-٢ التحليل الإضافى (أثر عدم التأكد الاقتصادى على الجهد المبذول فى عملية المراجعة)

أسفرت نتائج اختبار فروض البحث عن زيادة احتمالات الغش بالتقارير المالية فى ظل ظروف اقتصادية تتصف بعدم التأكد. وبالتالى فهناك مخاوف بشأن زيادة مخاطر المراجعة أثناء فترات عدم التأكد الاقتصادى. ويؤكد ذلك الإرشادات الصادرة عن مجلس الرقابة على أعمال مراقبى حسابات الشركات المقيدة (PCAOB) والتى أكدت على ضرورة أن يأخذ مراقبى الحسابات فى الاعتبار خلال مرحلة التخطيط للمراجعة مدى تأثير الظروف الاقتصادية السيئة على التقارير المالية لعميل المراجعة. وفى الوقت نفسه أكدت كثير من الدراسات السابقة على أن استجابة مراقبى الحسابات للزيادة المحتملة فى مخاطر المراجعة تكون من خلال زيادة الجهد المبذول فى عملية المراجعة (e.g. Abernathy et al., 2021; Khan et al., 2023).

وعلى الرغم من أن **الجهد المبذول فى عملية المراجعة** يبدو مفهومًا بسيطًا؛ لأنه يرتبط بحجم الموارد المستخدمة فى تخطيط وتنفيذ أعمالها؛ إلا أنه يصعب قياسه وتحديده بدقة، وذلك نظرًا لصعوبة ملاحظة وقياس الموارد المستخدمة فى تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة. ولذلك اعتمدت البحوث المحاسبية على العديد من المقاييس والتى يمكن الاسترشاد بأى منها كمقاييس بديلة تعكس الجهد المبذول فى عملية المراجعة، ومنها **أتعاب المراجعة (Audit Fee)**، حيث يقوم مراقبو الحسابات بالاتفاق على أتعاب المراجعة فى ضوء الجهد المتوقع أن يبذله فريق العمل فى تنفيذ

عملية المراجعة. بالإضافة إلى ذلك يرتبط الجهد المبذول فى عملية المراجعة بقدرة مراقبى الحسابات على الانتهاء من عملية المراجعة فى الوقت المناسب، ولذلك استند البعض إلى **فترة تأخر تقرير المراجعة (Audit Report Lag)** كأحد المقاييس الهامة للجهد المبذول. وفى ضوء ذلك يحاول الباحث فى هذه الفرعية الإجابة على اثنين من التساؤلات البحثية، بهدف تقديم أدلة إضافية بشأن أثر عدم التأكد الاقتصادى على الجهد المبذول فى عملية المراجعة. وهما على النحو التالى:

١- هل يؤثر عدم التأكد الاقتصادى على الجهد المبذول فى عملية المراجعة مقاسًا بتأخر تقرير المراجعة؟

٢- هل يؤثر عدم التأكد الاقتصادى على الجهد المبذول فى عملية المراجعة مقاسًا بأتعاب المراجعة؟

ومن أجل الإجابة على التساؤلين السابقين قام الباحث بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد، وذلك من أجل اختبار أثر عدم التأكد الاقتصادى (EU) كمتغير مستقل على الجهد المبذول فى عملية المراجعة كمتغير تابع، والذى يقاس بدلالة كلٍ من: (١) تأخر تقرير المراجعة (ARL)، (٢) أتعاب المراجعة (AF)، وذلك على النحو الوارد بمعادلة الانحدار التالية:

$$ARL, AF = b_0 + b_1\ EU + b_2\ Size + b_3\ ROA + b_4\ COM + b_5\ OCF + b_6\ Growth + b_7\ Opinion + E \quad (6)$$

وقد قام الباحث بقياس **(١) تأخر تقرير المراجعة** بدلالة اللوغارتم الطبيعى للفترة ما بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ صدور تقرير المراجعة السنوى، و**(٢) أتعاب المراجعة (AF)**، وتقاس أيضًا بدلالة اللوغارتم الطبيعى لأتعاب المراجعة والتى أمكن للباحث الحصول عليها من محاضر اجتماعات الجمعيات العمومية العادية، وذلك قياسًا على (Chen et al., 2019; Truong et al., 2020; Gontara and Khlif, 2021). فى حين تم قياس باقى المتغيرات على النحو السابق عرضه من قبل.

ويوضح الجدول رقم (١٢) نتائج تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (٦). وتظهر النتائج معنوية نموذجى الانحدار، وذلك بمستوى معنوية (P-value < 0.000)، وهذا يعنى أن نموذجى الانحدار المستخدمين لهما دلالة إحصائية (معنوى)، وقد بلغت المقدرة التفسيرية لكل منهما ١١.٢% و ٤٥% وذلك فى ظل قياس الجهد المبذول من خلال تأخر تقرير المراجعة وأتعاب المراجعة على التوالى.

كما يتضح من الجدول رقم (١٢)، أن تأثير **عدم التأكد الاقتصادى على تأخر تقرير المراجعة (ARL) إيجابى ومعنوى** حيث قدر معامل الانحدار (+ ٠.٠٦١ = B، P= 0.038)، وأن ذلك يشير إلى أن عدم التأكد الاقتصادى يتطلب مزيد من الجهد من قبل مراقب الحسابات، وأن أحد التبعات السلبية للظروف الإقتصادية غير المؤكد تتمثل فى زيادة فترة التأخر فى اصدار تقرير المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Yun and Chun (٢٠٢١) وقد اشارت نتائج دراستهما إلى أن عدم التأكد الاقتصادى والتغيرات السياسية ساهمت وبصورة كبيرة فى زيادة عدد ساعات العمل المبذولة فى المراجعة. كما اشارت دراسة Lee and Jeong (٢٠٢٤) إلى أن خلال الفترات التى يزيد فيها عدم التأكد الاقتصادى تزداد جودة المراجعة وذلك من خلال زيادة عدد ساعات المراجعة واعادة اصدار القوائم المالية والحد من الاستحقاقات الاختيارية. ويعتقد الباحث بأن العلاقة الإيجابية بين عدم التأكد الاقتصادى وتأخر تقرير المراجعة، تتفق مع ما سبق وأن اشار إليه الباحث بأن الظروف الاقتصادية غير المستقرة تنعكس فى تقييم مراقب الحسابات لمخاطر عملية المراجعة عندى مستوى مرتفع، وأن الحد من هذه المخاطر يستلزم بذل مزيد من الجهد من قبل مراقب الحسابات.

كما يتضح من الجدول رقم (١٢)، أن تأثير **عدم التأكد الاقتصادى على أتعاب المراجعة (AF) سلبى ومعنوى** حيث قدر معامل الانحدار (- ٠.٠٨٠ = B، P= 0.014). وتختلف هذه النتيجة مع توقعات الباحث من ناحية ومع نتائج بعض الدراسات التى أكدت على أن مخاطر عملية المراجعة ترتبط بزيادة الأتعاب من ناحية آخرى(Kim, 2021; Abernathy et al., 2021). ولكنها تتفق مع نتائج آخرى،

فقد اشار البعض إلى أن عدم التأكد الاقتصادى يرتبط سلبًا باتعاب المراجعة وأن تخفيض الأتعاب خلال فترات عدم التأكد المرتفع يكون أكثر وضوحًا للشركات التي تقوم بتعيين الشركات الأربع الكبرى والمراجعين المتخصصين وللشركات ذات الحالة المالية الأفضل (Chen et al., 2019). وأنه خلال الفترات التى شهدت حدوث أزمات مالية وبالرغم من انخفاض أتعاب لمراجعة إلا أن جودة المراجعة لم تتأثر جراء هذا الانخفاض (Chen et al., 2018). وأنه خلال فترات عدم التأكد، تفصح الشركات التى تواجه مخاطر عالية للتلاعب فى الأرباح عن معلومات مالية تتصف بالجودة، ولكنها تدفع أتعاب أقل (Lee and Jeong, 2024). وتتوافق نتائج ما سبق مع المفاهيم التى تزعم بأن عدم التأكد على مستوى السوق يمنح الشركات ميزة أكبر على مراقبى الحسابات أثناء عملية التفاوض على الأتعاب، وأن تأثير عدم التأكد الاقتصادى على أتعاب المراجعة قد يختلف باختلاف سمات مراقب الحسابات وخصائص عملاء المراجعة.

جدول رقم (١٢): التحليل الاضافى
أثر عدم التأكد الاقتصادى على الجهد المبذول فى عملية المراجعة

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	تأخر تقرير المراجعة (ARL)			أتعاب المراجعة (AF)		
	(B) معاملات الانحدار	احصائية (t)	Sig معنوية المعاملات	(B) معاملات الانحدار	احصائية (t)	Sig معنوية المعاملات
عدم التأكد الاقتصادى (EU)	٠.٠٦١	٢.٠٨٢	٠.٠٣٨**	-٠.٠٨٠	-٢.٤٥٤	٠.٠١٤**
حجم الشركة (Size)	٠.٠٨٢	١.٧٢١	٠.٠٨٥*	٠.٥٤٢	٩.١٥٨	٠.٠٠٠***
الأداء المالى (ROA)	-٠.٢٤٧	-٧.٤٢٧	٠.٠٠٠***	-٠.٠٣٣	-٠.٨٨٦	٠.٣٧٦
تعقد الأعمال (COM)	٠.٠٣٣	٠.٧١٦	٠.٤٧٤	٠.١٧٦	٣.١٦٤	٠.٠٠٢***
التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)	-٠.٠٦٤	-١.٩٧٩	٠.٠٤٨**	-٠.٠٣٢	-٠.٨٩٧	٠.٣٧٠
معدل النمو (Growth)	٠.٠٢٤	٠.٨٠٨	٠.٤١٩	-٠.٠٤٨	-١.٤٦٣	٠.١٤٤
نوع الرأى المهنى (Opinion)	٠.١٨٦	٦.٣٥٨	٠.٠٠٠***	-٠.١١٣	-٣.٤٥٠	٠.٠٠١***
عدد المشاهدات (N)	١٠٥٥			٥٤٧		
احصائية (F)	١٨.٨٥٥			٦٢.٩٣٩		
P- value	٠.٠٠٠			٠.٠٠٠		
معامل التحديد المعدل (R2)	١١.٢%			٤٥%		
احصائية (Durbin-Watson)	١.٦٨٢			١.٦٤٣		

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١ %).
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥ %).
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠ %).

٦-

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

تعرض البحث الحالى إلى قضية هامة تتصف بالحداثة إلى حدٍ ما، كما أنها تعكس قدر من التكامل بين فروع مختلفة من المعرفة ذات الصلة بمجتمع الأعمال وهما المحاسبة والمراجعة والاقتصاد الكلى. إذ تناول البحث بالدراسة والاختبار التجريبى أثر عدم التأكد الاقتصادى على احتمالات وجود الغش بالتقارير المالية وذلك فى ظل الدور المعدل لبعض المتغيرات التى ترتبط بالتكوين المعرفى لمراقب الحسابات. وتتمثل أهمية البحث كونه يتناول انعكاسات واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية التى عانت منها كافة دول العالم فى الأونة الأخيرة، بل والأكثر من ذلك فقد شهدت البيئة المصرية تغيرات اقتصادية جوهرية تمثلت بصورة أساسية فى تحرير سعر الصرف وما صاحبه من زيادة معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة وأن هذه العوامل إجمالًا قد شكلت ظروف اقتصادية بات البحث فى تبعاتها أمر غاية فى الأهمية.

وقد **خلُص البحث فى شقه النظرى** إلى تعدد التأثيرات السلبية لعدم التأكد الاقتصادى، وخاصة فى الدول الأقل تقدمًا والتى تتصف بضعف آليات حماية المستثمرين، وعلى المستوى الجزئى تمثلت التأثيرات السلبية فى زيادة التقلبات فى أداء الشركات، وزيادة المخاطر التمويلية، والفشل فى تحقيق النتائج المالية المرغوبة. وبالتالى باتت الظروف الاقتصادية غير المواتية تحفز الإدارة التنفيذية على انتهاج بعض السلوكيات الاحتيالية، وبما يشير إجمالًا إلى أن ظروف عدم التأكد الاقتصادى أصبحت بيئة مناسبة لارتكاب الغش. إذ يعوق زيادة عدم التأكد الاقتصادى عملية التنبؤ بالأداء فى الفترات المستقبلية، مما يجعل مثل هذه الظروف بمثابة **فرصة** مثالية للقيام بالغش. بالإضافة لذلك فأن سوء وعدم استقرار الأداء المالى والتشغيلى للشركة والفشل فى تحقيق الأهداف المالية من خلال الأنشطة العادية فى فترات عدم التأكد الاقتصادى قد يمثل **ضغوطًا** على إدارات بعض الشركات للانخراط فى ممارسات الغش. وأخيرًا فأن الظروف الاقتصادية غير المواتية فى فترات عدم التأكد الاقتصادى قد تتخذها الإدارة **كمبرر** لممارسة الغش، باعتباره وسيلة فعالة للتحوط من المخاطر الخارجية.

وأسفر استقراء وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة عن اشتقاق أربعة فروض، أولهما يعكس الأثر المباشر لعدم التأكد الاقتصادى على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية. بينما الفروض الثانى والثالث والرابع اختبر من خلالهم الباحث الأثر المعدل لثلاث متغيرات ترتبط بالجانب المعرفى لمراقب الحسابات وهم: خبرته وتدويره وتخصصه الصناعى، وذلك فى سياق العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول للبحث. ومن خلال التحليل الفعلى للتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبعد استبعاد المؤسسات المالية. تمكن الباحث من اختيار عدد ١٦٢ شركة بإجمالى ١٣٦٧ مشاهدة شّكلت عينة الدراسة وذلك عن الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣.

وفى ضوء نتائج التحليل الإحصائى لنماذج الانحدار اللوجيستى المتعدد المستخدمة، تم **قبول الفرض الأول** والذى أسفر اختباره عن وجود أثر إيجابى لعدم التأكد الاقتصادى على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية، وهو ما تحقق منه الباحث أيضًا من خلال تحليل الحساسية، حيث لم تختلف النتائج عنها فى ظل استخدام معدل التضخم كمقياس لعدم التأكد الاقتصادى. وبما يؤكد وجود انعكاسات سلبية لظاهرة عدم التأكد الاقتصادى على المستوى الجزئى.

وفيما يتعلق بالأثر المعدل للمتغيرات التى تعكس خبرة مراقب الحسابات، وتدويره، وتخصصه الصناعى أسفرت نتائج التحليل الإحصائى عن **قبول الفرض الثانى للبحث** وذلك فى ظل التحليل الأساسى فقط، حيث ساهمت خبرة مراقب الحسابات فى الحد من العلاقة الإيجابية بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال الغش بالتقارير المالية. بالإضافة لذلك فقد تم **قبول الفرض الثالث للبحث**، حيث أدى تدوير مراقب الحسابات إلى الحد من العلاقة الإيجابية بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال الغش بالتقارير المالية، وبما يؤكد أهمية النظرة الجديدة لمراقب الحسابات ودورها فى دعم نزعة الشك المهنى فى الفترات الأولى لارتباطه بعميل المراجعة. وأكد نتائج تحليل الحساسية ما توصل إليه الباحث بشأن قبول الفرض الثالث.

وأخيرًا فقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائى عن **عدم قبول الفرض الرابع للبحث**، وبما يشير إلى عدم وجود أثر معدل ذو دلالة احصائية للتخصص الصناعى لمراقب الحسابات بشأن العلاقة بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمال الغش بالتقارير المالية، وقد تأكد ذلك أيضًا من خلال تحليل الحساسية. وبالتالى فأن الأمر يتطلب مزيد من الدراسة والاختبار فى البحوث المستقبلية، مع الأخذ فى الاعتبار بدائل قياسها آخرى يمكن من خلالها قياس التخصص الصناعى لمراقب الحسابات، ومنها مدخل حصة المحفظة (Portfolio Share Approach).

وإجمالًا يخلص البحث، إلى أنه فى سياق مراجعة القوائم المالية أو أداء أى من الخدمات التوكيدية الأخرى؛ بات تقييم الظروف الاقتصادية المحيطة، من قبل مراقب الحسابات وفريق عمله، أمر بالغ الأهمية، ويتعين الأخذ فى الاعتبار ما أسفر عنه تقييم هذه الظروف أثناء تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. بالإضافة لذلك **يعتقد الباحث** بأهمية الجانب المعرفى لمراقب الحسابات والمستمد من الخبرة الناتجة عن عدد سنوات العمل، وأن هذه الخبرة تشكل جانب هام من محددات تحسين جودة المراجعة. كما يؤكد الباحث على أهمية الاتجاه الذى تتبناه الجهات المهنية والتنظيمية بأهمية تفعيل التدوير الإلزامى لمراقب الحسابات، وخاصة عندما يكون من المحتمل أن يتأثر استقلال مراقب الحسابات سلبًا نتيجة لزيادة طول فترة الارتباط مع عميل المراجعة. **وإجمالًا تشير نتائج البحث** إلى أهمية الدور الرقابى لمراقب الحسابات، فقد ساهم فى الحد من التأثيرات السلبية لعدم التأكد الاقتصادى، وذلك من خلال تقييد العلاقة الإيجابية بين عدم التأكد الاقتصادى واحتمالات الغش بالتقارير المالية.

ومن خلال **التحليل الإضافى**، توصل البحث إلى نتيجة هامة، تفيد بانعكاسات عدم التأكد الاقتصادى على زيادة الجهد المبذول فى عملية المراجعة مقاسًا بتأخر تقرير المراجعة (ARL)، حيث ظهرت العلاقة بينهما إيجابية ومعنوية. وبما يدعم نتائج اختبار فروض البحث، والتى بموجبها أكد الباحث على أهمية أن يأخذ مراقبى الحسابات فى الاعتبار الظروف الاقتصادية المحيطة عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وعند تقييم مخاطر عملية المراجعة.

وفى ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، ومن **منظور مهنى يوصى الباحث** بأهمية وضرورة توجيه انتباه مراقبى الحسابات لأهمية تقييم الظروف الاقتصادية المحيطة، والتى من شأنها التأثير على احتمالات وجود الغش بالتقارير المالية، وأن تؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. وذلك فى ضوء فرضية أساسية مفادها أن عدم التأكد الاقتصادى بات يشكل جانب هام من مخاطر عملية المراجعة. وفى السياق ذاته يتعين على **المنظمات المهنية** أدخال تعديلات على معايير المراجعة ذات الصلة، يمكن من خلالها توفير مجموعة من المؤشرات والإرشادات ذات الصلة ببيئة الاقتصاد الكلى والتى من شأنها أن تساعد مراقبى الحسابات فى تقييم مخاطر عملية المراجعة. ومن منظور مهنى أيضًا يوصى الباحث بضرورة قيام منشآت المراجعة بتخصيص مهام الارتباط المختلفة فى ضوء مستويات خبرة مراقبى الحسابات المنتمين إلى المنشأة، وخاصة فى فترات عدم التأكد الاقتصادى. وأخيرًا يوصى الباحث بأهمية التأكد من تفعيل مدخل التدوير الإلزامى لمراقب الحسابات.

وفى ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، واستكمالًا لما عرضه الباحث من توصيات، **ومنظور أكاديمى يوصى الباحث** بضرورة إعادة النظر فى نموذج خطر المراجعة، حيث فرضت الظروف الاقتصادية والتى أصبحت متغيرة دومًا ضرورة تضمين هذا النموذج محددات خطر المراجعة من منظور الاقتصاد الكلى. كما يوصى الباحث **بمزيد من البحوث المستقبلية والتى من أهمها:**

- دراسة واختبار أثر عدم التأكد الاقتصادى على الجهد المبذول فى عملية المراجعة، دراسة تجريبية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة واختبار أثر عدم التأكد الاقتصادى على قابلية القوائم المالية للمقارنة، فى ظل الدور المعدل لخصائص منشأة مراقب الحسابات.
- دراسة واختبار أثر تحرير سعر الصرف على كفاءة وفعالية عملية المراجعة، دراسة تجريبية على المؤسسات المالية المصرية.

- دراسة اختبارية لمحددات نموذج خطر المراجعة فى ظل بيئة عدم التأكد الاقتصادى والتغيرات الجيوسياسية.
- دراسة واختبار دور المراجعة الداخلية فى الحد من الغش بالتقارير المالية فى ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادى.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أبو العلا، أسامة مجدى. (٢٠٢١). خبرة مراقب الحسابات وقيده لدى الهيئة العامة للرقابة المالية كمحددين للعلاقة بين ممارسته للعصف الذهنى وكفاءته فى كشف الغش بالقوائم المالية: دراسة تجريبية. ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٥(٣)، ٣٧٣-٣٠١.

السيد، محمد فوزي. (٢٠١٧). العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ووجود الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الفكر المحاسبى***، ٢١(٥)، ٢٧١-٢١٤.

حنا، عماد جورج. (٢٠٢٤). تأثير بيئة البيانات الضخمة على مدى اعتماد مراقب الحسابات على الإجراءات التحليلية فى اكتشاف الغش بالقوائم المالية: دراسة تجريبية. ***مجلة البحوث المحاسبية***، ١١(٢)، ١٠٠٦- ١٠٦٧.

راشد، محمد إبراهيم. (٢٠٢٠). أثر حجم وتدوير منشأة مراقب الحسابات على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٤(١)، ١-٦٦.

زكى، نهى محمد. (٢٠١٧). ***أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية***. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

شحاته، شحاته السيد. (٢٠١٥). أثر خبرة مراقب الحسابات وحجم منشأته على جودة المراجعة الخارجية-دراسة تجريبية. ***مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية***، ٥٢(٢)، ٢١٤-١٨٢.

عبد الناصر، محمد جمال. (٢٠٢٤). الدور المعدل لعدم اليقين فى السياسة الاقتصادية على العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري: دراسة تطبيقية. ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٨(٣)، ٥٠١-٥٥٧.

على، عرفات حمدى. (٢٠٢٣). أثر التدوير غير الإلزامى للمراجع الخارجى على العلاقة بين الترسيخ الإدارى للمديرين التنفيذيين والأداء المالى للشركات-دراسة تطبيقية. ***مجلة المحاسبة والمراجعه لاتحاد الجامعات العربية،*** ١٢(١)، ٨٣-١٢١.

عمارة، أميرة. (٢٠٢١). تأثير جائحة كورونا على البطالة فى مصر. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،** ٢٢(٤)، ٤١-٦٨.

عمرو، آية محمد. (٢٠٢٢). ***أثر الأبعاد المالية وغير المالية لمنشأتى مراقب الحسابات وعميله على دقة حكمه المهنى بشأن الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية***. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

مصطفى، اسراء مصطفى. (٢٠٢٣). ***أثر سمعة منشأة مراقب الحسابات علي قابلية تقريره المعدل عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للقراءة- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.*** رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

المراجع باللغة الأجنبية

Abernathy, J. L., Finley, A. R., Rapley, E. T., & Stekelberg, J. (2021). External auditor responses to tax risk. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 36(3), 489-516.

Afzali, M., Çolak, G., & Fu, M. (2021). Economic uncertainty and corruption: Evidence from public and private firms. ***Journal of Financial Stability***, 57, 100936.

Ahmadi, Z., Salehi, M., & Rahmani, M. (2024). The effect of economic complexities and green economy on financial statements fraud. ***Journal of Financial Crime,*** 31(2), 267-286.

Ai, X., Lin, C., & Newton, N. J. (2024). The Value of Auditor Verification Amid Economic Uncertainty: International Evidence from Small Businesses. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 43(3), 1-20.

Alhadi, A., Habib, A., Taylor, G., Hasan, M., & Al-Yahyaee, K. (2021). Financial statement comparability and corporate investment efficiency. ***Meditari Accountancy Research***, 29(6), 1283-1313.

Aly, S. A. S., Diab, A., & Abdelazim, S. I. (2023). Audit quality, firm value and audit fees: does audit tenure matter? Egyptian evidence. ***Journal of Financial Reporting and Accounting,*** (ahead-of-print).

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2002). **Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit, Statement on Auditing Standards No. 99**. New York, NY: AICPA.

Andrade, D., Viana Jr, D., Ponte, V., & Domingos, S. (2023). Political–economic instability and earnings management in an emerging market: the case of the 2016 Presidential Impeachment in Brazil. ***Asian Review of Accounting,*** 31(3), 349-366.

Aobdia, D., Siddiqui, S., & Vinelli, A. (2021). Heterogeneity in expertise in a credence goods setting: Evidence from audit partners. ***Review of Accounting Studies***, 26, 693-729.

Arianpoor, A., & Asali, F. E. (2023). The impact of earnings volatility, environmental uncertainty and COVID-19 pandemic on accounting comparability in an emerging economy. ***Asian Review of Accounting***, 31(4), 612-630.

Arthur, N., Tang, Q., & Lin, Z. S. (2015). Corporate accruals quality during the 2008–2010 Global Financial Crisis. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, 25, 1-15.

Awadallah, A. A., & Elsaid, H. M. (2020). Investigating the impact of macro-economic changes on auditors' assessments of audit risk: a field study. ***Journal of Applied Accounting Research***, 21(3), 345-361.

Ball, F., Tyler, J., & Wells, P. (2015). Is audit quality impacted by auditor relationships?. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics,*** 11(2), 166-181.

Bamber, E. M., & Iyer, V. M. (2007). Auditors' identification with their clients and its effect on auditors' objectivity. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 26(2), 1-24.

Bandura, A. (1999). Social cognitive theory: An agentic perspective. ***Asian journal of social psychology***, 2(1), 21-41.

Baucus, M. S., & Near, J. P. (1991). Can illegal corporate behavior be predicted? An event history analysis. ***Academy of Management Journal***, 34(1), 9-36.

Beneish, M. D. (1999). The detection of earnings manipulation. ***Financial Analysts Journal,*** 55(5), 24-36.

Bermpei, T., Kalyvas, A. N., Neri, L., & Russo, A. (2022). Does economic policy uncertainty matter for financial reporting quality? Evidence from the United States. ***Review of Quantitative Finance and Accounting,*** 58(2), 795-845.

Bloom, N. (2014). Fluctuations in uncertainty. ***Journal of economic Perspectives,*** 28(2), 153-176.

Boyle, D. M., DeZoort, F. T., & Hermanson, D. R. (2015). The effect of alternative fraud model use on auditors' fraud risk judgments. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 34(6), 578-596.

Bratten, B., Causholli, M., & Omer, T. C. (2019). Audit firm tenure, bank complexity, and financial reporting quality. ***Contemporary Accounting Research***, 36(1), 295-325.

Brave, S. A., & Butters, R. A. (2011). Monitoring financial stability: A financial conditions index approach. ***Economic Perspectives***, 35(1), 22.

Cameran, M., Campa, D., & Francis, J. R. (2022). The relative importance of auditor characteristics versus client factors in explaining audit quality. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 37(4), 751-776.

Carcello, J. V., & Nagy, A. L. (2004). Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. ***Managerial Auditing Journal***, 19(5), 651-668.

Cariolle, J., & Goujon, M. (2015). Measuring macroeconomic instability: A critical survey illustrated with exports series. ***Journal of Economic Surveys***, 29(1), 1-26.

Cassell, C., Hunt, E., Narayanamoorthy, G., & Rowe, S. P. (2019). A hidden risk of auditor industry specialization: evidence from the financial crisis. ***Review of Accounting Studies***, 24, 891-926.

Chen, J., Duh, R. R., Wu, C. T., & Yu, L. H. (2019). Macroeconomic uncertainty and audit pricing. ***Accounting Horizons***, 33(2), 75-97.

Chen, L., Krishnan, G. V., & Yu, W. (2018). The relation between audit fee cuts during the global financial crisis and earnings quality and audit quality**.** ***Advances in Accounting***, 43, 14-31.

Chu, L., Dai, J., & Zhang, P. (2018). Auditor tenure and quality of financial reporting. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 33(4), 528-554.

Davis, L., Soo, B., & Trompeter, G. (2009). Auditor tenure and the ability to meet or beat earnings forecasts. ***Contemporary Accounting Research***, 26(2), 517-548.

Dekeyser, S., He, X., Xiao, T., & Zuo, L. (2024). Auditor industry range and audit quality. ***Journal of Accounting and Economics***, 77(2-3), 101669.

Dorris, B. (2018). Report to the nations, 2018 Global study on occupational fraud and abuse. New York, ***Association of Certified Fraud Examiners***.

Garcia- Blandon, J., Argilés- Bosch, J. M., & Ravenda, D. (2020). Audit firm tenure and audit quality: A cross- European study. ***Journal of International Financial Management & Accounting***, 31(1), 35-64.

Ghosh, A., & Moon, D. (2005). Auditor tenure and perceptions of audit quality. ***The Accounting Review***, 80(2), 585-612.

Gontara, H., & Khlif, H. (2021). Tax avoidance and audit report lag in South Africa: the moderating effect of auditor type. ***Journal of Financial Crime***, 28(3), 732-740.

Gul, F. A., Jaggi, B. L., & Krishnan, G. V. (2007). Auditor independence: Evidence on the joint effects of auditor tenure and non-audit fees. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 26(2), 117-142.

Gulen, H., & Ion, M. (2016). Policy uncertainty and corporate investment. ***The Review of Financial Studies***, 29(3), 523-564.

Havasi, R., & Darabi, R. (2016). The effect of auditor's industry specialization on the quality of financial reporting of the listed companies in Tehran stock exchange. ***Asian Social Science***, 12(8), 92-103.

Hegazy, M. A., & El-Deeb, M. S. (2016). The impact of auditor industry specialization on the retention and growth of audit clients.***مجلة الفكر المحاسبى***, (2)20, 1-36.

Hou, X., Wang, T., & Ma, C. (2021). Economic policy uncertainty and corporate fraud. ***Economic Analysis and Policy***, 71, 97-110.

Hsu, A. W. H., & Liao, C. H. (2023). Auditor industry specialization and real earnings management. ***Review of Quantitative Finance and Accounting,*** 60(2), 607-641.

Hung, W. J., Gong, L., Wang, Y., & Wang, Y. (2024). Exploring the impact of auditor industry specialization on income smoothing. ***Humanities and Social Sciences Communications***, 11(1), 1-12.

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), **International Auditing Standard, 315: Identification and Assessment of Risks of Material Misstatement**.

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), **International Standard on Auditing, 240: Auditor's Responsibilities Related to Fraud When Auditing Financial Statements.**

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), **International Standard on Auditing, 510: Initial Audit Engagements - Opening Balances.**

Jin, X., Chen, Z., & Yang, X. (2019). Economic policy uncertainty and stock price crash risk. ***Accounting & Finance***, 58(5), 1291-1318.

Johnson, V. E., Khurana, I. K., & Reynolds, J. K. (2002). Audit- firm tenure and the quality of financial reports. ***Contemporary Accounting Research,*** 19(4), 637-660.

Kamarudin, K. A., Wan Ismail, W. A., & Ariff, A. M. (2022). Auditor tenure, investor protection and accounting quality: international evidence. ***Accounting Research Journal***, 35(2), 238-260.

Karami, G., Karimiyan, T., & Salati, S. (2017). Auditor tenure, auditor industry expertise, and audit report lag: Evidences of Iran. ***Interdisciplinary Journal of Management Studies***, 10(3), 641-666.

Khaksar, J., Salehi, M., & Lari DashtBayaz, M. (2022). The relationship between auditor characteristics and fraud detection. ***Journal of Facilities Management***, 20(1), 79-101.

Khalil, H., & Ali, A. E. N. (2024). The joint effect of the inflation rate and floatation of exchange rate on the accounting reporting complexity of non-financial firms listed on the Egyptian Stock Exchange. ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***, 16(3), 264-288.

Khan, F., Abdul-Hamid, M. A. B., Fauzi Saidin, S., & Hussain, S. (2023). Organizational complexity and audit report lag in GCC economies: the moderating role of audit quality. ***Journal of Financial Reporting and Accounting***. https://doi.org/10.1108/JFRA-03-2023-0113.

Kim, O. (2021). The impact of economic sanctions on audit pricing. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, 17(2), 100257.

Kitagawa, N. (2021). Macroeconomic uncertainty and management forecast accuracy. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, 17(3), 100281.

Koren, M., & Tenreyro, S. (2007). Volatility and development. **The Quarterly Journal of Economics**, 122(1), 243-287.

Kurniawan, F., Amanati, H. T., Nugroho, A. L., & Pusparini, N. O. (2024). Effects of policy and economic uncertainty on investment activities and corporate financial reporting: a study of developing countries in Asia-Pacific. ***Asian Review of Accounting***, 32(3), 373-393.

Lee, H., & Jeong, S. W. T. (2024). Economic policy uncertainty, audit quality, and earnings manipulation. ***Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics,*** 31(2), 269-299.

Liao, Y. H., Lee, H., & Chen, C. J. (2023). The informational role of audit partner industry specialization. ***Review of Quantitative Finance and Accounting,*** 60(1), 69-109.

Martani, D., Rahmah, N. A., Fitriany, F., & Anggraita, V. (2021). Impact of audit tenure and audit rotation on the audit quality: Big 4 vs non big 4. ***Cogent Economics Finance***, 9(1), 1901395.

Mukhlasin, M. (2018). Auditor tenure and auditor industry specialization as a signal to detect fraudulent financial reporting. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 22(5), 1-10.

Mustafa, S., & Khan, F. (2020). The relationship between accounting fraud and economic fluctuations: A case of project Based organizations in UAE. ***Journal of Economics and Public Finance***, 6(1), 87-107.

Nejad, M., Sarwar Khan, A., & Othman, J. (2024). A panel data analysis of the effect of audit quality on financial statement fraud. ***Asian Journal of Accounting Research,*** 9(4), 422-445.

Ning, Z., & Qi, X. (2023). Is economic policy uncertainty an excuse for corporate fraud?. ***Economic Research-Ekonomska istraživanja***, 36(2).

Pástor, Ľ., & Veronesi, P. (2020). Political cycles and stock returns. ***Journal of Political Economy***, 128(11), 4011-4045.

Patterson, E. R., Smith, J. R., & Tiras, S. L. (2019). The effects of auditor tenure on fraud and its detection. ***The Accounting Review***, 94(5), 297-318.

Payne, J. L., & Williamson, R. (2021). An examination of the influence of mutual CFO/audit firm tenure on audit quality. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 40(4), 106825.

Petrov, E., & Stocken, P. C. (2022). Auditor specialization and information spillovers. ***The Accounting Review***, 97(7), 401-428.

Rahim, S., Ahmad, H., Widya, A., Wahyuni, N., & Junaidi, J. (2023). Auditors' experience in financial statement fraud detection: the role of professional

scepticism and idealism. ***Management & Accounting Review (MAR)***, 22(3), 202-222.

Rahmawati, H. S., & Indrijawati, A. (2020). Auditor Experience, Workload, Personality Type, And Professional Auditor Skepticism Against Auditors' Ability in Detecting Fraud. ***Talent Development & Excellence***, 12(2), 1878-1890.

Ramstetter, E. D. (2011). Recent Downturns and Inward Direct Investment in Asia's Large Economies. ***Graduate School of Economics, Kyushu University, Working Paper Series,*** 2011, 10.

Rochmatilah, S., Susanto, B., & Purwantini, A. H. (2021). The Effect of Audit Fee, Auditor Rotation, Auditor Firm Reputation, and Auditor Specialization on Audit Quality**.** ***JIFA (Journal of Islamic Finance and Accounting)***, 4(1), 26-40.

Rusmin, R. (2010). Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence. ***Managerial Auditing Journal***, 25(7), 618-638.

Shockley, R. A. (1981). Perceptions of auditors' independence: An empirical analysis. ***Accounting Review***, 785-800.

Singer, Z., & Zhang, J. (2018). Auditor tenure and the timeliness of misstatement discovery. ***The Accounting Review***, 93(2), 315-338.

Srivisal, N., Sanoran, K. L., & Bukkavesa, K. (2021). National culture and saving: How collectivism, uncertainty avoidance, and future orientation play roles. ***Global Finance Journal***, 50, 100670.

Tamimi, O., & Orbán, I. (2020). Hyperinflation and Its Impact on the Financial Results**.** ***Economic Research- Intelektinė ekonomika***. ISSN 1822-8011.

Tong, L., Wu, B., & Zhang, M. (2022). Do auditors' early-life socioeconomic opportunities improve audit quality? Evidence from China. ***The British Accounting Review***, 54(2), 101040.

Trombetta, M., & Imperatore, C. (2014). The dynamic of financial crises and its non-monotonic effects on earnings quality. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 33(3), 205-232.

Truong, C., Garg, M., & Adrian, C. (2020). Climate risk and the price of audit services: The case of drought. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory,*** 39(4), 167-199.

Tugas, F. C. (2012). Exploring a new element of fraud: A study on selected financial accounting fraud cases in the world. ***American International Journal of Contemporary Research***, 2(6), 112-121.

Viana Jr, D. B. C., Lourenço, I., Black, E. L., & Martins, O. S. (2023). Macroeconomic instability, institutions, and earnings management: An analysis in developed and emerging market countries. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, 51, 100544.

Vousinas, G. L. (2019). Advancing theory of fraud: the SCORE model. ***Journal of Financial Crime***, 26(1), 372-381.

Wagdi, O., Daher, S., & El-ltaeb, Y. (2025). The Impact of Economic Policy Uncertainty on Stock Price Crash Risk with Information Asymmetry as a Moderating Variable: Evidence from Egyptian Exchange. ***MSA-Management Sciences Journal,*** 4(1), 1-44.

Wahidahwati, W., & Asyik, N. F. (2022). Determinants of auditor's ability in fraud detection. ***Cogent Business & Management***, 9(1), 2130165.

Wang, A., Dou, B., Guo, X., & Hu, H. (2023). Economic Policy Uncertainty: Does It Truly Matter?—Evidence from Corporate Fraudulent Behaviors in Chinese Capital Market. ***Sustainability***, 15(6), 4929.

Wang, J., & Wang, D. (2022). Corporate fraud and accounting firm involvement: Evidence from China. ***Journal of Risk and Financial Management,*** 15(4), 180-196.

Wolfe, D. T., & Hermanson, D. R. (2004). The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud. ***The CPA Journal***, 74(12), 38.

Xu, Z. (2020). Economic policy uncertainty, cost of capital, and corporate innovation. ***Journal of Banking & Finance***, 111, 105698.

Yang, Z., Lu, Y., & Tan, W. (2021). Monetary policy tightening, accounting information comparability, and underinvestment: Evidence from China. ***Economic Analysis and Policy***, 70, 123-147.

Yun, Y., & Chun, H. (2021). Economic policy uncertainty and audit effort: evidence from audit hours. ***Managerial Auditing Journal***, 36(4), 643-662.